جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)

إعداد
باسل أحمد ذياب عامر

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2014م

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)

إعداد

باسل أحمد ذياب عامر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/4/3م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. حماد حسين / ممتحناً خارجياً	....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى من علمني أن الصبر سبيل إلى النجاح، وأفتقده عند مواجهة المشاق الصعبة، وما زال النور الذي أهتدي به وصولا إلى النجاح إلى نبراس تطلعاتي... أبي

إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من افتقده في مواجهة الصعاب، إلى النور الذي ينير لي درب النجاح، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء.

إلى التي غطى حنانها كينونتي، فأفقت على الدنيا في ظل هيبتها، وكان دعاؤها التعويذة الأبدية التي تغلبت على الصعاب بفضلها، إلى معنى الطهارة.. أمي

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه، وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي، إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أمي الغالية.

إلى من سارت معي المسيرة الصعبة، محتملة غير متأوهة، وأمدتني بمعاني الإصرار على المواصلة، إلى صديقتي وحبيبتي.. زوجتي

بكل الحب إلى رفيقة دربي، إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة خطوة، وسنبقى معاً بإذن الله، إلى زوجتي الغالية.

إلى أطفالي رغد وتلا وكندة الذين أرقب المستقبل من خلالهم.

إلى الذي ظل مثلا يحتذى في رفعة الخلق، وطيبة القلب والذوق الصافي وصاحب الجميل والعرفان، صديقي وأخي الأكبر...أيوب

إلى أخي أيوب بطيبة قلبك بتعاملك المحترم بتصرفاتك اللبقة والذوق بوقفتك الطيبة مع كل من يطلبك استطعت أن تحصل على تقدير في قلب كل من يعرفك.

إلى أخوتي عماد وضرغام وباسمة ورناد الذين ما انفكوا يقدمون النصح والمشورة.

إلى أصدقائي وكل أحبتي... إلى الأحرار في كل مكان.

باسل ذياب

الشكر والتّقدير

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان، إلى الذي وجدت فيه خير ناصح وموجه ومرشد، إلى الذي يستحق الشكر بكل معاني الشكر والتقدير، إلى الذي ظل كبيرا في كل شيء الدكتور نايف أبو خلف على جهوده وتعاونه وصبره وسعة صدره حتى استكمال هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

باسل ذياب

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)

أقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي

في فلسطين (1993-2013)

إعداد

باسل أحمد ذياب عامر

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

تتناول هذه الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، إذ تنطلق الدراسة من فرضية أن عدم وجود اتفاق محدد بين القوى السياسية والفصائل الفلسطينية على المشروع الفلسطيني، كان له دور واضح في إحداث أزمة مشاركة سياسية في فلسطين، كما كان له تأثيره السلبي على عملية التحول الديمقراطي، وتهدف إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وبحث فرضيتها.

لذا تعالج الدراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى أربعة فصول؛ يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها والأسئلة والفرضيات وحدود الدراسة، إضافة إلى استعراض للدراسات السابقة، وتعريف بأهم المصطلحات المستخدمة. بينما يعالج الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، ويتتبع الفصل الثالث أزمة المشاركة السياسية في فلسطين منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وحتى نهاية العام 2013، ويبحث في أهم العوامل المؤثرة في أزمة المشاركة السياسية، أما الفصل الرابع فيتطرق إلى تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وذلك من خلال تقسيم الموضوع إلى قسمين رئيسين؛ القسم الأول: عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ويبحث في النظام السياسي الفلسطيني ومراحل تطور عملية التحول الديمقراطي للنظام، من مرحلة هيمنة المنظمة على النظام إلى مرحلة هيمنة السلطة على ذات النظام، وافتقار التجربتين لعناصر البناء

السياسي، وكذلك بروز صراع داخلي ما بين السلطة والمعارضة، القسم الثاني: تـأثير أزمـة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ويبحث في أن الأزمة مرّت ولا تزال تمرّ بمجموعة من المعيقات تحول دون ظهور مشاركة سياسية فاعلة ومؤثرة تدعم الخيار الديمقراطي في فلسطين.

كما تجدر الإشارة إلى أن اتفاق أوسلو لم يفسح المجال لكثير مـن القـوى والفصـائل الوطنية لتكون جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، وأثر الاتفاق وإفرازاته على الحياة السياسية الفلسطينية بمجملها، وإيجاد انقسام سياسي بين الفلسطينيين، كما كان الاتفاق سبباً فـي تحطـيم صيغة التوافق الفصائلية. وهذا يشير إلى وجود خلل في النظام القائم، وفي الكيفية التي تدير بها نخبته السياسية الشأن العام.

تناول الباحث في نهاية الدراسة أهم الاستنتاجات وأبرزها، إضـافة إلـى عـدد مـن التوصيات التي يعتقد أنها تسهم في حل مشكلة أزمة المشاركة السياسية وآثارها علـى عمليـة التحول الديمقراطي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أزمة المشاركة السياسـية في فلسطين هي ما نتج عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسـطينية، وعـدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسـطينية فـي حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعـي هـي بـأمس الحاجة إلية، ومن وهنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسـطيني الجديـد، وشـكل الانقسام الفلسطيني عام 2007 بين حركتي فتح وحماس، أزمة لـدى المـواطنين الفلسـطينيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بـين الحـركتين، وعـدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسـام سياسـي وأزمة وطنية، أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

ومن أهم هذه التوصيات، دمقرطة النظام السياسي يجب أن ترتكز على توسـيع دائـرة المشاركة السياسية التي تعد إحدى ركائز الديمقراطية، واللجوء إلى الحلول السلمية بين القـوى

السياسية، ولا يجوز أن تنطلق تلك القوى من تصور إمكان القضاء على الآخر، لذلك لا بد من خلق أرضية سلمية، مما يسهل الوصول إلى احترام الآخر، وعدم استبعاد أحـــد مـــن صـــناعة القرار، كما يجب تعزيز ثقافة الديمقراطية المبنية على التسامح، وتحريم مبدأ اســـتخدام العنـــف والصدام المسلح كبديل لثقافة الحوار، والعودة إلى آليات العمل الديمقراطي، من خلال تعزيـــز مبدأ التداول السلمي للسلطة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1.1 المقدمة

تّعد المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة السياسية الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة التي تقدم العلوم والتقنيّه والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة وبناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز.

المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ النظام السياسي، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي الذي يمكن أن ينفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولا سيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل. وهي تعبير عملي عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد، من الجنسين بالتساوي، عضواً في الدولة

الوطنية متساوياً، بفضل هذه العضوية، مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية.

وترتبط المشاركة السياسية إلى حد كبير بتطبيق النظام الانتخابي في بلد والمشاركة السياسية تستدعي إصلاح النظام السياسي أو تغيير النظام الانتخابي. فشرعية المؤسسات وما ينبثق عنها من أجهزة حكم وتشريع ورقابة، تعتمد على نوع النظام الانتخابي المعتمد في الدولة. ويمكن اعتبار النظام الانتخابي الوسيلة التي تعبر بها السيادة الشعبية باعتبارها مصدر السلطات، والتي تمكن من تشكيل الهيئات التمثيلية المركزية فيها.

إن الدور المهم الذي تجسده المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني قد لا يؤدي للهدف المقصود وهو ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقة، وذلك بسبب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، ونوع التعليم ودرجة الاستقلالية ووسائل الإعلام، وهذه الأمور هي من محددات طبيعة التنشئة السياسية، ويمكننا ملاحظة هذا الأمر على أرض الواقع في فلسطين حاليا، والنتائج المأساوية التي وصلها المجتمع الفلسطيني نتيجة التنشئة السياسية الخاطئة، التي أدت إلى عكس الهدف المطلوب منها، وبدلا من نقل المواطن من مرحلة الولاء للعشيرة والفئة والعائلة إلى مرحلة الانتماء للوطن الواسع، يلاحظ على الساحة الفلسطينية تعمق الانتماء والولاء الفئوي أو الحزبي الفصائلي الضيق والمعادي مباشرة لمفهوم المواطنة الحقة والولاء للوطن والمجتمع، الأمر الذي يفرغ التنشئة السياسية من مضمونها الحقيقي من جهة، ويدعو لإعادة النظر بكامل أسلوب التنشئة السياسية الذي كان قائما، ويفتح الطريق أمام المفكرين لخلق واستنباط طرق جديدة لتحقيق التنمية السياسية السليمة عبر تنشئة سياسية حقيقية نحو الديمقراطية والمواطنة والمجتمع الواحد.

هناك صلة بين النظام الانتخابي وديمقراطية نظام الحكم وشرعيته. فإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة من الأسس الهامة التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي. ومن الأسس الهامة الأخرى: حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وفصل السلطات، وحكم الأغلبية، واحترام حقوق الأقلية.

وبناءً على ما تقدم ستفحص هذه الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013). باعتبار المشاركة السياسية مبدءاً ديمقراطيا من أهم مبادئ النظام السياسي بوصفه عنصرا أساسيا في الحياة السياسية.

2.1 مشكلة الدراسة

إن أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين مع توقيع أتفاق أوسلو بتاريخ 1993/9/13 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبداية دخول بعض أجهزة المنظمة وقادتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتشكيل ما اصطلح عليها إسرائيليا بسلطة الحكم الذاتي وفلسطينيا بالسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أثّر اتفاق أوسلو عام 1993 وإفرازاته على الحياة السياسية الفلسطينية بمجملها، وأدى هذا الاتفاق إلى وجود صيغة جديدة للنظام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح لهذا النظام لأول مرة حيز إقليمي يسيطر عليه من قبل إسرائيل، كما كان الاتفاق سببًا في تحطيم صيغة التوافق الفصائلية السابقة، وإيجاد انقسام سياسي بين الفلسطينيين، وخلخلة مرتكزات النظام السياسي الذي دخل في أزمة ما زالت ارتداداتها تحكم الحياة السياسية الفلسطينية حتى الآن.

لم يفسح اتفاق أوسلو المجال لكثير من القوى والفصائل الوطنية من أن تكون جزءًا من النظام السياسي الذي تمثله منظمة التحرير، فهي ترفض الحلول السلمية كليًا، ونظرًا للتناقض ما بين القوى والفصائل الوطنية من حيث الهدف والاستراتيجية والبرنامج، لم يعد هناك نظام سياسي واضح وواحد يحكم الجميع وينظم العمل السياسي برمته، بالإضافة إلى التحولات التي حدثت على الساحة الفلسطينية من إجراء انتخابات تشريعية بتاريخ 2006/1/25م، شاركت بها القوى الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، حيث فازت حركة حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني مما أدى إلى تصاعد الصراع لتصل إلى حالة من الانقسام السياسي والجغرافي بتاريخ 2007/6/14م.

وبناءً عليه ستناقش هذه الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، المشاركة السياسية في فلسطين هي نبض الحياة

الديمقراطية والفعل الذي يمكن من خلاله تدعيم الديمقراطية وتعزيزها، فالخيار الديمقراطي في فلسطين لا يتحقق إلا بتعميق الاهتمام السياسي وتكثيفه. والمشاركة السياسية في فلسطين تشير إلى وجود خلل في النظام القائم، وفي الكيفية التي تدير بها نخبته السياسية الشأن العام.

3.1 أسئلة الدراسة

وتتلخص مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيس، كيف أثرت أزمة المشاركة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)؟

1. ما طبيعة الأحداث والتغيرات والتجارب التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد أوسلو؟
2. ما دور الانتخابات التشريعية في تعزيز المشاركة السياسية؟
3. هل الانتخابات التشريعية تُعد ركناً مؤسسا للوحدة الوطنية؟
4. ما هي مظاهر أزمة المشاركة السياسية؟
5. ما هو أثر أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي؟

4.1 فرضية الدراسة

ستقوم هذه الدراسة بفحص الفرضية التالية من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وهي: عدم وجود اتفاق محدد بين القوى السياسية والفصائل الفلسطينية على المشروع الفلسطيني، كان له دور واضح في إحداث أزمة مشاركة سياسية في فلسطين، كما كان له تأثيره السلبي على عملية التحول الديمقراطي.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أزمة المشاركة السياسية في السلطة الفلسطينية، لما لها من دور مؤثر وفاعل في صناعة القرار الفلسطيني، لأن دراسة أزمة

المشاركة السياسية الفلسطينية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي تعد مدخلاً لفهم الأزمة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

- وستعرض الدراسة من خلال الوصف والتحليل للعلاقة بين متغيرات الدراسة، فأزمة المشاركة السياسية في فلسطين، والتي تعد المتغير الرئيس " المستقل " والديمقراطية التي تعد المتغير التابع، لرصد الأثر الذي أحدثته أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

- كما تكمن أهمية الدراسة في قلة الدراسات التي تناولت أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي وندرتها على الرغم من أهمية المشاركة السياسية باعتبارها ركنا أساسا من أركان تطوير المجتمع وتنميته وتوفير الحرية والعدالة والمساواة والاستقلالية وجميع المنتجات من التفكير المشترك والعيش المشترك للوصول إلى مجتمع ديمقراطي.

6.1 أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على سمات أزمة المشاركة السياسية في فلسطين.

- التعرف على أثر أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

- معرفة دور الأحزاب السياسية والقوى والفصائل الفلسطينية في تعميق أزمة المشاركة السياسية والتي تعد من معوقات تحقيق الديمقراطية.

7.1 منهجية الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتعددة، وتحليلها للوصول إلى نتائج عملية لمشكلة الدراسة.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ستعمد هذه الدراسة إلى فحص المتغيرات منذ عقد اتفاقية أوسلو وحتى الأن (1993-2013).

الحدود المكانية: الإطار الجغرافي الذي سوف تغطيه هذه الدراسة يشمل مناطق عمل السلطة الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة.

9.1 الدراسات السابقة

ومن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

كتاب أحمد وهبان ((التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية)) الصادر عام 1999م، من دار الجامعة الجديدة للنشر. حيث تناول هذا الكتاب قسمين رئيسين: الأول ظاهرة التخلف السياسي (أسبابها وسماتها)، فيما يتصل بظاهرة التخلف السياسي حيث يرى الكاتب أن ظاهرة التخلف السياسي إنما تجسدها، وتشكل صلبها أزمات سبعة تعاني منها بلدان العالم الثالث على تفاوت فيما بينها، إذ يعاني بعض هذه البلدان من جميع هذه الأزمات مجتمعة، في حين يعاني البعض الأخر من بعض الأزمات دون الآخر. وتتمثل هذه الأزمات في: -أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، ازمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة.

ويرى الكاتب أن أزمة المشاركة السياسية تشير إلى تدني معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية. وأزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من بلدان العالم الثالث

إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية دون الحكومة المركزية التي يفترض أنها المعبرة عن الدولة كلها. وأما أزمة الشرعية فتعني افتقار حكم الصفوات داخل كثير من بلدان العالم الثالث إلى الرضا الجماهيري. وأزمة التغلغل تعني عدم قدرة الحكومات المركزية على التواجد الفعال في مختلف أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها فوقه. وأزمة التوزيع تشير إلى سوء توزيع الموارد والقيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الأفراد والجماعات.

القسم الثاني التنمية السياسية (مفهومها وغايتها)، حيث أن التنمية السياسية هي عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسيا من جميع سمات التخلف. وتحدث عن الديمقراطية والتنمية السياسية، والتنمية السياسية وبناء الدولة القومية، التنمية السياسية وتطوير الثقافة السياسية للمجتمع، التنمية السياسية وتدعيم قدرات النظام السياسي، وتعريف التنمية السياسية (رؤية جديدة).

كتاب خليل الشقاقي (التحول نحو الديمقراطية في فلسطين عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات) الصادر عام 1996، هذا الكتاب يتناول التحول نحو الديمقراطية في الاراضي الفلسطينية، وطبيعة المجتمع الفلسطيني في ظل العملية السلمية، حيث أشار الشقاقي بأنه لا يمكن فصل عملية التحول الديمقراطي عن عملية البناء الوطني والسلام على اعتبار أنهما تشكلان الإطار السياسي لعملية التحول الديمقراطي، ويسعى الكتاب إلى دراسة تأثير الانتخابات الفلسطينية على عملية التحول الديمقراطي خاصة الانتخابات الأولى في عام 1996.

كتاب محمد الأزعر (النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين) الصادر عام 1996 هذا الكتاب يتناول طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والتحول الديمقراطي في فلسطين وأن هذا النظام مر بتجربتين: تتمثل الأولى بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، والثانية تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يناقش القضايا المتعلقة بهاتين التجربتين، ومن ثم الحديث عن الديمقراطية والنظام الديمقراطي في الإطار الفلسطيني قبل وجود الدولة وفي غيابها.

كما أشار الكاتب من خلال الفصول التي ناقشها في كتابه المداخل الأساسية للتحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية، خاصة وأنه ناقش مداخل الثقافة السياسية والتعددية السياسية والنمط الاجتماعي والاقتصادي ومدخل الإصلاح المؤسسي.

كتاب جميل هلال (النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو) الصادر عام 1996، يتطرق الكاتب من خلال هذا الكتاب إلى مناقشة القضايا التي تتعلق بنشوء النظام السياسي الفلسطيني مرتبطا بالعوامل الداخلية والخارجية، حيث يتحدث عن نشوء وأصول منظمة التحرير الفلسطينية لاسيما بعد أن حدثت تحولات كبيرة على الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة جديدة لبناء النظام السياسي الفلسطيني، وناقش الكاتب موقف السلطة الوطنية وعلاقته بالمجتمع المدني والتحولات التي رافقت الحقل الاجتماعي خاصة بعد أن أصبح هناك حالة من التواصل بين الأراضي الفلسطينية، ويعد الكتاب أول دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع الفلسطيني وفي النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو الامر الذي أسهم في بروز العديد من التحولات والإفرازات لهذه الفترة مما انعكس بدوره على ظهور نخب وشرائح اجتماعية جديدة، خاصة وأن هناك بوادر لظهور نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، حيث أشار إلى الدور الذي يمكن أن تحققه الفصائل الفلسطينية وكيف تعاملت مع الواقع السياسي الجديد إضافة إلى العلاقة التي تربط الداخل بالخارج خلال المرحلة القادمة، حيث تساءل الكاتب عن طبيعة العلاقة التي تربط بين القضية الفلسطينية والقضية الديمقراطية، وهل هناك دور خاص للمجلس التشريعي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية، لكن القضية الأبرز هي كيفية الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني في الحاضر والمستقبل وضمن نطاق أي إطار.

كتاب موسى البديري، جميل هلال، وآخرين (الديمقراطية الفلسطينية – أوراق نقدية) الصادر عام 1995 عن (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. يحتوي هذا الكتاب على أربعة إسهامات مستقلة، كل منها قائم بذاته، غير أنها جميعها تتعرض للعلاقة بين الديمقراطية والحياة السياسية الفلسطينية. ويقدم الجزء الأول بقلم موسى البديري مراجعة تاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية مع اهتمام خاص برصد موقع الديمقراطية في تاريخ تطور هذه الحركة منذ بدايتها حتى وقتنا الحاضر.

ويحتوي الجزء الثاني على ثلاثة مقالات، الأولى بقلم جميل هلال، مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، والثانية بقلم جورج جقمان، المجتمع المدني والسلطة، والثالثة بقلم عزمي بشارة، ما معنى الحديث عن "ديمقراطية فلسطينية"؟

كتاب وليد سالم (المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين) الصادر عام 2000 عن (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. والفكرة الرئيسة لهذا الكتاب تتلخص في أننا، الشعب الفلسطيني، كنا، وما زلنا، أمام مهمات وطنية ينبغي أن تتخللها الديمقراطية وبدون أن تتخلل الديمقراطية، أي المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين لن تصل قضيتنا إلى الحل العادل لصالح الشعب الفلسطيني.

وقد عولجت هذه الفكرة من خلال فصل يتضمن مدخلاً نظرياً حول المسألة الوطنية الديمقراطية، وتلاه فصل ثانٍ حول المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، ثم تم الدخول في الفصول الثلاثة اللاحقة، في القضايا الملموسة لممارسة الديمقراطية في فلسطين، وتحديد من هم الديمقراطيون الفلسطينيون، ومناقشة طابع وآفاق الديمقراطية في فلسطين. وفي هذا الإطار، فقد لخصت الدراسة، في فصلها الثالث العقبات الفلسطينية والداخلية تجاه الديمقراطية الانتقالية التي نعيش مخاضاتها حالياً في فلسطين، وبينت أنها العقبات الأساسية في هذا الصدد. فيما العقبات الخارجية ذات دور ثانوي هنا، فإن هناك عقبات خارجية بدون حلها لا يمكن تحقيق هذه الديمقراطية، وفي مقدمتها، العقبات التي تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقضايا القدس، وحق تقرير المصير، وغيرها من القضايا المهمة.

وفي الفصل الرابع تم الاستخلاص أن الديمقراطيين الفلسطينيين يمثلون فئات ينبغي البحث عنها، ليس فقط على مستوى الأحزاب السياسية الفلسطينية، وإنما أيضا على مستوي مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية. وجرى في الفصل الخامس، استعراض تاريخي لتطور النظرة الديمقراطية فلسطينياً.

كتاب عبد الإله بلقزيز (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس) الصادر عام 2006م، عن مركز دراسات الوحدة العربية. فقد تناول الكتاب تطورات الحركة الوطنية

الفلسطينية، ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، مركزة على حركتي "فتح" و"حماس" وصراعيهما على السلطة. وقد قدمت شرحًا مفصلا عن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، والعوامل الموضوعية، والذاتية التي تحول دون تحقيق نوع من الوحدة الوطنية.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام، اشتمل قسمها الأول على مراجعات سياسية لتجربة العمل الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى مأزق الفكر السياسي الفلسطيني. وتناول القسم الثاني عدة مواضيع منها: (صراع حركة فتح وحماس من الثورة إلى السلطة)، و(حماس وفتح والرئاسة – لعبة الأخطاء القاتلة). أما القسم الثالث فقد تضمن تاريخ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ونظامه السياسي، ومواضيع فرعية أخرى.

ولخصت الدراسة الأقسام السابقة بقولها إن حركة (حماس) باعتزامها الانضمام إلى أطر منظمة التحرير، يعد منعطفا بالغ الأهمية في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو منعطف يقلب التحديات التي تواجه بناء وحدة وطنية في مواجهة هجوم المشروع (الإسرائيلي) على القضية. كما أنه يكشف حالة من النضج السياسي في تناول قوى الحركة الوطنية الفلسطينية لإشكاليات الصلة بينها ضمن تناول أشمل لقضية تقرير المصير الوطني.

كتاب محمد محفوظ (الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطنًا للعيش المشترك) الصادر عام 2004م، عن المركز الثقافي العربي. وقد استعرضت أهم القواعد والسلوك التي تسهم في خلق ذهنية جديدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة، وفسح المجال للحوار المتعدد والمفتوح على كل القضايا والأمور للوصول إلى نهاياته المنطقية، ليشترك الجميع في الحياة العامة، ويسهم في عملية البناء الوطني على أساس أن الوطن للجميع على حد سواء، انطلاقا من العدل والوفاق الذي يحافظ على الوحدة الوطنية بكل مستوياتها، ويكرس الاستقرار السياسي.

كما تناولت هذة الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، باعتبار المشاركة السياسية مبداء ديمقراطي من أهم مبادئ النظام

السياسي، وقد استعرضت أهم سمات أزمة المشاركة السياسية والعوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي، وكما قدمت شرحاً عن طبيعة الأحداث والتغيرات والتجارب التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد أوسلو.

تقدير استراتيجي: (الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية) الصادر عام 2008م، عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. وقد استعرض هذا التقدير أن حركه فتح وحماس تفتقر إلى وجود مرجعية أيديولوجية أو مؤسسية مشتركة، وفضلاً عن أزمة الثقة بينهما، فإن الضغوط الخارجية (الإسرائيلية والأمريكية) ما تزال تمثل عنصراً مؤثراً في صناعة القرار الفلسطيني، وأن استمرار حالة الانقسام في الساحة الفلسطينيه، يلحق ضرراً بالقضية الفلسطينية.

كما قدم هذا التقدير بعض المقترحات لمعالجة حالة الانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية بين الفصيلين الأكبر فيها ومن هذه المقترحات، أولاً: إجراء مراجعات داخلية لدى كل من فتح وحماس، وإقرار كل طرف بالأخطاء التي أقدم عليها، كخطوة تسهم في إعادة الثقة بينهما، ثانياً: إعادة توحيد مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، ثالثاً: تشكيل حكومة وحدة انتقالية تمهّد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، رابعاً: تشكيل هيئة مصالحة وطنية تضم مختلف القوى السياسية وعدداً من الشخصيات الاعتبارية، للعمل بشكل مخلص وجاد على ترتيب البيت الفلسطيني وفق" عقد " وطني ملزم مبني على استقلالية القرار الفلسطيني.

10.1 فصول الدراسة

الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: أزمة المشاركة السياسية في فلسطين.

الفصل الرابع: عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

الفصل الخامس: تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

وفي الختام تستعرض الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها، وبناءً عليها تقـدم بعـض التوصيات المهمة في معالجة المشكلة التي تم بحثها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

1.2 مقدمة

يتناول هذا الفصل من البحث ماهية أزمة المشاركة السياسية والديمقراطية، واستعراض المفاهيم المختلفة التي تبحث في تحليل ودراسة أزمة المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، والسمات العامة لهذه المفاهيم.

2.2 ماهيّة المشاركة السياسية

من صعب تحديد مفهوم المشاركة السياسية (Political Participation) فقد يستخدم للدلالة على أي عمل يشير إلى رفع المطالب للسلطة، أو تأييد تلك السلطة. وقد لا يقتصر المفهوم على مجرد الجهود الناجحة للتأثير على الحكومة، أو لاختيار قادتها، وإنما يمتد ليشمل جهود بعض الجماعات في محاولتها تغيير السياسات، أو البرامج من ناحية، أو القادة والأشخاص من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الاهتمام البالغ في قضية المشاركة السياسية من جانب العلماء، فإنه ليس هناك تعريف محدد لقضية المشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال يعرف الموند، Almond، المشاركة السياسية بأنها "لا تعدو أن تكون مطالبة متزايدة بالإسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح أو الجماعات المختلفة داخل المجتمع"[1].

كما تُعرف المشاركة على أنها عملية تطوعية، أو رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكاً منظماً ومشروعاً ومتواصلاً، يعكس إدراكاً مستنيراً لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات، من خلال هذه العملية يجسد المواطنون دورا إيجابيا في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القيادات السياسية على سائر المستويات،

[1] الفقيه،عبدالله: "تعريف علم السياسية"، موقع مدونة الدكتور عبدالله الفقيه، الثلاثاء 13 اكتوبر 2009، الموقع الإلكتروني http://dralfaqih.blogspot.com/2009/10/blog-post_13.html.

وتحديد الأهداف العامة، والإسهام في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أسـاليب الرقابة والمتابعة والتقويم.

كما يعرف ليفي برول، Levy Brule، المشاركة السياسية بأنهـا: "الهويـة الرمزيـة المشتركة بين الأفراد، والهوية الرمزية عند برول هي تلك الخصائص غير المادية التي تجمع بين الأفراد، وهي الانتماءات السياسية والعقائدية والأيديولوجية التي تجمـع بـين الأفـراد وتحـدد توجهاتهم، والتي تكون محكا تحتكم له الجماعة عند تقويم الأفراد المنتمين لها"[1].

يتضمن مفهوم المشاركة السياسية دلالات كثيرة ومختلفة بالنسبة للأفراد، ويعزى ذلـك إلى الثقافة التي يتمتع بها الأفراد فـي المجتمـع. فيعـرف صـاموئيل هنتجتـون، Samuel Huntington، المشاركة السياسية بأنها "النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التـأثير على عملية صنع القرار الحكومي"[2].

أما أدبيات العلوم السياسية، فإنها تربط مفهوم المشاركة السياسية ببعض الأشكال المهمة، كالانتخابات التي يُقر بأنها نموذجاً مهما للمشاركة ومتفق عليه عالمياً، ويسود نظام الانتخابات في كل دول العالم تقريباً.

كما يرى بعض علماء الاجتماع، أن المشاركة السياسية في الحياة السياسية تكتسب أهمية بالغة إلى جانب المشاركة الاجتماعية، إذ أن لها علاقة بمستوى المعيشـة، وبالـدخل الفـردي، والاستقلال المادي والاستقلالية في اتخاذ القرار والمركز الاجتماعي، واتساع المسؤولية المهنية، وارتفاع درجة التعليم والمشاركة في الجماعات المنظمة[3].

كما عرّفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها عمل وإجراء تقوم به مجموعة حركات منظمة تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي، وتستهدف غاية ما، وكثيرا ما يعبر من الناحية الاجتماعية عن

---

[1] الزيات، السيد: "**مذكرات في المشاركة السياسية**"، جامعة الإسكندرية، 1987، ص33

[2] Samuel p. Huntington & Joan M. Nelson. No easy choice: **Political Participation in Developing Countries**. (Cambridge: Harvard University press 1976).

[3] إمام، إبراهيم و آخرون: "**معجم العلوم الاجتماعية**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1975، ص5.

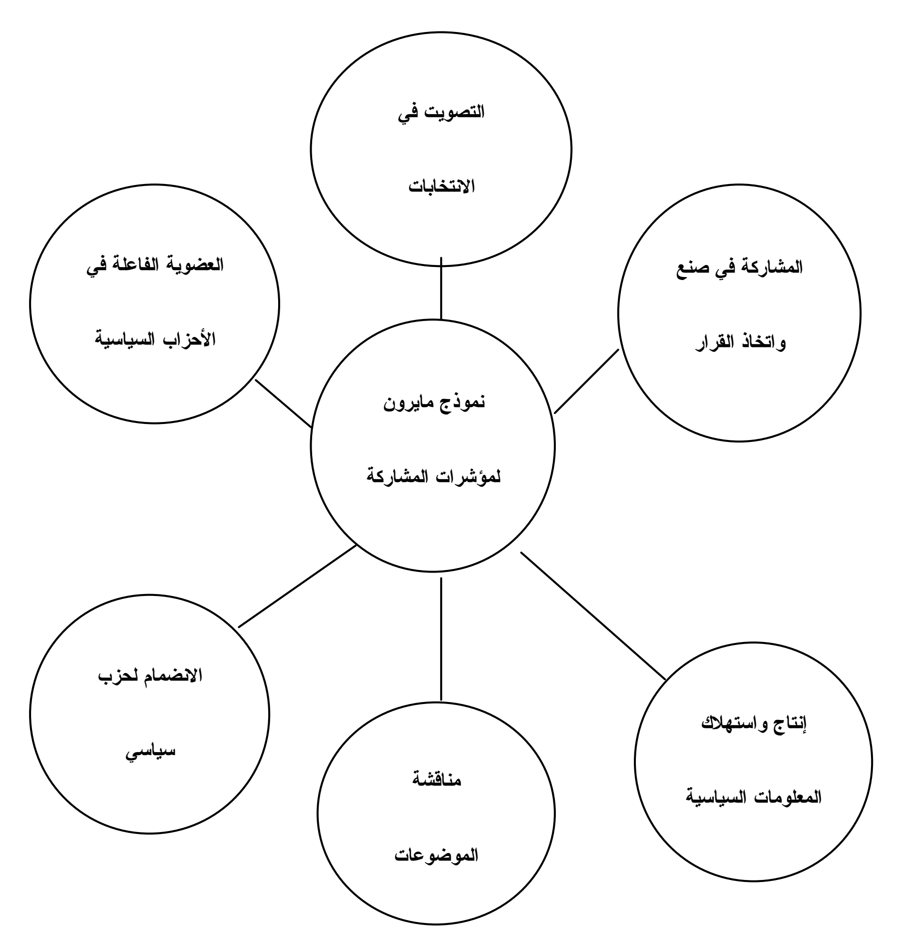
عمل مشترك، عمل جماعي، عمل سياسي، وهي الأعمال التي تشترك فيها مجموعة من الأفـــراد. وتكون مباشرة عند اللجوء إلى وسائل غير سياسية كالإضرابات، والتحالفات لإرغام الحكومة على القيام بتعديلات اجتماعية أو سياسية، وتكون غير مباشرة عندما تتمثل في الجهود المقدمـــة مـــن طرف الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها السياسية، أو لإبداء وجهة نظرها في برامج ومشاريع الحزب الحاكم[1].

ويعرف مايرون وينر، Myron.Weiner، المشاركة السياسية على" إنهـــا مجموعـــة التصرفات الإدارية التي تستهدف الـــتأثير في صنع السياسات العامة، وإدارة شئون المجتمـــع، وكذلك تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على سائر المستويات الحكوميـــة مـــن قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غايتها أم لم تنجح"[2]. بمعنى أنهـــا نشاط اختياري، يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين علـــى المستوى القومي أو المحلي، سواء أكان هذا النشاط ناجحا أم غير ناجح، منظماً أم غير مـــنظم، مستمرا أم مؤقتاً.

---

[1] بدوي، أحمد: "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**"، مكتبة لبنان، ط 2، بيروت، 1992، ص38 .

[2] Weinter, Myron. **Political Participation,** IN: Binder & Others, op.ct.,p.162.



نموذج (مايرون،Myron) للمشاركة السياسية[1]

كما تعرف المشاركة السياسية على أنها سلوك سياسي يتضمن تصـرفات الأشـخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السـلوك السياسـي الفردي أو الجماعي سائر الأنشطة بما فيها الانتخاب، كما أنها تفاعل الفرد عقليـاً وانفعاليـاً مـع موقف الجماعة بطريقة تشجعه على ذلك[2].

ويتضح مما سبق أن مفهوم المشاركة السياسية بالرغم من تعدد وتنوع تعريفاته إلا أنـه يعني في معناه العام "حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، بكل الوسائل الشرعية، وإسهام الفرد في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية. وترتبط المشاركة السياسية في صورة ما يقوم به الأفراد من تصرفات وفعاليات: مثل التصويت، وحق المشاركة في الحياة السياسية.

---

[1] بدوي، أحمد: "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**"، مرجع سابق، ص 14.

[2] المرجع السابق.

3.2 مؤشرات المشاركة السياسية

تتعدد مؤشرات المشاركة السياسية والتي يمكن حصرها في عدد من المؤشـرات مثـل (المشاركه في التصويت، الاهتمام بالمسائل السياسية، المشاركة في الاجتماعات، تولي منصـب سياسي، السعي لمنصب سياسي، العضوية الإيجابية في التنظيم، الحوارات والنقاشات السياسية، والاشتراك في صنع أو اتخاذ قرار سياسي، والمشاركة السلبية).

وفي أضيق معانيها تعني المشاركة السياسية حق المواطن فـي أن يراقـب القـرارات والسياسة العامة سواء بالتقويم أم بالضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.

4.2 الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقته بالمشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بالوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمع ما، كأحد مكونات البناء في المجتمع، وهناك الكثير من الأدبيات التـي ركـزت علـى التفسـيرات الاقتصـادية والاجتماعية للمشاركة السياسـية، مثـل الموند و فيربـا، Almond.and.Verba، والتـي استعرضت عدداً من الدراسات النظرية والتجريبية المهمة للمشاركة السياسية اعتمدت في أغلبها على نموذج الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

كما يوضح فيربا، Verba أن المشاركة السياسية تُحركها أساساً موارد الأفراد، والتـي تتمثل في الوقت والمال والمهارات، وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم وتجاه النظام السياسـي، وأن أفراد الطبقات العليا في المجتمع، والذين يعيشون في بيئات اجتماعيـة راقيـة تشـجع علـى الاتجاهات الايجابية نحو المشاركة، ومن ثم نجدهم أكثر مشاركة في العملية السياسـية بشـكل يفوق مشاركة أفراد الطبقات الدنيا[1].

كما أن هذه الدراسات ركزت على الخصائص الاجتماعية، وتوصلت إلـى أن الأفـراد ذوي المستويات العالية من التعليم يكونون أكثر مشاركة في العملية السياسية من غيـرهم مـن ذوي المستويات التعليمية الدنيا. كما يشير بعض الباحثين إلى تباين وتنوع لمعدلات المشـاركة

[1] Verba S., **Participation Equality** (Cambridge: Cambridge Unv. Press, 1987).

لأسباب تتعلق بالجنس، والعوامل المتعلقة بالعرف والعادات الاجتماعية، بالإضافة إلى الوضـــع الاقتصادي للأسرة.

يفسر "سيد أحمد" نموذج الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة السياسية الذي تحدث عنه فيربا، Verba، أن هذا النموذج يفترض أن الاتجاهات تسبق السلوك، أي بعبارة أخرى أن التوجهات المدنية الإيجابية هي سابقة لأفعال المشاركة، إلا انه ثمة أنماط معينة من المشـــاركة تزيد وتدعم العديد من الاتجاهات السياسية بما في ذلك الفعالية والكفاءة السياسية، وعلى ذلك فإن مقاييس الاتجاهات السابقة هي مؤشرات قد تكون غير مهمة[1]. بمعني أن الافراد يمكن تعبئـــتهم من خلال الجماعات الانتخابية، وتحفيز الفرد على المشاركة السياسية فإن هذا يكون ضـــرورياً وكافياً لكي تحدث المشاركة.

5.2 المشاركة السياسية وارتباطها بمفهوم التنمية السياسية

التنمية السياسية (Political Development) من المفاهيم المعاصرة، وهي تعمل على تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنظيم الحياة السياســية ومتابعــة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثـــر ديمقراطية، وتحقيق المساواة السياسية.

وينظر بعض الباحثين إلى أن التنمية السياسية هي عملية تتضـــمن بنـــاء المؤسســـات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قســـط مـــن الاســـتقرار السياسي[2]. بمعنى أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي، وإجـــراء عمليات التحديث عليهِ، فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشـــمولية إلـــى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد مـــن المشـــاركة فـــي العمليـــة السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية.

---

[1] احمد، سيد:"**ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية**"، مرجع سابق ص 16.

[2] هلال،علي: "**نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**"، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ص149.

ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية، حيث تمثل المشاركة السياسية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع والتعددية السياسية وتمكين الأفراد من التنمية، أي إنجازها عن طريق الأفراد أنفسهم، وأنها تستلزم الحاجة إلى وجود ما يسمى بالخيارات السياسية، أو فرص الاختيار السياسي، وهذا يتطلب تحديد الأولويات والخيارات السياسية.

6.2 المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي

تعتبر المشاركة السياسية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرار السياسي، ويؤدي المواطنون دوراً معيناً في عملية صنع القرار، أي هي عملية جماعية متكاملة تتحقق عن طريق المشاركة السياسية، والمتمثلة في توفير بيئة داخلية لصنع القرار، وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية.

يقصد بعملية صنع القرار (Decision-making) بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقول من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها[1].

ويتضح مما سبق أن عملية صنع القرار السياسي، واتخاذ القرارت الخاصة بالتنمية والتطوير والإصلاح تتطلب وجود مشاركة سياسية للمواطنين، لأن هذه القرارات تحتاج التفكير الواعي وإقناع الآخرين بجدواه، وعملية اتخاذ القرار هي بطبيعتها نتاج مجهودات مشتركة من الآراء والأفكار، بالاعتماد على قاعدة مشاركة واسعة.

7.2 التعبئة والمشاركة السياسية

هناك الكثير من الأدبيات التي تتحدث عن أن التعبئة (The Mobilization) هي أساس لدراسة المشاركة السياسية، وتقوم التعبئة على أساس أن المشاركة السياسية هي استجابة

[1] زهران،جمال: "**رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**"،القاهرة، جامعة قناة السويس،2013، ص50.

لتلميحات المواقف والفرص السياسية التي تشكلها بيئة الأفراد، وأن الموارد الاقتصادية والاجتماعية والمحفزات السيكولوجية تمثل عناصر ومكونات التعبئة.

التعبئة تنتج عن الجهود المباشرة للجمعيات والاتحادات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تنتج بشكل غير مباشر عبر التغطية التليفزيونية للأحداث والموضوعات السياسية. وأن التعبئة داخل الأنشطة الحزبية هي وظيفة الاتصال الحزبي والمنافسة الانتخابية، وأنشطة الحركة الاجتماعية، كما أن الجمعيات والاتحادات التطوعية تجسد دوراً مهماً وحساساً في تعبئة النشاط السياسي للأفراد[1].

ويتضح مما سبق أن عملية التعبئة، تقوم في زيادة ميل الفرد ليكون مشاركاً في الحياة السياسية، والمنظمات التطوعية تعطيه الفرصة للتدريب على المشاركة داخل المنظمة، ومن ثم نقلة إلى الحياة السياسية، وأن المنظمات السياسية لها تأثير أقوى على الأفراد، وعلى أعضائها، وينعكس هذا التأثير على النشاط الجماعي والحملات الدعائية والتصويت.

8.2 أشكال المشاركة السياسية

توجد أشكال كثيرة للمشاركة السياسية، على الرغم من اختلافها من نظام سياسي إلى آخر، وهى مختلفة الأبعاد والأحجام، ولقد أخذت المشاركة السياسية أشكالاً عديدة لعل من أبرزها:

أولاً: المشاركة المدنية

إن المشاركة المدنية (Civil Participation) تأخذ أشكالا عدة لدى الأفراد في المجتمع، ويعد حضور الأفراد للقاءات والاجتماعات السياسية شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وأيضاً الانتساب إلى الحزب، والتسجيل في القوائم الانتخابية، والانتساب إلى منظمة تعالج القضايا الجماعية، مثل النقابات والمؤسسات العامة والجمعيات[2].

---

[1] زهران،جمال: "**رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**"، مرجع سابق، ص50.

[2] اللويزي، سليم: " النخبة المحلية وتطوير مفهوم المشاركة السياسية"، موقع الحوار المتمدن، العدد 2675، 2009، الموقع الإلكتروني،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

ثانياً: الانتخابات

تعد الانتخابات(Elections) أهم آلية ديمقراطية لاختيار الحكام، ولهذا فقــد ارتبطــت الديمقراطية تاريخياً بالانتخابات، حيث أنه الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في الــنظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية، ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانــب أفــراد الشعب من ناحية أخرى.

المشاركة السياسية تقترن بالنظام الديمقراطي بوصفه نظاما سياسيا، ويقوم الأفراد فــي المجتمع بالمشاركة في النظام السياسي من أجل التأثير في السياسة العامة والقــرار السياســي، بحيث تعد الانتخابات أحد أهم مكونات النظام الديمقراطي، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس الحرية والمساواة.

ثالثاً: دور الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية

يعد الإعلام (Media) أحد وسائل المشاركة السياسية، إذ أصبح الاتصال المباشر عبر وسائل الإعلام يمثل أهمية خاصة للمواطنين، وهذا النوع من الإعلام ساعد على زيادة إمكانيــة حصول الفرد على حقوقه المدنية، مثل حرية الحوار، والحديث، والمناقشات، فوسائل الإعــلام أتاحت للأفراد إمكانية إيجاد مناخ لممارسة الأنشطة بجانب المنظمات والأحزاب، إذ مكنت هذه الوسائل الأفراد من التعبير عن آرائهم، ومعتقداتهم، وإمكانية التأثير على الرأي العام. أي أصبح الإعلام داعما للمجال السياسي، والذي مكن الفرد من الاشتراك في الحياة السياسية بطريقة سهلة وناجحة لدعم القضايا المطروحة.

يعمل الإعلام على دعم المشاركة السياسية من خلال عدة جوانب أساســية، يمكــن أن تتمثل في[1]:

1. إيجاد ملتقى لتنوع الآراء والحجج، وإعطاء فرصة التصويت للرأي العام.

---

[1] أبو الحسن، منال: "المشاركة السياسية في إطار الإعــلام الجديــد"، مجلــة المجتمــع، 2013، الموقــع الإلكترونــي، http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=7850&pid=1898

2. تُمثل عين المواطن وأذنه في التعرف على الأنشطة والفعاليات السياسية والأداء الحكومي.

3. العمل حارساً ومنبهاً عند وجود الفساد وإساءة استعمال القوة من جانب الحكومة.

وأيضاً ساعد الإعلام منظمات المجتمع المدني في عرض سائر أنشطتها وخططها على الأفراد في المجتمع، مما حقق نوعاً من الشفافية لعمل هذه المنظمات، بما تتمتع به وسائل الإعلام من قدرة على التفاعل وسرعة النشر، وأصبحت هذه الوسائل ذات دور قوي وفعال لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وقد ساعدت وسائل الإعلام المتعددة على التقوية، والتنويع، وإمكانية ممارسة الديمقراطية لأشكال جديدة من الأنشطة العامة للجمهور، والتي يمكن أن يستفيد منها المجتمع المدني في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

الإعلام هو أحد وسائل المشاركة السياسية، فقراءة الصحف، ومتابعة المادة الإخبارية في الوسائل الإعلامية الأخرى كذلك، تمنح الأفراد آفاقاً واسعة لاتخاذ القرار بالمشاركة في الحياة السياسية.

وقد أصبحت وسائل الإعلام فضاءً عاماً يرتاده الناس للتعبير عن انشغالاتهم، وتجري فيه أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، وأصبحت صفحات الجرائد المطبوعة، والمواقع الإلكترونية، والمادة الإخبارية لا تختلف عن الساحات العمومية، يمارس فيها المواطنون الديمقراطية المباشرة، فيشاركون ويعبرون عن آرائهم بكل حرية، ولقد حلت محل الساحات العمومية، عندما استحال تجمع الأفراد فيها في كل مكان وزمان، لطرح وعرض قضاياهم وانشغالاتهم[2].

بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام مفتوحة أمام الجميع، فإنها تعمل على تحسين الرصيد المعرفي للأفراد، وتزويدهم بالمستجدات والأحداث الواقعية من خلال مجموعة الوسائل الإعلامية، والتي يمكن حصرها في[3]:

---

[1] الحسن، منال: "**المشاركة السياسية في إطار الإعلام الجديد**"، مرجع سابق.

[2] اشطي، شريف: "**المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**"، مرجع سابق ص 30.

[3] عبدالله، ثناء:"**آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**"،مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،بيروت 1987،ص304.

1. مضاعفة المعلومات لدى الأفراد، من خلال التدفق المستمر للمعلومات.

2. تستطيع أن تجعل الأفراد أكثر ميلاً للمشاركة السياسية، فهي تمارس وظيفتها التأثيرية إلى جانب وظيفتها الإخبارية.

3. تساعد الجمهور على اتخاذ القرار بتبني القيم الجديدة، فقد أثبتت دراسات ميدانية أن لوسائل الإعلام دورا أساسياً في عملية انتشار الأفكار الجديدة.

4. تعمل على تسريع اتخاذ القرار بالتبني من خلال وظيفة الإقناع.

5. تحقق الانسجام والتوافق خلال المراحل الانتقالية التي تمر بها الأفكار الجديدة.

6. لوسائل الإعلام القدرة على تغيير هيكل القوة في المجتمع، وذلك من خلال نقل المعلومات والمعارف.

7. خلق المشاركة الاجتماعية الواسعة التي تتجاوز النشاط السياسي إلى النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

8. تدعيم الهوية الوطنية، وذلك بتقوية الإحساس بالانتماء وبالشعور بالاعتزاز بهذه الهوية، وبضرورة العمل من أجل المحافظة عليها.

تعمل المشاركة السياسية على توفير خطوة مهمة في سبيل تحقيق الأهداف العامة والمثلى، وهي ترفع درجة اهتمام الأفراد بمجتمعاتهم وحكوماتهم، وتعني المشاركة من وجهة نظر اتصالية وإعلامية الحصول على المعلومات، والإسهام في الحوار بمختلف الأشكال والوسائل، وتعني أيضاً عدم اتخاذ أي قرار ما لم تتح الفرصة للذين يهمهم الأمر بشكل مباشر للتعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم حول أمر ما[1].

[1] أبو الحسن، منال: "**المشاركة السياسية في إطار الإعلام الجديد**"، مرجع سابق ص .32

ويتضح مما سبق أن للإعلام دوراً مهماً في المشاركة السياسية، إذ يعمل علـــى إثـــارة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية، وعلى تزويد الأفراد بذلك النوع من المعرفة الذي يرفـــع درجة الفهم إلى مستوى القرارات المتخذة، وتقدم لهم فرصة أكبر لممارسة الإشراف والســـيطرة على المحيط العام، وبالتالي تزيد من رغبتهم واندفاعهم للمشاركة، ومن جهة أخرى، تساعد وسائل الإعلام على خلق المناخ الإيجابي للمشاركة وتزود أفراد المجتمع بالمعرفة المناسبة والعلميـــة، التي تدلهم على سبل تصريف اهتماماتهم نحو ما يفيدهم في تحقيق أهدافهم من المشاركة.

9.2 الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية

المشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان، ومن الحقوق السياسية، والحريات العامة التي تعترف وتقر بها الدولة في كل المجتمعات وفي كل الأنظمة السياسية، على اخـــتلاف ممارســـتها حسب توجه كل نظام سياسي، وقد أكدت على هذا الحق كل المواثيق الدولية، ويندرج هذا التأكيـــد ضمن المساعي الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وترقيتها، وتمكينه من ممارســـتها، ومنحه الآليات القانونية التي تمكنه من المشاركة الفعلية والاستفادة منها، وفقا للمبـــادئ الأساســـية للسياسة العامة، لكل مجتمع حر وديمقراطي، يسعى دائما إلى تحقيق أقصى قدر مـــن المشـــاركة والتنوع.

إن المشاركة حق اعترفت به جميع القوانين والأنظمة الدولية وهناك حقوق أخرى[1]:

أولا: الحق في المشاركة في الحياة العامة

تكون هذه المشاركة عن طريق انتخاب ممثلين يختارهم المواطنون، والتي تقوم علـــى أساس حرية الترشح أو الانتخاب، أي حق المواطن في أن يتقدم على قدم المساواة متمتعاً بالقـــدر الكافي من ضمان الحرية، بترشيح نفسه أو انتخاب من يمثله في انتخابات دورية، تجري بطريقـــة الاقتراع السري، وتكون خالية من أي ضغط أو تأثير حكومي، ويتبع هذا مشاركة المنتخبين فـــي إدارة الحياة العامة.

[1] معوض،عبد الله: *أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي*"، **المستقبل العربي**، العدد 55، ص108.

ثانياً: الحق في التجمع السلمي

وتعمل الصحافة على تفعيل هذا الأمر عن طريق العمل الجماعي وتفعيل الرأي العـــام ويرتبط هذا الحق بالمشاركة، بل هو شكل من أشكالها، إذ يمارس هذا الحق وفقــا لإجــراءات قانونية، ويتم هذا التجمع في الساحات العمومية، أو أماكن مغلقة حسب الحالة القانونية التي تكون فيها كل دولة. ففي الدول التي تكون في حالة الطوارئ لا يمكن ممارسة هذا الحق فـــي الأمـــاكن العامة ويتم في القاعات والأماكن المغلقة، ويكون بترخيص من الجهة الوصية.

وهنا يكون وجود الصحافة أساساي بحيث تنقل فعاليات التجمع السلمي عن طريق التغطية الإعلامية بالكتابة والتحليل والتعليق وتكون الوسيلة المثلى لإيصال صوت القائمين بالتجمع إلـــى صناع القرار من جهة، وإلى أكبر عدد ممكن من الناس، فتتسع دائرة الرأي العام لتكون أكبر من ذلك المكان المغلق الذي أقيم فيه التجمع.

ثالثاً: الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها

الحزب السياسي يعمل على ربط الشعب بالسلطة الحاكمة، والأحـــزاب السياســـية ذات تأثير قوي وفعال في هذا الوقت سواء في التأثير على الصعيد المحلي أو الدولي، والحزب لـــه دور في تطوير الدولة ونموها إيجابيا، كما أنه يمكن أن يؤثر سلباً على نمو الدولة وتقدمها.

ويمارس هذا الحق بالتساوي دون أن يلجأ النظام إلى حماية حزب بالذات،أو نقابـــة علـــى حساب النقابات، أو الأحزاب الأخرى، أو تعطيل نشاطاتها، لأن في ذلك اعتداء على حق المشاركة وعلى الحقوق الإنسانية الأخرى.

رابعاً: الحق في حرية الرأي والتعبير

ويعني هذا الحق حرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك التعبير عنه بكل الوســـائل المتاحـــة لذلك، وأيضاً المطلوب من الحكومات توفير الظروف والشروط اللازمة المادية والبشرية لإنشاء المؤسسات الإعلامية على أساس التعدد والتنوع، وقد أكد الإعلان العالي لحقوق الإنسان على هذا

الحق في المادة 19 والتي تنص على أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

إن أهم ما يعنيه هذا الحق هو حرية الرأي شفاهة وكتابة، ويجب أن يشمل حق التعليق، وحق الرد، ومناقشة السياسة الداخلية والخارجية عبر شتى وسائل الإعلام القائمة على قدم المساواة. فلا يحق لحاكم، أو فرد، أو مجلس، أو نظام سياسي، احتكار المعلومات والحقائق والمعرفة، إلا فيما يستند فيه على القانون لحماية الأمن والنظام العام.

لقد تبين من خلال عرض مفاهيم المشاركة السياسية أنه من الصعب حصر تلك المفاهيم، حيث أنه كلما تم التوسع في المفهوم تظهر أشكال جديدة لمفهوم المشاركة السياسية.

10.2 العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

تُعد الثقافة السياسية والتنشئة السياسية من العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية، والتي لابد من الاهتمام بها من أجل دفع الجماهير للمشاركة خصوصاً في المشاركة.

1.10.2 الثقافة السياسية

تمثل دراسة الثقافة السياسية(Political Culture) أحد أهم المداخل لدراسة المشاركة السياسية، وذلك من خلال مجموعة القيم، والمعتقدات، والمشاعر، وأنماط السلوك التي تخص الحكم والسياسة، والتي تعد نتاجاً للتجربة التاريخية للمجتمع كله من جهة، وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى، وأيضا تحقق الثقافة السياسية دوراً حاسماً في تحديد اتجاه سرعة التحول نحو الديمقراطية.

كان من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في الدراسات السياسية هو جبريل الموند، Gabriel Almond، وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفا مقارنا للنظم السياسية نشرت عام1956.

وقد افترض الموند أن الثقافة السياسية، وفي الوقت الذي تتمتع فيه باستقلالية معينة، هي على صلة وثيقة بالثقافة العامة. وقد فحص الموند مفهوم الثقافة السياسية، بشكل تجريبي وعرفه بأنه مجموعة من التوجهات، والمواقف، والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقتهم بنظمهم السياسية، الأمر الذي يعني أن الثقافة السياسية هي بمثابة النظام السياسي الذي يتم عن طريقه تشريب الفرد قيم المجتمع والتعبير عنه، من خلال منظومات من الإدراكات والمشاعر والتقييمات والتصورات التي يكسبها الفرد تجاه الحياة السياسية[1].

وقد افترض الموند، Almond أن هناك توجهات تشكل ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية[2]:

أولا: النمط الضيق والذي يتمتع الأفراد فيه بدرجة وعي وتوقعات متدنية تجاه نظام الحكم، ويبدون عدم الرغبة في المشاركة العامة.

ثانيا: النمط التابع والذي يكون فيه الأفراد واعين لنتائج عملية الحكم، ولكنهم لا يشاركون في مجريات الحياة العامة، والتي هى عاده محصلة وترجمة للقرارات السياسية.

ثالثا: النمط المشارك والذي يكون فيه الأفراد فاعلين ومشاركين في النظام كله، ويؤثرون على معطيات العمليات السياسية ونتائجها المختلفة.

وقد عدت الثقافة السياسية عنصراً مهماً في التأثير على العمليات والصيغ السياسية المختلفة التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة لها. وتكتسب الثقافة السياسية أهميتها من حقيقة قدرتها على التأثير في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، لاسيما عندما يكون الهدف إضعاف أو كسر الجوانب القديمة من البنى وأنماط الالتزام الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، وذلك لاستبدالها ببنى وأنماط جديدة من التنظيم والسلوك الاجتماعي تكون أكثر استجابة لمصالحهم، وتعبيرا عن تطلعاتهم المتجددة. وإضافة إلى

---

[1]Gabriel A. Almond, **"Comparative Political Systems",** The journal of Politics XVIII (August1956), P. 391-409.

[2] Gabriel A. Almond, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.** (Princeton University Press,1963).P.14.

تأثير الثقافة السياسية على عملية الحشد والتعبئة والتي تسهل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فهى تؤثر أيضا على عمليات نشر الوعي السياسي، وعلى توسيع المشاركة السياسية، وإرساء قواعد لقيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وعلى تعزيز نوعية الحياة السياسية، وعلى إمكانية توليد الضغوط وإدارتها من أجل الإصلاح[1].

لقد بذلت محاولات عديدة لتعريف الثقافة السياسية، حيث استخدم مفهوم الثقافة من قبل علماء الاجتماع بشكل واضح، ولكن بطرق متعددة ومتباينة. ففى عام 1952 عدد الفريد و كوهين، Alfred and Cohen ، 164 تعريفا مختلفا لمفهوم الثقافة، إلى جانب البيانات والعبارات المختلفة التي قد تقترن بالمفهوم وتصل إلى الآلاف. وتعكس فكرة الثقافة اتجاهين رئيسيين هما: [2]

أولا: الثقافة بوصفها فنا وهي إحدى الاتجاهات التي تعبر عن وجهة نظر محافظة للثقافة، وينظر إلى الثقافة على أنها فن راق: الموسيقى الكلاسيكية والأدب الرفيع.

ثانيا: الثقافة بوصفها حياة وتعني هنا طريقة أو إسلوبا للحياة، اللغة، المعتقدات، الاتجاهات القيم، وكذلك السمات الملموسة للسلوك الاجتماعي للثقافة، إذن معنيان، الأول لغوي بمعنى الحذق، فيقال ثقف الكلام ثقافة أي حذقه وفهمه بسرعة. والمعنى الأخر إجرائي وهو موضوع نقاش وخلاف بين العلماء مع تباين تخصصاتهم وحقوله[3].

وعليه فالثقافة تشمل نماذج الحياة الاجتماعية بأسرها كالنماذج العائلية، والاقتصادية، والدينية، والأخلاقية، والتربوية، والجماعية، والسياسية، واللغوية.

---

[1] Karl W. Deutsch, **“Social Mobilization and political Development”**, American Political Science Review LV. (September,1961).P.493.
[2] Janel L-Thompson, **B A, Sociology** (London:Heinemann,1982),P.110.
[3] المجذوب، أحمد: "**الثقافة بين الأصالة والتحديث ودور الإعلام**" الخليج الشارقة، 25 يناير 1983، ص 3.

أما موريس ديفرجيه، Morris Dovreign، فيعرفها بأنها " مجموعة مترابطة من أنماط العمل والتفكير والشعور تؤلف الأدوار التي تحدد السلوكيات المنتظرة بين مجموعة من الأشخاص"[1].

ويذهب بعض العلماء إلى التفرقة بين الثقافة والحضارة، فالثقافة عند "توماس مان" تتعلق بالنواحي الروحية والقيم الجمالية والفنون، أما الحضارة فترتبط بنماذج الحياة المادية كالملبس والمأكل والمشرب والمواصلات، كما تتعلق بالنماذج العلمية[2].

ويعرف روى مكريدس، Roy Macridis، الثقافة السياسية بأنها " الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة"[3]. أما دينيس كافانا، Dennis Kavanagh فيجعل من الثقافة أحد المتغيرات الأربعة في تحليل النظم السياسية، ويرى أن مكونات الثقافة هي: القيم، المعتقدات، والاتجاهات العاطفية التي تحدد ما الذي ينبغي أن تكون علية الحكومة؟ وماذا تحققه بالفعل[4].

أما روبرت داهل، Robert Dahl، فقد أشار إلى الثقافة السياسية كعامل لتفسير التعارض السياسي. والعناصر المميزة للثقافة السياسية عنده هي[5]:

1. توجهات حل المشكلة، وهل تنحو نحو البراجماتية أم العقلانية؟
2. التوجهات نحو السلوك أو العمل الجماعي، وهل هي تعاونية أم أنها ليست تعاونية؟
3. التوجهات نحو النظام السياسي، وهل تتميز بالصدق وعمق الولاء؟ أم أنها غير صادقة ونافرة وتتسم باللامبالاة؟

---

[1] ديفرجية، موريس: "**سوسيولوجيا السياسة**"، ترجمة هشام دياب، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1980، ص105.

[2] المجذوب،أحمد، **الثقافة بين الأصالة والتحديث ودور الإعلام**، مرجع سابق، ص 39.

[3] Roy Macridis, **"Interest Groups in Comarative Analysis"**, Journal of Political, xxiii, 1961, P40.

[4] Dennis Kavanagh, **Political Culture** (London Macmillan,1922),P10.

[5] Robert Dahl, **Political Oppositions in Western demarcates** (N.J.: New Haven,1962), PP 5-352.

4. التوجهات نحو الآخرين: هل تتسم بالثقة أم تخلو من الثقة؟

أما عند لوسيان باى، Lucian Pye، وهو من المهتمين بالأبعاد السياسية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتطور السياسي في الدول النامية، يرى أن مؤشرات الثقافة السياسية لأمة ما تشتمل على عوامل مثل: مجال السياسة، كيفية ارتباط أو اتصال الغايات والأساليب في السياسة، مستويات أو معايير تقييم العمل السياسي، والقيم الكامنة خلف التصرف السياسي[1]. أما تحديد فينز للثقافة السياسية فيبدو أنه يركز على شرعية القواعد والحكم والمؤسسات والإجراءات السياسية[2].

بصفة عامة، الثقافة السياسية هي النمط الخاص للتوجهات التي من خلالها نزخرف النظام السياسي. والتوجهات هي استعدادات مسبقة للتصرف السياسي، وتحدد من قبل عوامل معينة منها: التقاليد، الميراث التاريخي، الدوافع، المعايير العواطف والرموز، ويمكن تجزئة هذه التوجهات إلى العناصر والمكونات التالية[3]:

1. الجانب المعرفي: مثل الإدراك أو الوعي بالنظام السياسي.
2. الجانب العاطفي: الانطباع والتأثير.
3. الجانب التقويمي: الحكم على النسق السياسي، مثل السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية.

ومن هنا يمكن تصور الثقافة السياسية، على أنها نمط كتوزيع شامل لتوجهات واتجاهات المواطنين نحو الموضوعات والمسائل السياسية. وعندما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين النسق السياسي، وليست عنده معلومات كافية، فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة. إذن الثقافة السياسية ليست إلا جزءا أو رافدا من روافد الثقافة الشاملة للمجتمع، إنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة كلها.

---

[1] Lucian W. pye, **Politics, Personality and Nation-Bulding** ((N.J.: New Haven,1962), PP 4-122.

[2] S.E Finer, **The Man on Horse Back** (London,1962), P7-9.

[3] محمد، مجمد: "**أصول الاجتماع السياسي**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1980، ص163.

ويتضح مما سبق أن هناك أهمية للعوامل الثقافية والبنائية في تفسير طبيعة وكفاءة وأداء النظام السياسي، حيث أن هناك عوامل تؤثر في علاقات السلطة، أهمها درجة التـــوازن بـــين البناءات الاجتماعية والحكومية للأمة في تحقيق استقرار النظام السياسي.

مكونات الثقافة السياسية

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التـــي تتبناها الدولة، ثقافة الحكام، أم الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمـــع المحكـــومين، والتي تسمى الثقافة غير الرسمية، ومن هذه المكونات[1]:

أولا: المرجعية

وهى تقوم على إطار فلسفي متكامل ومرجع أساسي للعمل السياسي، فهو يعمـــل علـــى تفسير الأحداث تاريخياً، ويقوم بتحديد المعالم الرئيسية، والأهداف والتطلعات، ويبرر القضـــايا التى يقوم بها النظام السياسي من أجل منحه الشرعية.

وغالباً يتحقق الاستقرار في النظام السياسي بإجماع أفراد المجتمع على الرضـــا عـــن مرجعية النظام، ووجود قناعات لدى الأفراد بأهمية الدولة التي تعبر عـــن أهـــدافهم وقـــيمهم. وعندما يحصل اختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات والأزمات التـــى تهدد شرعية النظام السياسي واستقراره.

ثانيا: التوجه نحو العمل العام

هناك اختلاف في التوجه بين الأفراد، حيث أن هناك أفرادا يميلون إلى إعلاء المصلحة الشخصية وتغليبها على المصلحة العامة، والتوجه العام الذي يعني تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، والإيمان بأهمية العمل المشترك، والتعاون بين أفراد المجتمع في المجالين السياسي والاجتماعي.

---

[1] حكيمـــــــي، محمـــــــد: "الثقافـــــة السياســـــية"،2002 موقـــــع ويكيبيـــــديا، الموقـــــع الإلكترونـــــي، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

وإن التوجه نحو العمل العام يحتاج إلى الإيمان بأهمية العمل الجماعي، والإحساس بالمسؤولية السياسية والاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه، والتي تعد من أهم مكونات الثقافة السياسية، لأن الشعور بالمسؤولية يحفز المواطن على أن يتعامل بشكل إيجابي مع القضايا والموضوعات التي تهم المجتمع كله، وتزيد من الإحساس لدى الفرد بالولاء للجماعة.

ثالثا: التوجه نحو النظام السياسي

إن الانتماء إلى النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له، يعدان من الضرورات من أجل الاحساس بالمواطنة، التي تعمل على ترسيخ فكرة انتماء الفرد إلى المجتمع بشكل عام، والذي يربطه رابط اجتماعي وسياسيى وثقافي موحد في الدولة، وما يترتب علية من حقوق والتزامات.

فالثقافة السياسية تعمل على تحديد النطاق العام للعمل السياسي، والقوانين والإجراءات المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتم تحديد هذا النطاق عن طريق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية، وأيضاً تحديد وظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام، مثل السن، والجنس، والمكانة الاجتماعية، والوضع العائلى. بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوط بها تحقيق الأهداف التي تحددها الدولة.

رابعا: الإحساس بالهوية

يعد موضوع الإحساس بالهوية والانتماء إلى الدولة من أهم المعتقدات السياسية، فعند شعور الفرد بالانتماء إلى الدولة فهذا يساعد على إضفاء الشرعية على النظام السياسي، ويساعد على ضمان بقاء النظام، واستقراره، وتخطيه للأزمات والانقسامات التي يمكن أن يواجها النظام.

الإحساس بالولاء والانتماء للوطن، يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني، وتقبل الالتزامات، كما يُمكّن من فهم الحقوق، والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي، والمؤسسات السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية، والإيمـــان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

ويتضح مما سبق أن الثقافة السياسية هي التي تدعم النظـــام وتحـــدد أطـــره، وتغذيـــه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه، وتضمن بقاءه، وهي أعظـــم شأنا وأهمية من أن يتم تجاهلها، فالثقافة قادرة على تقريـــر وتحديـــد التراكيـــب والســـلوكيات السياسية، وتساعد على فهم الديمقراطية عن طريق تحليل التوجهات، والمعتقدات، والمواقـــف، والقيم السياسية لدى الأفراد والجماعات، وأيضا تساعد على تفسير قضايا غياب الديمقراطية في المجتمع.

كما أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصـــر وتراكيـــب، يمكـــن تفســـيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصـــادية والتاريخيـــة، ويمكن النظر إليها أيضاً كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعـــل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، والتى تؤثر بـــدورها على الحياة السياسية، وبالتالي على نشوء النظام الديمقراطي.

2.10.2 التنشئة السياسية

التنشئة السياسية (Political Socialization) تساعد على تكوين الثقافة السياسية فـــي المجتمع، وأيضا تعمل على تشكيل الثقافة، وتفسير التباين والفروق بين المجتمع فـــي الأفكـــار والمشاعر، والتى تتباين بين الجماعات في الاتجاهات السياسية داخل الدولة.

وقد استعملت كلمة التنشئة السياسية في الأدب الإنجليزي عام 1928، وكان المقصـــود بها تهيئة الفرد بأن يتكيف ويعيش ويتفاعل مع المجتمع. ويستند استعمالها الجديد على نظريات لأربعة علماء عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهؤلاء العلماء هم (ســـيجموند

فرويد، Sigmund Freud (1856–1939) الذي اعتقد أن الفرد يكتسب تعاليمه الأخلاقية في المجتمع من خلال ذاتيته الأخلاقية. والعالم الثاني هو (جي جيد) (1863–1931) الــذي ركــز على مشكلة أساسية تتعلق بأصل ووظيفة الذات في العملية الاجتماعية. والعالم الثالث هو)ســي كولي((1864–1929) الذي أعتقد بأن علاقات الجماعة الأولية هي الأساس في بلــورة ونمــو الأخلاق الأساسية عند الفرد، كالعدل والحب مثلا. والعالم الأخر هو)بيجت(الــذي اعتقــد بــأن العمليات الرمزية للفكر المنطقي دائما ما تشتق من التفاعــل الاجتمــاعي بصــورة تدريجيــة ومنظمة[1].

التنشئة السياسية هي عملية تلقين الفرد قيما ومقاييس ومفاهيم مجتمعة للأفــراد الــذين يعيشون في المجتمع، بحيث يصبح متدربا على إشغال مجموعــة أدوار تحــدد نمــط الســلوك اليومي. ويلقن الفرد، أو يربى من قبل الأفراد الذين يحيطــون بــه، فيكتســب مــنهم الأدوار الاجتماعية التي تكون مكملة لأدوارهم[2].

نظرية التنشئة السياسية تدور حول الاشخاص والأدوات التي تستعمل في عملية التنشئة، وقدرة الأفراد على استيعاب الخبرات والمعلومات، والفــروق الفرديــة، والتنشــئة والضــبط الاجتماعي.

ويعرف بول و الموند، Powell and Almond التنشئة السياسية بأنها اكتساب المواطن للاتجاهات، والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، والتــي بمقتضاها يتعلم الفرد التصرف بطريقة مقبولة داخل المجتمع، وتشير كذلك إلى الطريقة التي في إطارها تصبح قيم ورموز المجتمع جزءا من تفكير ومشاعر الفرد[3].

أما دائرة المعارف والعلوم الاجتماعية، فتحدد التنشئة على أنها: التلقين الرسمي وغيــر الرسمي، المخطط وغير المخطط، والقيم والممارسات السياســية وخصــائص الشخصــية ذات

---

[1] متيشيل، دينكين: "**معجم علم الاجتماع**"، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، 1981،ص225.

[2] المرجع السابق.

[3]Gabriel Almond & G. Bingham Powell. **Comparative Politics: A developmental approach** (New Delhi: Amerind, 1972), pp. 4-41.

الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة. وتقــوم التنشئة السياسية بأدوار رئيسية ثلاثة هي[1]:

1. نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر.
2. تكوين أو تشكيل الثقافة السياسية.
3. تغيير الثقافة السياسية بما يتلاءم ودعم المحافظة على النسق السياسي.

وفي الواقع، إن خبرات التنشئة السياسية يكتسبها الإنسان أو المــواطن خــلال عمليــة تعرضه للنظام السياسي.

مؤسسات التنشئة السياسية

من الملاحظ أن دور هذه المؤسسات في التنشئة دور متداخل، بمعنى لا يمكن القــول أن دور أحدها يقف عند حد يبدأ دور الأخرى. بمعنى، لا يمكن القول بأن دور الأسرة مثلا يقــف عند حد معين أو مرحلة معينة، لكن يمكن القول أن دور الأسرة أو غيرها يقــل أو يزيــد فــي مرحلة معينة من حياة الفرد. ففي المرحلة الأولى من حياة الفرد، يبدو دور الأسرة هو الــرئيس والأعظم وهكذا دواليك مع بقية المؤسسات.

ويمكن تقسيم المؤسسات الاجتماعية والرسمية التي تقوم بعمليــة التنشــئة الاجتماعيــة والسياسية إلى ثلاث مجموعات[2]:

- الجماعات الأولية

وتشمل الأسرة والتنظيمات المحلية مثل النوادي الاجتماعية، وترتكز عمليــة التفاعــل الاجتماعي(هنا) على أساس المواجهة الشخصية والمباشرة.

---

[1] شميس، علي: "**العلوم السياسية**": طرابلس، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982، ص52.

[2] شراب، ناجي: "**التنمية السياسية دراسة فى النظريات والقضايا**"، مرجع سابق، ص 17.

- الجماعات الثانوية

وتشمل على الاتحادات العمالية والتجمعات المهنية، حيث ينغمس عدد كبير من الأفــراد في مؤسسات مشتركة، ولكن تفتقر العلاقات بينهم إلى العنصر الشخصي.

- جماعات الإحالة

وهي ليست بالضرورة جماعات بالمعنى الدقيق للكلمة. وقد تستخدم جماعــات الإحالــة (وهي عبارة عن طبقات اجتماعية يستخدمها الفرد لتحديد ذاتيته)، لترتيب المكانة الاجتماعيــة. وقد تستند هذه الجماعات على الجنس، مثل التمييز بين البيض والسود، وكذلك علــى العوامــل العرقية أو الدينية.

ويتضح مما سبق أن التنشئة السياسية تساعد على اكتساب بعض المواقف والاتجاهــات السياسية تجاه النظام السياسي، ويعمل على حفظ النظام واستقراره ومدى مشــروعيته القائمــة، وذلك من خلال تكوين قيم، وغرس أفكار داخل الأفراد التى تصبح مع الوقت قناعات يؤمن بها الفرد، والتي تساعد في إمكانية التنبؤ بالسلوك والمواقف السياسية لأفراد المجتمع، ومراقبتهــا، والتحكم في هذه المواقف السياسية مستقبلاً.

وأيضا هي الطريقة التي يتعرف بها الأفراد على قيم المجتمــع الــذي ينتمــون إليــه وتوجهاته، حيث أن التنشئة عملية يتم بمقتضاها اذابة الفرد في الجماعة، بحيث يؤهل للتفاعــل الإيجابي والانسجام معها.

ومن خلال التنشئة السياسية يكتسب الفــرد ثقافة سياسية تساعده في خلق علاقــة بــين الفرد، والنظام السياسي، ولتقبل الفرد لسلطة النظام أي تقبل المحكومين لسلطة الحاكم.

ومن خلال ما تم ذكره من مفاهيم حول التنشئة السياسية، نلاحظ أن التنشئة السياسية هي العملية التي تنمي التوجهات السياسية العاطفية، والمعرفية والتقييمية في المسائل والموضوعات السياسية، والتى تعمل على نقل قيم من جيل إلى جيل آخر، فيكتسب الأفراد الخبــرة السياســية والمواقف الاجتماعية.

11.2 أزمة المشاركة السياسية

أزمة المشاركة السياسية (Political Participation Crisis). تتخذ أبعــاداً مختلفــة سواء من حيث النطاق أو الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها، وتعد ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت المهتمين بمستقبل الديمقراطية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة نظراً لخطورة آثارها ودلالات أسبابها.

الأزمة (Crisis) هي تهديد خطير واختلال في نظام القيم والتقاليد، وتؤثر ماديا وبشكل ملموس على عمل النظام السياسي، وتنشأ من عوامل خارجية وداخليــة وخارجــة عــن إرادة النظام السياسي، تشكل في مجموعها صورة من صور الصراع وتتطلب العمل السريع والعاجل لإعادة الأمور إلى توازنها وذلك من خلال إعادة تشكيل وتطوير تلك القيم والعوامل حتى تتلاءم مع التغييرات في المجتمع، إذا هي حالة مؤقتة تمر بها كــل المجتمعــات ســواء المتقدمــة أو المتخلفة، لكن هذه الحالة تبرز بشكل أكبر في المجتمعات المتخلفة لظروف التخلــف وضــعف الإمكانيات[1].

وبالاستناد إلى ما سبق فإنه من الملاحظ أن الأزمة هي ظرف يتسم بعدم التوازن وحالة من التوتر تؤثر على المجتمع والنظام السياسي، وتتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة لاحتواء الأزمة والتلطيف من حدتها.

12.2 معوقات المشاركة السياسية

وتعد ظاهرة الابتعاد عن المشاركة السياسية من أبرز القضايا التي شــغلت المهتمــين بقضية أزمة المشاركة السياسية، نظراً لخطورة آثارها ودلالات أسبابها. فهناك عناصر تــؤثر على عملية المشاركة السياسية، النظام السياسي، الأحزاب، المواطنين، وعدم قدرة أي عنصــر على القيام بدوره تجاه المشاركة فإن ذلك يؤدي إلى تحديات جمة لعملية المشاركة.

[1] دبو،أمين: "**دراسات في التنمية السياسية**"، كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعــة الإســلامية، غــزة: 2011-2012، ص102.

1.12.2 أزمة المشاركة السياسية المسئولة عنها الأحزاب السياسية

جسدت الأحزاب السياسية(Political Parties) من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث التحرر أم مواجهة الحكومات الاستبدادية، أم من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية.

ولكن تواجه الأحزاب السياسية في العالم المعاصر وخاصة في العالم العربي والإسلامي عموماً أزمة، فقد فشلت في بناء تنظيمات حزبية قادرة على قيادة عملية التنمية بكفاءة. وأيضاً عدم قدرة تلك الأحزاب على تقديم مشروعات تخدم المواطنين ولا تقدم برامج ذات طابع تنموي قوي يساعد على النهوض في الفرد والمجتمع، وهو ما يؤدي للعزوف عن الاهتمام بالسياسة والمشاركة.

إن الأحزاب لا تقدم برامج تخدم الصالح العام، ولا تقدم مشروعات تنمية حقيقية لصالح المجتمع، وإنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها وهو ما يؤدي إلى العزوف عن الاهتمام بالمشاركة السياسية. وإن قلة المنبهات السياسية الموجهة للفرد تقلل من إمكانية مشاركته في العملية السياسية، إذ تتوقف مشاركته على توافر الظروف الملائمة وعلى كم المنبهات السياسية التي يتعرض لها ونوعيتها، وتنوع مصادر المنبهات من وسائل إعلام وحملات انتخابية...الخ، يؤدي إلى فاعلية ودور أكبر في عملية المشاركة السياسية. وتعاني الأحزاب السياسية من ضعف العضوية، وذلك نتيجة أسباب عديدة منها عدم الاقتناع من جانب أكثرية الناس بفاعلية الأحزاب، والنظر إلى معظم هذه الأحزاب على أنها أحزاب أشخاص غير واضحة في برامجها ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع[1].

[1] البصراتي، محمد: "الأحزاب والمجتمع معوقات المشاركة السياسية"، موقع الأهرام، الموقع الإلكتروني، http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=341297.

2.12.2 أزمة المشاركة السياسية المسئول عنها المجتمع

المجتمع (Community) يجسد دوراً مهماً في تفعيل المشاركة السياسية، والمجتمع له دور مهم في التنشئة السياسية، ابتداءً بالطفل في الأسرة باعتباره أهم وأول أدوات التنشئة، كما يستمر هذا الدور في مختلف مراحل العمر سواء في المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة وغيرها.

عدم اهتمام المواطن بالتنشئة السياسية لأبنائه، ومن ثم قلة الوعي والإدراك السياسي يؤدي لإعاقة عملية المشاركة السياسية، فضعف مستوى الثقافة السياسية، والذي هو ناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، يؤدي إلى انخفاض درجة المشاركة السياسية[1].

المجتمع يعمل على تعزيز المشاركة السياسية من خلال التنشئة السياسية، حيث أن التنشئة الاجتماعية للأفراد لا يمكن أن تتم بوجه واحد أو بأسلوب واحد. وباعتبار أن عملية التنشئة تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد أثناء ذلك يأخذ من المصادر ويستقي من القنوات التي قد تختلف في أساليبها وأدواتها في التنشئة، ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد، وهو إما تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية وسياسية، يكون من خلالها عضوا فاعلا في المجتمع الذي يعيش فيه، أو تنشئته تنشئة سلبية يكون فيها عبئا على المجتمع، أو درجة ما بين الطرفين النقيضين[2].

3.12.2 دور المؤسسة العسكرية في تعميق أزمة المشاركة السياسية

والمقصود بذلك ليس فقط استيلاء هذه المؤسسة على الحكم كما حدث في بعض البلاد العربية، ولكن قبل ذلك تأثيرها على السياسيين المدنيين، في اتجاه اعتبار الجيش نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسة الحزبية.

---

[1] البصراتي، محمد: "**الأحزاب والمجتمع معوقات المشاركة السياسية**"، مرجع سابق.

[2] **التنشئة السياسية المفهوم والذات**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2396 – الأحد 29 مارس 2009م الموافق 02 ربيع الثاني 1430هـ.

وتجدر الإشارة هنا إلى تحليل صاموئيل هانتنجتون لتأثير المؤسسة العسكرية على إمكانات التطور الديمقراطيي في دول العالم الثالث. فقد أكد هذا التأثير، لكن مع تحفظ مؤداه أنه ليس مستقلا عن الظروف السياسية، فهو يزيد في حالات الفساد والركود وسوء أداء المؤسسات المدنية، وخاصة عندما تكون المؤسسة العسكرية واسعة ومُسيّسة، مما يجعل بناء واستمرار الديمقراطية أكثر صعوبة[1].

قضية التدخل العسكري في الشؤون السياسية، وهي مسألة بارزة في عدد من الدول، وفي بلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص، قد تكون بشكل مباشر أو غير مباشر. وما ينجم عن تلك التدخلات العسكرية من قطع أو تعطيل للمسيرة الديمقراطية، وأثّر ذلك في تأخر معدلات تطور المجتمعات المدنية.

أما عن علاقة حكم العسكر بالديمقراطية فإنه ينبع أساساً من قاعدة أن العسكر ليست وظيفتهم الحكم والسلطة، وأن الأساس في الحكم هو السلطة السياسية المدنية التي تأتي عن طريق الانتخاب، أو القبول الشعبي، وذلك استناداً إلى أسس الشرعية السياسية التي قد تتباين من نظام إلى آخر، وإن طغت في الآونة الأخيرة على الشرعية العقلانية التي تقوم على الرشادة في الحكم، وعلى الابتعاد عن الشخصانية في الحكم، وتنبع أيضاً من كون القيم العسكرية تقوم على الطاعة والانصياع للأوامر، وهو ما يتعارض مع القيم الديمقراطية التي تقوم على الشراكة السياسية، وعلى نبذ العنف في إدارة السلطة، ومعارضة أسلوب الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى الحكم، إن المعضلة ليست في دور المؤسسة العسكرية بل في طبيعة النظام السياسي ودرجة الديمقراطية لدية[2].

الأصل في علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة هو تبعية المؤسسة العسكرية، لكونها هي الأقوى، والأكثر حداثة والأكثر نزاهة وصلاحية من المؤسسة السياسية المدنية، وهذا أحد مظاهر نظام الحكم الديمقراطي الذي يحفظ للمؤسسة العسكرية دورها في حفظ أمن الدولة.

---

[1] أحمد، سيد: "**ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2007، ص10.

[2] شراب، ناجي: "**تفسير درو المؤسسة العسكرية**"، الثلاثاء 22 شباط (فبراير)، 2011.

4.12.2 طبيعة النظام الحزبي

الأحزاب السياسية (Political parties) هي المحور الرئيس في البناء الـديمقراطي، ويصعب بناء نظام ديمقراطي بدون وجود تلك الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية لهـا دور في عملية الإصلاح السياسي، بشكل يقود إلى وضع أساس يسمح بقيام نظام ديمقراطـي مبنـي على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة بين سائر الأحزاب والتيارات.

الحزبية في معظم البلدان العربية ما زالت ضعيفة، فهي تتعامل مع الحالة الديمقراطيـة بخجل، وإذا استثنينا الحزب الحاكم في بعض هذه البلدان فليس من السهل القول بأن هناك أحزاباً فاعلة وذات تأثير ملموس على خريطة الفعل السياسي. ورغم ذلك فإن الأحزاب السياسية فـي العديد من البلدان العربية قادرة على تجسيد دور فاعل وفرض نفسها واستغلال ما لديها من نفوذ في الشارع وفي الحكم للمشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح. ورغم اختفاء حكومـات الحـزب الواحد في الكثير من بلدان العالم، وتغير بنية الأنظمة السياسية فيها، إلا أن هذه الظـاهرة مـا زالت قائمة في غالبية البلدان العربية حيث ترفض أنظمتها تغيير هيكليتها وأسلوبها وأدواتهـا، وترفض استيعاب المستجدات ومواجهة مقتضيات التطور والتنمية ومقتضيات الحكـم الرشـيد، ونجدها في الوقت ذاته تصر على الاستمرار في السلطة في عالم تغيرت فيه الظروف والشروط والسياسات، حتى بدت هذه الأحزاب شديدة الاختلاف والتناقض مع محيطها، وشديدة العجز عن حل الصعوبات التي تواجه مجتمعاتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية عامة[1].

ومن أهم سمات ما يسمى الأنظمة شبه الديمقراطية(Semi Democratic) ، أو الأقـل من الديمقراطية (Less than Democratic)، أو الأنظمة الديمقراطية المقيدة (Limited). أن هذه الأنظمة تسمح بدرجة من التنافس السياسي وتتيح قدراً من الديمقراطية، إلا أنها تُقصّر عن الوفاء في جميع الشروط اللازمة للتطور الديمقراطي الكامل. فهي تعاني مـن تقييـد التنـافس وإيقافه عند مستوى أقل من التداول على السلطة، ومن انتهاكات لحريـة الانتخابـات العامـة ونزاهتها التي لا تعكس نتائجها التفضيلات الشعبية بدقة، ومن محدوديـة الحريـات والحقـوق

[1] الزبيدي، باسم: "**مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي**"، مركز القدس للدراسات، 2009.

السياسية والمدنية بما يحرم بعض الاتجاهات والمصالح من التعبير عن نفسها وهو ما ينعكس سلبياً على درجة وفاعلية المشاركة السياسية في كثير من الأنظمة العربية[1].

الأحزاب السياسية في معظم بلدان العالم العربي تعد أحزاباً تقوم على أساس هيمنة حزب واحد، وإن كانت ظاهرياً تقوم على التعددية الحزبية، ولكنها لا تسمح للأحزاب المعارضة إمكانية منافستها جدياً.

13.2 أسباب أزمة المشاركة السياسية

وتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار، وتوجد في الواقع تفسيرات متعددة لأزمة المشاركة السياسية، يمكن الإشارة بإيجاز شديد إلى أبرزها:

1. اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية.
2. تفتت وبعثرة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية.
3. وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة السياسية في بعض البلاد العربية أنها ذات طابع عسكري، وبأنها مشاركة تعبوية لحزب وحيد.
4. ارتفاع نسبة الأمية والجهل، وارتفاع نسبة الأمية من شأنه التأثير سلباً على معدلات المشاركة السياسية.
5. انتشار الفقر داخل قطاعات واسعة في المجتمع، بسبب سوء توزيع الموارد الذي يتنافي مع معايير التوزيع العادل، ويعمل على تدني نسبة المشاركة السياسية.
6. ضعف الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصناع القرار.

[1] سميع، صالح: "**أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي**"، القاهرة،،2010 الزهراء للإعلام العربي.

7. الأزمة الاقتصادية أقلقت الشباب على مستقبلهم، والبحث عن العمل، والجري وراء توفير مسكن مناسب، والاهتمام بالأمور الخاصة، والتعامل مع هذه الأوضاع الاقتصادية القاسية، بحيث أصبح عازفاً أو مشغولا عن المشاركة في الحياة السياسية.

8. انعدام التنشئة السياسية، أو سلبية التنشئة السياسية.

9. اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني).

10. العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية).

14.2 الديمقراطية

من المعروف أن استعمال كلمة " الديمقراطية" (Democracy) يعود إلى الأصل اليوناني لغوياً وتطبيقياً، فالكلمة هي دمج بين كلمتين يونانيتين هما " حكم الشعب". وقد استعملت للدلالة على النظام الأثيني الذي كانت تجرى فيه الانتخابات لفترة ما لاختيار حكام أثينا.

الديمقراطية تقوم على نظام تداول السلطة، بما يشمل من انتخابات ومشاركة سياسية، ونظام الحقوق والحريات الفردية والجماعية، شاملاً حرية التعبير، وحق التجمع، وحرية الاحتجاج، وحق الانتماء وحريته، والحقوق الفردية الخاصة بالسكن والحياة الحرة والخصوصية، وغيرها من الحقوق والحريات، ونظام التعددية والتعامل بين الأكثرية والأقلية سياسياً ومجتمعياً، ونظام المساواة أمام القانون وسيادة القانون على الجميع، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو الموقع السياسي، ونظام الفصل بين السلطات للحد من هيمنة السلطة التنفيذية، ولمنع قيام التسلط، والفردية في الحكم.

الديمقراطية هي طريقة يجري بموجبها التصرف بالسلطة السياسية في المجتمع، ويفترض أن يكون للديمقراطية ما يميزها عن طرق أخرى للتصرف بالسلطة السياسية، من هذه الميزات وأهمها، النظر إلى الأفراد الذين يتشكل المجتمع السياسي منهم كأفراد أحرار متساوين،

فالمساواة تعني أن لجميع المواطنين حق المشاركة في السلطة، سواء من خلال الانتخابـات، أم من خلال تقديم اقتراحات وطرح المسائل على جدول الأعمال السياسي، أم من حيث المعاملـة المتساوية أمام القانون، أم من حيث التمتع بحماية القانون. أما الحرية فتعني أن النظام السياسي لا يقدم على الحد من حرية التفكير والتعبير والعمل في المجال السياسي[1].

وأيضا الديمقراطية هي نظام التسامح المجتمعي، وقبول الجميع بالمساواة والتكافؤ فـي الفرص، بغض النظر عن انتماءاتهم، أو أصولهم، أو حجمهم في المجتمع، فالديمقراطية علاقـة جدلية بين عناصر وعوامل متعددة يؤثر بعضها في بعض لتنتج نظاماً مجتمعياً يقوم على سيادة القانون، وصيانة الحقوق، والحريات العامة، والفردية.

15.2 مفهوم التحول الديمقراطي

التحول الـديمقراطي (Democratic Transformation)، أو التحـول عـن الـنظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط السياسية، ولقد تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها.

ويشير هذا المفهوم إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الـديمقراطي، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة[2].

كما عرفها آخرون بأنها العملية التي يتم في إطارها صـياغة أسـاليب وقواعـد حـل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشـرا دالا علـى ديمقراطيته.

---

[1] بهلول، رجا: "**حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية**"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسـة الديمقراطيـة، 2000، ص 32.

[2] هلال،علي: "**الديمقراطية وهموم الإنسان المعاصر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003.

هناك صعوبة في التعامل مع مفهوم التحول الديمقراطي، تتمثل في أنه يبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور النظم الديمقراطية الحديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة.

يقسم صموئيل هنتنجتون، Samuel Huntington مرحلة التحول الـديمقراطي إلـى ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في[1]:

الأولى: مرحلة التحول، Transformation، عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحـول نحو الديمقراطية.

الثانية: مرحلة الإحلال، Displacement، عندما ينهار النظام السلطوي، أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة.

اللثالثة: مرحلة الانتقال، Transition، والتي تحدث عندها عملية التحول الديمقراطي وترسيخ نظم وقيم ديمقراطية جديدة.

ومن ناحية أخرى يقسم آخرون عملية التحول الديمقراطي إلى عدة مراحل تتمثل فـي، مرحلة انهيار وتفكك النظام السلطوي، والتحول الليبرالي، والتحول نحو الديمقراطية، ومن ثـم ترسيخ الديمقراطية.

مؤشرات التحول الديمقراطي

هناك الكثير من المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس مفهوم التحول الديمقراطي مثل، تآكل سيطرة النظم السلطوية، الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع، درجة النمـو الاقتصـادي، المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة، إجراء انتخابات حرة نزيهة فـي إطـار التعدديـة السياسية، الفصل بين السلطات، حرية الرأي والتعبير إلى جانب حرية الصحافة، قوة المجتمـع المدني، الذي يجسد دوراً محورياً في دعم النظم الديمقراطية من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية.

---

[1] احمد، سيد:"**ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية**"، مرجع سابق ص 25.

والتحول الديمقراطي هو المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطــي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بــين نظــام سياســي غيــر ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، والبدء في إحداث التحول الديمقراطي، يعنــي بداية تحطيم النظام التسلطي القديم وبناء نظام جديد، ويحدث هذا التحول بسبب فشل النظام القديم في خلق سياسات جديدة، مما يولد ضغوطا كبيرة على هذا النظام تــدفع فــي اتجــاه التحــول الديمقراطي.

ويتضح مما سبق أن مفهوم التحول الديمقراطي، هو انتقال المجتمع من وضع إلى آخر، يتميز بمبدأ التداول السلمي للسلطة، من خلال حق الأغلبية التي تفرزها الانتخابات، والتنــافس الحزبي التعددي، وترسيخ دولة القانون، في أطار احترام حقوق الإنسان، والحريات الشخصية.

16.2 مفهوم الإصلاح السياسي

يختلف مفهوم الإصلاح السياسي.(Political Reform) ويتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع. إضافة إلى أن مجالات الإصلاح السياسي تتعدد وفقاً لتعدد مجالات النظام السياسي، ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من الموضوعات تتمثل في التنميــة السياسية، والتحديث السياسي، والتغير السياسي، وإصلاح القيادات والثقافة السياسية، وتغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع، وتغيير السياسات، وإصلاح المؤسسات السياسية.

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه " جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التــي يقــع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخــاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية[1].

الإصلاح السياسي ينظر له على أساس أنه التغيير، أو التعديل نحو الأحسن، أي عملية تعديل وتطوير جذرية، أو جزئية في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار

[1] مؤتمر الإسكندرية، "**قضايا الإصلاح العربي**"، مكتبة الإسكندرية، الأهرام، 2004.

النظام السياسي القائم، وبالوسائل المتاحة، واستناداً لمفهوم التدرج، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً. ويجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ذو طابع شمولي، يحمل في طياته صفة الاستمرارية، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الإختلالات القائمة المراد إصلاحها، ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى، وأن لا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل[1].

ويتضح مما سبق أن مفهوم الإصلاح السياسي، مهم لأي نظام سياسي قائم يريد الاستمرار والبقاء، أي تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، وعملية الإصلاح حالة عامة تقوم في كل أجزاء الدولة، بهدف الإصلاح وتطوير المجتمع والنظام السياسي، بالوسائل المتاحة.

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل، التنمية السياسية، التحديث السياسي، لذا سيتم تناول بعض المفاهيم القريبة للإصلاح السياسي.

1.16.2 ارتباط مفهوم التنمية السياسية بالإصلاح السياسي

تعد التنمية السياسية (Political Development) من المفاهيم الحديثة، و هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، وهي عملية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، أو تنظيم الحياة السياسية، ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية، لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل. فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية.

---

[1] المشاقبة، أمين، "الإصلاح السياسي": المعني والمفهوم" موقع جريدة الدستور،2011، الموقع الإلكتروني، http://www.addustour.com/16022/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7AD%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A+%C2%AB%D8%A7%D9B.html

لذلك يمكن القول أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف منها أن يعرف المواطنون حقوقهم وواجباتهم الدستورية، وأن يشارك بشكل إيجابي في الحياة السياسية.

كما عرفها روبير بيركنهايم ghinhamRobert Ber وقد أعطى لمفهوم التنمية السياسية خمس مدلولات وهي[1]:

- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة (بعد ديمقراطي).
- مدلول اقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي، وتوزيع عادل للثورة.
- مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة.
- مدلول سياسي: المشاركة في الحياة السياسية.
- مدلول ثقافي: يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة.

أما لوسيان باي Lucian Pye، فقد عرف التنمية السياسية بأنها: " هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، و تحقيق التغيير الحكومي، و بناء الدولة القومية، وتحقيق المشاركة السياسية، والبناء الديمقراطي"[2].

أما أحمد وهبان فيعرفها:"بأنها عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة بالنسبة للجماهير في الحياة السياسية"[3].

---

[1] حمدوش، رياض: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"،2009، موقع الميثاق، الموقع الإلكتروني، www.almethaq.info/news/article1696.htm

[2] المرجع السابق.

[3] وهبان، أحمد: "**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**"، ط 1، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

ويتضح مما سبق أن التنمية السياسية تنمي قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل والتوترات التي تحدث في المجتمع، وبذلك فإن التنمية هي ضرورة وطنية من أجل تحقيق تقدم المجتمع، والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بهـا المجتمـع، أي قـدرة النظـام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

2.16.2 ارتباط مفهوم التحديث السياسي بالإصلاح السياسي

يجسد التحديث (Modernization) دوراً مهماً في عملية التنمية السياسـية، ويـرتبط مفهوم التحديث بالتنمية، فالتحديث يتضمن تغيير منظومة القيم الأساسية في المجتمع، أي التغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن أجل القيام بالتغيير يجب بناء الدولة، وتحديد عناصر التحديث الهامة.

لم يتفق معظم الكتاب حول معاني التحديث والتطوير والتغيير، إذ إن التركيز عادة مـا يكون حول التحولات الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتحديث يتضمن التغيـرات التي تصيب القيم في المجتمع، ويكون القبول بهذه التغيرات تدريجياً من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

يعرف دانيال ليرنر، Danial Learner، التحديث بأنه عملية منظمة تشـمل تغيـرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويعني التحديث حرفيـاً "حلول شيء ما مكان آخر كان مقبولا في الماضي كطريقة لعمل الأشياء". وإن النقطة الأساسية في مفهوم التحديث، هو عملية التحريك باتجاه العلاقات المثالية الحديثة، والى أنماط مثالية مـن الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[1].

فالتحديث السياسي استخدم بأربع طرق مختلفة هي[2]:

---

[1] أكرم، سالم: "نظريات الحداثة والتطوير التنمـوي وحلقـة التبعيـة"، 2007، موقـع الحـوار، الموقـع الإلكترونـي، http://.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233

[2] المرجع السابق.

- جغرافية: يشير إلى الدول النامية المتطورة (Developing State).

- لغوية: ربط التطور السياسي بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي بشكل مترادف.

- هدفيه: التطور السياسي هو التحرك باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي، ومن هذه الأهداف: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة السياسية، التعبئة، المساواة، الأمن، الرفاه، العدالة والحرية.

وظيفية: يعني حركة النظام السياسي باتجاه مماثل للعملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي، مثل وجود الأحزاب السياسية، وغيرها من منظمات مجتمعية، كضرورة وظيفية في المجتمع، ووجود هذه الأحزاب وتطورها ضرورة مهمة لتطور التنمية السياسية.

ويتضح مما سبق أن عملية الإصلاح السياسي، هي عملية تغيير اجتماعي مخطط تتحقق عبر سلسلة من المراحل والإجراءات، ولا تتم مرة واحدة، أي عملية مجتمعية تخص المجتمع السياسي كله في الدولة، تخص الحاكمين والمحكومين، وترتبط بالقيم وبالمؤسسات أيضا، وإحداث تغيير له رؤية إستراتيجية محددة، هدفها تحويل الطبيعة الشمولية للنظم السياسية، لنظم ديمقراطية.

17.2 مقومات قيام الديمقراطية

تقوم الديمقراطية على مقومات رئيسية عدة، يمكن اعتبار هذه المقومات جزئية تشكل معاً مكونات الديمقراطية بوصفها نهجاً سياسياً واجتماعياً. وهذه المقومات ضرورية من أجل قيام نظام ديمقراطي صحيح ومن هذه المقومات:

أولا: نظام تداول السلطة

وهذا نظام يشمل المشاركة السياسية بكل مكوناتها، والمشاركة السياسية تعني حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني

حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم. والمشاركة السياسية تتم من خلال الانتخابات التي تتيح الفرصة لمثل هذا التداول، فالانتخابات هي وسيلة لتحقيق تداول السلطة كنظام فرعي من النظم المكونة للديمقراطية. وهذه الانتخابات هي التي تفرز حكم الشعب للمشاركة السياسية الفاعلة، " إن حكم الشعب يتم في مستوياته المختلفة أساساً على النيابة، أي اختيار المواطنين لممثلين ينوبون عنهم لفترة زمنية محددة في الإدارة والحكم. والاختيار في هذا المقام السياسي بطبيعته يفترض تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار، أي تعدد الاتجاهات السياسية التي يختار منها"[1].

المشاركة السياسية تفترض وجود أحزاب سياسية تخوض التجربة الديمقراطية التنافسية لاستلام الحكم، أو أن تكون في المعارضة، إذا لم تكن في ضمن قوى الأغلبية التي تستلم زمام الحكم، فالديمقراطية أولاً وقبل كل شيء تعني إمكان تداول السلطة شرعياً وسلمياً، ولا معنى للتعددية من دون توفر آليات تسيير شؤون المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة لتنفيذ برنامج اكتسب التأييد والمواقف العامة. وبالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات[2].

ولتحقيق التداول السليم والسلمي للسلطة، ولضمان قيام الانتخابات في مواعيدها وبشكل حر ونزيه، يفترض وجود مجتمع مدني فاعل كقوة ضغط على الأطر السياسية لتثبيت الوضع الديمقراطي وإبقاء المجتمع السياسي ضمن النهج الديمقراطي.

ثانيا: المجتمع المدني

لقي مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) رواجاً كبيراً بوصفه عاملا مهما له علاقة بالتحول الديمقراطي، ومن النظريات التي راجت منذ مطلع السبعينيات تلك التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل.

---

[1] إبراهيم،سعد الدين: "**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص 467.

[2] عبداللة، ثناء: "**آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**"، مرجع سابق ص33.

وهناك إشكالية تواجه هذه المسألة وهي ذات شقين، "الأول ذو طبيعة تعريفية، بمعنى أن الديمقراطية تعرف بوجود مجتمع مدني فاعل، أو أن المجتمع المدني يعرف بكونه جـزءا مـن الديمقراطية، والثاني البعد الأيديولوجي الذي بات يصبغ مصطلح "المجتمع المدني".

المجتمع المدني هو أداة مهمة لحدوث التغيير الديمقراطي، فهو الذي يدفع الدولة نحـو الديمقراطية، ومن الأمثلة على ذلك بولونيا وتشيكوسلوفاكيا حيث كانت "التعبئة الشديدة للمجتمع المدني مصدرا أساسيا للضغط تجاه حدوث التغيير الديمقراطي". ومن أهم وظـائف المجتمـع المدني كأداة لتحقيق الديمقراطية، مراقبته للسلطة، وتشجيع المشاركة السياسية، والعمـل علـى تنمية المزايا الديمقراطية، كالتسامح والاعتدال واحترام وجهات النظر المخالفة، إلى جانب خلق قنوات غير سياسية للمجاهرة بالمصالح وتمثيلها، أضف إلى ذلك، أن المجتمع المدني يعمل على توليد سلسلة من المصالح التي تتقاطع مع النزاع السياسي، وبالتالي تعمل على التخفيـف مـن وطئته. ومن جهة أخرى، فإن المجتمع المدني يعمل على إعداد القادة السياسيين، ويراقب عملية الدمقرطة. كما انه يسهم في نشر المعلومات والأفكار الجديدة التي من الممكن أن تعمـل علـى التنمية الاقتصادية. أخيرا، يعمل وجود مجتمع مدني داخل الدولة على احترام المواطن للدولـة والتعاطي الايجابي معها والعكس صحيح[1].

ويتضح مما سبق إن قيام الديمقراطية وتوفر شروط نجاحها واستمرار عملها هو نـابع من طبيعة المجتمع المدني، وبهذا يصبح المجتمع المدني هو أسـاس البنيـة التحتيـة لتحقيـق الديمقراطية، وعلى ذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون وجود مؤسسات المجتمـع المـدني، وتكمن أهمية المجتمع المدني من خلال تعزيز مبدأ المشاركة الطوعية، وتعزيز مبدأ المشـاركة الجماعية، والقدرة على التعبير عن الرأي والرأي الآخر، والمشـاركة السياسـية فـي اتخـاذ القرارات، والدورية في الانتخابات وتحقيق نزاهتها، كما ويجسد المجتمع المدني دوراً في بنـاء الديمقراطية على المستوى الثقافي والتعبوي والمستوى التربوي.

[1] دايموند، لاري: *دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية*"، **مجلة أوراق ديمقراطية**، العدد الثالث والأخير، 2007.

ثالثا: نظام التعددية الحزبية

التعددية الحزبية (Multiparty) هي توزيع السلطة في المجتمع، وعدم هيمنة الحــزب الواحد على السلطة، فالتعدد الحزبي ضد فكرة احتكار السلطة، وتُعد الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات السياسية المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمــع، والنتــائج التي تتركها هذه الأحداث في تركيبته وآليات نهوضه.

وهو يشمل التعددية بمجالاتها كافة، السياسية، والدينية، والاجتماعية، وحتــى العرقيــة والقومية.

التعددية السياسية تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها، ومن ثم إمكانية التغير السلمي. وهذه التعددية السياسية تقوم أساساً على وجود الأحزاب المختلفة، ورفض فكرة حكم الحزب الواحد، ومن غير الممكن تصور الديمقراطية الحديثــة دون أحــزاب، فالتعدديــة الحزبية من ركائز الديمقراطية والعمل السياسي[1].

أما التعددية الدينية فهي حق كل جماعة دينية بممارسة شعائرها الدينية، ونشــرها بــلا قيود أو اضطهاد.

وتقوم التعددية الاجتماعية بإتاحة الفرص المتكافئة للجميع في المجتمع، وإتاحة المجــال لقيام تجمعات مختلفة، كأطر تجمع الأفراد حسب رغباتهم في الانتماء، وطبقــاً لخصوصــيتهم بذلك، وتقبل الأفراد على ما هم عليه باحترام خصوصياتهم وأفكارهم المختلفة، ودون الســماح بوجود إمكانية للاختلاف لا يمكن للمجتمع أن يكون ديمقراطياً. وهنا تدخل قيم ونُظم العلاقــات المجتمعية التي تتقبل الفرد على ما هو عليه بتسامح ودون تعصب، وبالتساوي بين الجنســين، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع[2].

---

[1] غليون، برهان: "**حول الخيار الديمقراطي**"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1993، ص92.

[2] المرجع السابق.

وتقوم التعددية العرقية والقومية بالاعتراف بحق التواجد لمجموعات قومية، أو عرقيـــة تختلف عن الأكثرية والأقلية سياسياً ومجتمعياً، بحيث تلتزم الأقلية بقرار الأكثرية سياسياً مـــع حقها بالمعارضة، وتحترم الأكثرية وجود الأقلية مجتمعياً. وعلى الرغم من الواجب الملقى على عاتق الأقلية للالتزام برأي الأغلبية الذي قد لا يروقها، فإن الأقلية تبقى محتفظة بالحقوق كافـــة المندرجة تحت مبدأ الحرية والمساواة[1].

تشكلت الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان بتأثير أزمة المشـــاركة السياســـية، أي مطالبة القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة في المجتمع بإشـــراكها فـــي الحكـــم، ذلـــك لأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة، فقـــد صـــاحب انهيار النظام الإقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسياً فـــي الحكم، ثم إن التصنيع لم يغير المجتمع اقتصاديا ً فحسب، وإنما جعل الطبقة العاملة تطالب هي أيضاً بدورها بأن تؤدي دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد[2].

ويتضح مما سبق أن نظام التعددية الحزبية أسهم في الدفاع عن المصـــالح الاجتماعيـــة والاقتصادية للطبقات المختلفة في المجتمع، ولنجاح نظام التعدديـــة الحزبيـــة يجـــب أن يـــتفهم المواطنون حقيقته وأهدافه، فالنظام الحزبي ليس إلا وسيلة لخدمة الوطن والمواطنين، ويجب أن تقوم جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش الســـلمي بينهـــا، تطبيقـــا للنظـــام الديمقراطي، وتمسكاً بمبدأ حرية الرأي والفكر، ولا يسمح بقيام أحزاب ترفض ذلك، لأن الحفاظ على الديمقراطية، وتأمين مستقبلها يقتضي عدم السماح بقيام أحزاب ذات صبغة دكتاتوريـــة أو استبدادية.

رابعا: المساواة أمام القانون وسيادة القانون

المساواة أمام القانون هو أن جميع الناس متساوون مجتمعياً، بغض النظر عن المكانـــة الاجتماعية، أو الموقع السياسي، وبأن القانون يحمى هذه المساواة، بحيث يخضع الجميع للقانون نفسه، ويحاسبون على أعمالهم حسب النظام القانوني نفسه وأحكامه نفسها.

---

[1] بهلول، رجا: "**حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية**"، مرجع سابق ص49.

[2] الأسود، صادق: "**علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**"، جامعة بغداد، بغداد،1990.

والمساواة أمام القانون تفترض سيادة القانون واحترامه من قبـــل الجميـــع، والمقصـــود بسيادة القانون هو خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعـــد ملزمـــة، يحترمهـــا الحـــاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقه جميع السلطات الحاكمة في الدولة، فكل الســـلطات العامة تخضع للقانون وتلتزم حدوده[1].

وتتطلب سيادة القانون وجود محاسبة ومساءلة فاعلة في الأطر السياسية، كما هو الحال في الأمور الفردية التي يفصل فيها القضاء، وهنا لابد من التنويه بأن شعور المواطن بالأمـــان، وتوفير الأمن له، من أهم أسس سيادة القانون، وهذا لا يتوافر إلا إذا ســـمح النظـــام باســـتقلال القضاء وبالتنفيذ لقراراته.

خامسا: الفصل بين السلطات

وهو وسيلة للحفاظ على الديمقراطية، وإطار لضمان استمرار الديمقراطية، لـــذا نعتبـــر الفصل بين السلطات من النظم المكونة للديمقراطية، حيث أنة يمنع تركيز الســـلطات فـــي يـــد الحاكم، "ففصل السلطات هو أحد أركان العمل الديمقراطي في أي نظام سياسي قـــائم"[2]، لأنـــه الأساس الذي يحد من هيمنة السلطة التنفيذية، ولمنع قيام التسلط، والفردية في الحكم.

والفصل بين السلطات يقوم على أسس دستورية واضحة قابلة للتغير حســـب الحاجـــة للتطور، دون اعتبار الأحكام الدستورية من المحرمات المقدسة التي لا يمكن مسها، ولذا يجـــب فصل الأحكام الدستورية تماماً عن الوضع الديني ومبدأ القدسية، بمعنى أن الأسس الدســـتورية ليست من المقدسات، وبالتالي لا يمكن إدخال مفهوم القدسية إلى أحكامها، وإن وجـــود دســـتور بأحكام ديمقراطية تسمح بفصل للسلطات دون هيمنة سلطة على أخرى، وهو من شروط قيـــام النظام الديمقراطي.

---

[1] توران،آلان: "**ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**"، ط2، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، دار الســـاقي، 2001، ص46-47.

[2] نصار،وليم: "**الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص81.

ويعد مبدأ الفصل بين السلطات واحدًا من المبادئ شديدة الأهمية في الـنظم السياسـية الديمقراطية، بحيث لا تحظى إحدى السلطات بالهيمنة على السلطات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى استبداد هذه السلطة على السلطات الأخرى.

سادسا: نظام الحقوق والحريات

إن هذا النظام يشمل حرية التعبير بغض النظر عن تعارض ذلك مع الرأي السـائد، أو الرأي لاجتماعي والجماعي المختلف، وحق التجمع والمشاركة في الحياة السياسية العامـة مـن خلال الأحزاب، أو بشكل مستقل، وحرية الاحتجاج، وحق الانتماء وحريته، والحقوق الفرديـة الخاص بالسكن والحياة الحرة والخصوصية، وغيرها من الحقوق والحريات[1].

كما أكدت المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل إنسان حق التمتع بجميـع الحقوق والحريات، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغـة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثـروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر، ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلـن يكـون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي، أو القانوني، أو الدولي لبلد، أو البقعة التي ينتمي إليهـا الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود"[2].

ويتضح مما سبق أن الفرد هو العنصر الأساسي في الدولة والمجتمع، وله الحـق فـي الحياة والأمن، والحق في المساواة، والحق في الحرية، والحق في الكرامة والتملك، ومن واجب الدولة حماية وتوفير هذه الحقوق.

---

[1] توران،آلان: "**ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**"، مرجع سابق ص61.

[2] الأمم المتحدة، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الموقع الإلكتروني، http://www.un.org/ar/documents/udhr/

18.2 ركائز النظام الديمقراطي

مهما كان النظام الديمقراطي، نيابياً، رئاسياً، مختلطاً بين الاثنين، فإن هذا النظام يقوم على ثلاث ركائز تطبيقاً للنظم الفرعية للديمقراطية بمكوناتها وقيمها وهذه الركائز:

أولا: الانتخابات

تُعد الانتخابات (Election) وحرية المشاركة فيها ترشيحاً وتصويتاً من إحدى الحقوق الأساسية والسياسية المكفولة دستورياً لجميع المواطنين في الدول الديمقراطية.

الانتخابات هي أولى ركائز النظام الديمقراطي وأهمها، حيث تقوم على تطبيق نظام تداول السلطة من ناحية، ونظام التعددية من ناحية أخرى، لذلك فكل سلطة يجب أن ترتكز على الانتخابات، ويجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة، كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين، وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمراً[1].

الانتخابات هي أساس التطبيق الديمقراطي، شرط أن تكون دورية بفوارق زمنية محددة ومنتظمة ومتقاربة، وذلك لضمان تجديد الشرعية للحكام، ولمحاسبتهم شعبياً إذا قصّروا، أو ارتكبوا الأخطاء أثناء توليهم الحكم، بحيث يسقط معهم الصوت الانتخابي عن الحكم، وتسقط معهم برامجهم التي لا يرغب فيها الشعب.

والانتخابات بهذا تشمل عنصرين[2]:

1. أولاً فرز ممثلي الشعب وإعطائهم الشرعية للحكم.
2. محاسبة المقصرين منهم عن فترة حكم سابقة.

والتمثيل الشعبي عبر الانتخابات يسمح للمواطنين بتعيين الحكام وبعدم إبقائهم في السلطة عند انتهاء ولاياتهم.

---

[1] ديفرجية، موريس: "**سوسيولوجيا السياسة**"، مرجع سابق ص40.

[2] المرجع السابق.

ولضمان النهج الديمقراطية تجري الانتخابات ضمن نظام التعددية، وبخاصة التعددية السياسية، التي تعني وجود الأحزاب المختلفة في مجرى العملية الانتخابية، فإن الديمقراطية لا يسعها أن تكون تمثيلية إلا إذا كانت تعددية، بحيث يتولي الناجحون منهم أمر السلطة التشريعية، والأكثرية تتولى أيضاً السلطة التنفيذية.

ثانيا: الترتيبات الدستورية

الركيزة الثانية للنظام الديمقراطي هي الترتيبات الدستورية للضمان الديمقراطي للحريات والفصل بين سلطات ثلاث مستقلة بعضها عن بعض.

والسلطات الثلاث التي تشكل النظام السياسي كله هي السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية.

وتحاول السلطة التنفيذية دائماً الهيمنة على مجريات الأمور، حتى أنها أحياناً تحاول أخذ دور التشريع، وأحياناً أخرى تستولي على مهمات القضاء بشكل أو أخر. وللحد من هيمنة السلطة التنفيذية يقوم الفصل بين السلطات في نصوص دستورية واضحة، وذلك لضمان استمرارية الديمقراطية، حيث أن كل سلطة تحد من نفوذ السلطة الأخرى، فمن شأن مبدأ فصل السلطات رقابة كل جهاز حكومي من قبل الجهاز الآخر، بحيث أن السلطة تحد السلطة، حيث نجد أن السلطة التشريعية تراقب الحكومة (السلطة التنفيذية) وتحاسبها وتقر لها الموازين أو ترفضها، وتمنحها الثقة أو تحجبها عنها، وتقر المشروعات والخطط والاتفاقيات، وكل ما لا تقره السلطة التشريعية لا يمكن المضي به من قبل السلطة التنفيذية.

ثالثا: حق المواطنين في مساءلة السلطة (الحكومة)

الركيزة الثالثة للنظام الديمقراطي هي حق المواطنين في إخضاع السلطة السياسية للضغوط وللمسائلة والمحاسبة، بحيث تكون أعمال السلطة السياسية معروفة للناس، فلا تقوم بالسر أو الباطنية، تطبيقا لمبدأ الشفافية المطلوب في الممارسة الديمقراطية.

وهذا الأمر يعطي الحـــق للمـــواطنين للإطـــلاع علـــى الأمـــور والضـــغط للتغيـــر والمحاسبة، وذلك تطبيقاً لنظام سيادة القانون ونظام الحقوق والحريات، وهما من أنظمة الـــنهج الديمقراطي، إذ أن الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمـــام المواطنين[1].

ويتم التعبير عن الرأي الضاغط عن طريق وسائل الإعلام، أو الضـــغط الجمـــاهيري المباشر، من خلال التجمعات والتظاهرات والندوات والمؤتمرات، وهذه الوسائل وغيرها يجـــب أن تكون متاحة للناس دون قيود، حتى يضمن النظام الديمقراطي قيام المساءلة بشفافية، وبمعرفة الناس لما يجري.

ويسمى الضغط الجماهيري الذي يعبر عن آراء الناس بالرأي العام، الذي يعبر عن نفسه بوسائل متعددة، وهذه الوسائل نفسها تعتبر من ناحية أخرى من المؤثرات على الـــرأي العـــام، ومن عوامل تكوينه، فالصحافة وسيلة للتعبير عن الرأي العام، ووسيلة للتأثير فيـــه وتوجيهـــه أيضاً، وكذلك أجهزة الإعلام الأخرى[2].

وقيام النظام على الشفافية، وارتكازه دستورياً على المساءلة والمحاســـبة، يعنـــى حـــق المواطنين بالتغير عندما يأتي موعد الانتخابات، فيحاسبون من خلال صندوق الانتخابـــات كـــل المقصرين، إذ لا يكتمل النظام السياسي الديمقراطي إلا عندما يسمح قانونياً وفعليـــاً بممارســـة الضغوط المشروعة على صانعي القرار السياسي، فيأتي القرار السياسي في نهاية الأمر نتيجـــة عملية تفاعل معقدة بين أطراف متعددة، أهمها قوى الضغط الشعبية والحزبيـــة، التـــي تضـــع الحكومة دائماً في موضع المسائلة ـــ وتضعها أمام ضرورة إحداث التغيير والبناء للصالح العام[3].

---

[1] عبداللة، ثناء: "**آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**"، مرجع سابق ص 57.

[2] الجمل، يحيى: "**الانظمة السياسية المعاصرة**"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 139.

[3] الجرباوي، علي: "**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**"،رام الله، مواطن، المؤسسة الفلســـطينية لدراســـة الديمقراطية، 1999، ص 32.

ويتضح مما سبق أن المساءلة والمحاسبة بدورهما تعززان وتطوران تكريس الديمقراطية، وفي المقابل تتحقق الشفافية، ويمنع نشر الفساد الذي يقود إلى تدهور أوضاع المجتمع على مختلف الأصعدة، لاسيما انتشار الفقر وتزايده، وتراجع الاقتصاد. وإن عدم تحقيق مبدأ المساءلة والمحاسبة يكرس التعسف تجاه المواطنين، وكأن على الفئات الضعيفة أن تتحمل لوحدها دفع فاتورة الفساد والانحرافات.

الفصل الثالث

أزمة المشاركة السياسية في فلسطين

الفصل الثالث

أزمة المشاركة السياسية في فلسطين

1.3 المقدمة

هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية التي تلته، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني.

لقد جاء تشكيل السلطة الفلسطينية ليزيد من حالة الأزمة في الساحة الفلسطينية، إذ إن تشكيل السلطة لم يحظ باعتراف كامل كنتاج شرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعلنت القوى الفلسطينية (المعارضة) رفضها لاتفاق أوسلو، باعتبار الاتفاق لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات الفلسطينيين.

تمخض عن قيام سلطة فلسطينية تغيرات في العلاقات الداخلية والإقليمية والدولية، وتحديداً مع الفصائل الفلسطينية الداخلية و إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أدى هذا الاتفاق إلى اعتراف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن من دون أن ينجم عن هذا الاعتراف، الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، أو الإقرار علناً بحقه في دولة مستقلة. وبات حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو، يتم عبر عملية تفاوض تحكمها بنود هذا الاتفاق، لا قرارات الهيئات الدولية، ويتم تحت إشراف وضغوط الولايات المتحدة بعد أن استُبعدت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والهيئات الدولية الأُخرى من أي دور في العملية[1].

لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، ويقيم ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية وبدرجة عالية من القبول الجماهيري، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها وفقاً للاتفاق مع إسرائيل،

---

[1] Naseer Aruri, " **The Serious Challenges Facing Palestinian Society**", Middle East International, 25/8/1995

ومهمة حفظ " الأمن والنظام" على إقليمها الخاص (وهو إقليم يتداخل مع مناطق تخضع لسيطرة إسرائيل) من جهة، وتتولى عملية تفاوض مع إسرائيل في شأن حدود إقليمها وصلاحياتها من جهة أخرى. كما انتقل الحقل من وضع تشترك في رسم معالمه وعلاقاته الداخلية ومكوناته قوى سياسية مسلحة متعددة الاتجاهات السياسية والفكرية إلى وضع يهيمن على السلطة فيه تنظيم واحد، وهي السلطة والاتفاقات مع إسرائيل ومتطلبات التفاوض في شأن الوضع النهائي، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية[1].

أحدثت عملية التسوية التي جرت على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية، انقلابا في حركة التحرر الفلسطينية، فقد أدت هذه العملية إلى انتهاء مرحلة من مراحل العمل الوطني الفلسطيني، بتحول قسم هام ورئيسي فيها إلى سلطة في كيان سياسي، من دون انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني، على الأقل في إطارها المرحلي، المتلخصة بأهداف: العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

اعتمدت السلطة الفلسطينية في فرض سلطتها على إقليمها على أساليب أهمها، بناء قوة أمنية مسلحة كبيرة، وفرض احتكار شرعية استخدامها للعنف، الاعتماد على حركة " فتح " كقاعدة تنظيمية، الاستخدام السياسي لتوزيع الموارد التي في حيازتها، استمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية وتقليص استقلاليتها، استخدام الصراع المستمر مع إسرائيل لتوطيد "شرعيتها"، والسعي لاحتواء وتحييد المعارضة وإيواء شريحة واسعة من مؤيديها، والإعداد والتحضير لفوز قاعدتها التنظيمية في الانتخابات العامة والهيئات المحلية، والسيطرة على الجزء المهم من وسائل الإعلام المحلية[2].

وبمعزل عن مواقف أطراف النظام السياسي المؤيدة أو المعارضة للسلطة الفلسطينية، فإن مراجعة تجربة السلطة الفلسطينية يظهر أنها لم تستطع تحقيق ما كان يتمناه الفلسطينيون في

---

[1] هلال،جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 77.

[2] المرجع السابق، ص 77.

الضفة والقطاع، فطغيان الاعتبارات الحزبية والخاصة على أسس تشكيلها ضيق قاعدتها الشعبية، وجعلها أقرب إلى سلطة حزب واحد، كل هذا جرى ويجري في وقت سئم الشارع الفلسطيني من كل الفصائل والتنظيمات والأحزاب بصيغها وعلاقاتها وممارساتها، التي لم تحقق ما يتمناه الشارع الفلسطيني، وبات يتطلع إلى أطر تنظيمية وأحزاب سياسية أكثر ديمقراطية وأقل بيروقراطية ودكتاتورية، فالتعيينات العشوائية والانتقالية ذات الصبغة الحزبية، أثقلت جدا كاهل السلطة الفلسطينية بأعباء مالية ضخمة شوهت صورتها في عيون شعبها.

لا يمكن لأي طرف بمفرده الادعاء أنه الممثل الوحيد لكل الشعب الفلسطيني والمعبر عن إرادته، فتآكُل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واهتراء أطرها الجماهيرية والعسكرية، وتراجع دورها لصالح السلطة، وبقاء حركات المعارضة خارجها يشكل على الصعيد الوطني وليس التمثيل الرسمي ثغرة في تمثيلها لكل الشعب. فالقوى المعارضة لها ثقلها في الشارع الفلسطيني، وهي قادرة على التأثير في الحركة السياسية.

إن أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هو ما ترتب على طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، حيث خلقت هذه المرحلة حالة من الانقسام داخل الصف الفلسطيني، وعدم يقين سياسي مما ستؤول إليه آليات اتفاقية أوسلو، وتعقيدات ومتناقضات عديدة، وإرباك وتشويش لبرامج القوى السياسية.

وتتمثل الأزمة أيضاً بعدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي بأمس الحاجة إلية، ومن وهنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسطيني الجديد، لأن الساحة الفلسطينية انقسمت ما بين مؤيدين لاتفاق أوسلو ومعارضين للاتفاق، وهذا الأمر أحدث أزمة لدى السلطة الفلسطينية، وعدم قدرتها إلى الوصول لنظام ديمقراطي بشكل الصحيح الذي يفتقر إلى التعددية السياسية، وحدوث خلافات سياسية حادة

بين السلطة الفلسطينية والمعارضين للاتفاق، أثرت على المسار الصحيح لعملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

2.3 أزمة القوى المعارضة الفلسطينية

أصبحت المعارضة الفلسطينية برمتها تمر في حالة عدم تمثيل حقيقي لمطالب الشعب الفلسطيني الذي مازال تحت الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن فشلت المعارضة على توسيع رقعتها في تحقيق أهدافها للخروج من الأزمة الفلسطينية، المتمثلة في عدم الاتفاق على مشروع وطني موحد يجمع القوى الفلسطينية بكافة تياراتها، الذي أحدث أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية.

ونذكر أن الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية هي، حزب الشعب الفلسطيني، منظمة طلائع حزب التحرير الشعبية(قوات الصاعقة)، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني(فدا)، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)[1]. و تجدر الإشارة ان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي ليستا من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

المعارضة الفلسطينية تكونت مع دخول اتفاقيات أوسلو حيز التنفيذ، والشروع في تأسيس سلطة الحكم الذاتي في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية، وقد انقسمت المعارضة الفلسطينية إلى اتجاهين رئيسيين هما، المعارضة الإسلامية، والتي تمثلت في حركة المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي، والمعارضة اليسارية والوطنية، والتي تتشكل من طيف من الفصائل اليسارية والقومية ونذكر منها، الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وجبهة التحرير العربية، وغيرها[2].

---

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والاعلام، فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، موقع منظمة التحرير، الموقع الإلكتروني، http://dci.plo.ps/index.php?option=com_content&view=category&id=86&Itemid=346&lang=ar

[2] العيص، رأفت، "المعارضة الفلسطينية والسلطة: التحديات والمواقف"، موقع العنقاء، 2010، الموقع الإلكتروني، http://al3ngaa.com/ar/writers.php?maa=View&id=248

إن ما يميز المعارضة الفلسطينية، أنها تنتمي إلى مشارب أيديولوجية متعددة واجتهادات فكرية داخل اليسار والحركات الإسلامية والتيار الوطني بشكل عام. ويمكن تقسيمها إلى أربع أقسام رئيسيه[1]:

1. فصائل المعارضة التي تعتبر جزء من تشكيلة السلطة السياسية أو داعمة لها، مع احتفاظ هذه الفصائل بموقف المعارض لتوجهات سياسية معينة من داخل البيت الفلسطيني.

2. الفصائل المتناقضة مع السلطة، مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي والفصائل الموجودة بدمشق، مثل القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

3. معارضة المنتقد والمشكك، مع الاحتفاظ بمسافة لا تؤدي إلى القطيعة، وهو موقف تتميز به الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

4. المعارضة داخل فتح: وهي معارضة خجلة داخل المؤسسة الحاكمة وغالبا ما تكون معارضتها تمثيل لمراكز قوى غير منسجمة داخل الحركة.

ويرى البعض ان جميع الوقائع أثبتت بأن القيادة الرسمية الفلسطينية ربطت خياراتها بالمشروع الأمريكي الإسرائيلي، ودخلت وما زالت المفاوضات بروح وعقلية الهزيمة، مما أسفر عن اتفاقات أقل ما يمكن وصفها بأنها تلبي الحد الأدنى من المصالح والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وقد أتت التجربة لتكشف عجز هذه العقلية التي تبدو رؤيتها قاصرة، ولا تجيد إلا إعادة إنتاج الفشل[2].

تطلق المعارضة الفلسطينية على نفسها صفة البديل الشامل، ليس فقط للخيار السياسي للسلطة أو برنامجها، وإنما لكل الآخرين بما فيهم الحلفاء أنفسهم، فالمعارضة في سلوكها هذا لا

---

[1] العيص، رأفت، "**المعارضة الفلسطينية والسلطة: التحديات والمواقف**"، مرجع سابق.

[2] أبو النصر، حسني:" قوى المعارضة الفلسطينية في أزمة"، موقع الحوار المتمدن، 2013، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/nr.asp.

تتجاوز في حالتها الراهنة السلوك الكلامي المحض دون تقديم بديل عملي حقيقي، بل على العكس فإن نظرة فاحصة لبرامج هذه الفصائل، تثبت أن هذه البرامج بقيت في إطار ردود الفعل على البرنامج المهيمن، دون الارتقاء فعلاً إلى تقديم بديل يقود إلى تحول المعارضة إلى مواقع السلطة[1].

يجب أن لا نغفل أن صيرورة الأحداث أثبتت وكشفت أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن رغم مرور عشرين عاماً على اتفاق أوسلو من بناء ذاتها، على أساس رؤية جديدة تشمل كل أدواتها السياسية والتنظيمية، لذا بقيت في إطار الممانعة المرتجفة غير الموحدة، وغير المنظمة، الأمر الذي أدى إلى المساس بمصداقيتها، وهيبتها، وأوجد مناخا ملائماً ليواصل فريق أوسلو خياره السياسي بدون مقاومة جدية.

جاءت أزمة القوى المعارضة انعكاسا لعوامل وأمور متعددة، تتضمن غياب القدرة على توفير قراءة دقيقة معمقة للمرحلة الجديدة منذ مؤتمر مدريد وحتى اليوم، وبالتالي عدم وضوح وتشوش المواقف وآليات العمل تجاه هذه المرحلة، وإلى جانب ذلك تضمنت الأزمة ضعف تنافس القوى المعارضة في الحياة الداخلية تجاه هذه القوى، وترافق ذلك مع أزمة في العلاقة مع الجماهير تمثلت في الانعزال وعدم القدرة على قيادتها وربط صلات قوية معها، وأن هذه الأزمة انعكست على العجز في التطور، وغياب القدرة على الاستجابة للوقائع المستجدة، واستبدال ذلك في المحافظة على الخطاب القديم والأساليب القديمة في الإدارة والتنظيم.

وقد تعودت أحزاب المعارضة، إما على الرفض أي الخروج من منظمة التحرير الفلسطينية، مقاطعة المجلس الوطني وغير ذلك من خطوات إنكار، أو الوجود في السلطة كجزء من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والأزمة هنا التي تواجه المرحلة هي كيف يمكن أن تكون خارج السلطة أي في المعارضة دون أن تتلخص معارضتها بالمقاطعة، أي مقاطعة الواقع دون إنكاره بدلا من استنكاره.

---

[1] جابر، أحمد: "النخب السياسية في موقع المعارضة"، موقع الحوار المتمدن، 2002، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1924.

ويتضح مما سبق أن أزمة القوى المعارضة تتمثل في عدم امتلاكها مشروعا وطنيا بديلا مناسبا، وعدم تقديمها لنفسها كنموذج مغاير في قيادة وإدارة الوضع الفلسطيني، فالقيادة الفلسطينية تسير نحو خيار التفاوض، والمعارضة لا تملك شيئاً تستطيع تقديمه في مواجهة هذا الخيار، مما أضعف مكانتها أمام شعبها، ونتج عن ذلك أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية.

3.3 العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمعارضة

ان مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993م، وهي المرحلة التي أفرزت السلطة الفلسطينية في بعض مناطق فلسطين، حيث كانت العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية والقوى المعارضة علاقة مشحونة بالتوتر، حيث أفرز التوقيع على اتفاق أوسلو اصطلاحين جديدين في الساحة الفلسطينية، هما السلطة الفلسطينية ومؤيدوها، ويتمثل ذلك بالتيار الرئيسي في حركة " فتح ، والقوى المعارضة، وتتمثل بالفصائل العشرة الفلسطينية (أعلن عن قيامه عبر مؤتمر صحافي عقدته الفصائل الفلسطينية في مقر الخالصة التابع للجبهة الشعبية/ القيادة العامة في مخيم اليرموك، وذلك بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق أوسلو في 13/ 9/ 1993، ومن موقع المعارضة لمسار التسوية التي انطلقت من مدريد عام 1991)، وتشكل التحالف من، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني(جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة(طلائع حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر)، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي.[1] وهي تعارض اتفاق المبادئ الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الفلسطينية المستقلة.

---

[1] تحالف القوى الفلسطينية"، موقع ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

خلقت اتفاقية أوسلو تحولات مهمة في الوضع الفلسطيني، فقد شهدت الساحة الفلسطينية تناقضات وخلافات ما بين القوى المعارضة لاتفاقية أوسلو والسلطة الفلسطينية من جهة، وبقاء الاحتلال على أرض فلسطين من جهة أخرى، في الوقت الذي قامت السلطة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وتحت سقف اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، والتي لم تحظ بإجماع القوى السياسية الفلسطينية، مما أدى إلى حدوث انقسامات داخل الصف الفلسطيني.

لقد جاء هذا التغير في الساحة الفلسطينية الناجم عن عملية التسوية مع إسرائيل ليزيد من الأزمة ما بين السلطة الفلسطينية والقوى المعارضة، حيث أدخل حركات التحرر الوطني الفلسطيني في حالة من الإرباك والتفكك، لأن أنظمتهم الداخلية ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين وهذا أثر على المشاركة السياسية في فلسطين، وأن هذه القوى أصبحت تقاوم هذه الاتفاقيات، خارج إطار السلطة مما أثر سلبا على المشاركة السياسية، وأصبحت الأحزاب السياسية المعارضة خارج قواعد اللعبة السياسية مما شكل أزمة لدى السلطة الفلسطينية.

مرت علاقة السلطة الفلسطينية بالقوى المعارضة بمراحل انعطاف أدت إلى نزع فتيل الأمان في علاقة الطرفين ببعضهما، حيث أدى هذا التوتر إلى حدوث أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية، من ناحية المشاركة في الحياة السياسية من قبل الأحزاب السياسية التي رفضت اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى حدوث توتر في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمعارضة، والانحراف عن الوحدة الوطنية الفلسطينية، والمسار النضالي الفلسطيني[1].

لقد تم مواجهة معارضي النظام من قبل السلطة، وتحديداً المعارضة الإسلامية بحكم تبنيها إستراتيجية العمل العسكري ضد أهداف إسرائيلية، وبحكم نشأتها خارج إطار المنظمة، واستقلالها المالي، ومستوى تنظيمها، وبحكم تمتعها بقاعدة شعبية واسعة نسبياً (قياساً بالمعارضة العلمانية). فبعد مقتل 13 مواطناً فلسطينياً في مناطق غزة، في تشرين الثاني/نوفمبر، (أي بعد أشهر قليلة من قيام السلطة الفلسطينية في مناطق غزة و أريحا) على يد الشرطة الفلسطينية، زاد

[1] سليمان، داود: "**السلطة الوطنية الفلسطينية 1994- 1995**"، ط1، عمان، أكتوبر 1995، ص 114.

من حدة التوتر ما بين السلطة والمعارضة، وهذا أدى إلى تعثر مسار الاتفاق على هدف فلسطيني موحد ما بين أكبر تنظيمين من جانب فتح " السلطة الفلسطينية " من جهة، ومن جانب حماس " المعارضة " من جهة أخرى، أثر على عملية المشاركة السياسية، حيث أن حركة حماس تشكل قاعدة شعبية كبيرة في المجتمع الفلسطيني.

إن المعارضة الإسلامية الفلسطينية، ليست معارضة ثانوية بل هي المرشحة لأن تكون بديلا للسلطة في حالة وجود إمكانية لتداولها لكونها المعارضة الوحيدة التي تملك قاعدة شعبية واسعة في الساحة الفلسطينية[1]، حيث بعد اتفاق أوسلو أصبحت تأخذ شكل معارضة لسلطة رسمية قائمة على بعض الأراضي الفلسطينية قائمة بأجهزتها ومؤسساتها، وهي سلطة مقيدة باتفاقات والتزامات مع إسرائيل.

تفاعل مجموع هذه التطورات أدى إلى اتساع نطاق المعارضة الشعبية لاتفاق أوسلو، بحيث باتت شبه جماعية بين صفوف أبناء الشعب في الشتات، وأصبحت أغلبية قوية ومتنامية بين صفوف الشعب داخل الوطن، وامتدت هذه المعارضة إلى داخل صفوف حركة فتح، ووجود كوادر من حركة فتح نفسها ترفض اتفاق أوسلو. وبدأ التصدع والانقسام يدب داخل صفوف فريق أوسلو الفلسطيني، حيث تتصاعد أصوات الانتقاد للأسلوب المستهتر الذي تدار به المفاوضات، وتتزايد الاعتراضات على التنازلات الفاضحة التي يقدمها الجانب الفلسطيني[2].

إن غياب الثقة بين المعارضة وبين مؤسسة الدولة، فمن ناحية ترى المعارضة أن مهمتها الأساسية هي معارضة السلطات القائمة، ومن ناحية أخرى تنظر الحكومة إلى بعض هذه التنظيمات على أنها تنظيمات معادية لها، وهو ما أضعف العلاقة بين الطرفين فانعكس ذلك على أداء الحكومة والمجتمع معاً، وأضعف المشاركة السياسية.

---

[1] برغوثي، أياد: ***الديمقراطية والتعددية في فكر الإسلاميين الفلسطينيين***"، **السياسية الدولية**، عدد 117، القاهرة، يوليو 1994، ص 231.

[2] راجع تصريحات بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني"الحرية" العدد 529 (1604) تاريخ 1993/12/12].

لقد أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى حالة من الانقسام والاستقطاب في الساحة الفلسطينية وبين القوى السياسية الفلسطينية، ما بين مؤيد للاتفاق يرى فيها بداية الطريق نحو تحقيق الأهداف للشعب الفلسطيني، وبين القوى المعارضة للاتفاق، ترى بأنه يشكل تنازلاً عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولقد سعت القوى على جانبي الموقف من الاتفاقية إلى كسب تأييد ودعم الجماهير لمواقفها عبر الوسائل التعبوية والجماهيرية، وقد تعلق هذا الانقسام بشكل أساسي بسقف البرنامج الوطني التحرري وأساليب تحقيقه، حيث اعتبرت القوى المعارضة للاتفاق أنه جرى التنازل عن هذا البرنامج، مما أدى إلى أزمة في الساحة الفلسطينية، كما ترتب عليه انقسام القوى الفلسطينية بين من يريد الاستمرار في مقاومة الاحتلال من جهة، وبين من يريد الالتزام بالتسوية والاتفاقيات[1].

لقد أثارت اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية الكثير من المخاوف والأسئلة في الساحة الفلسطينية الداخلية، وبخاصة لدى القوى المعارضة الفلسطينية، التي باتت تشغلها العديد من الأسئلة حول كيفية إدارة السلطة الفلسطينية الناشئة للحياة السياسية الفلسطينية، فقد أثار هذا التحول مخاوف القوى السياسية المعارضة للاتفاقية حيال مدى حريتها في العمل السياسي والتنظيمي في ظل السلطة الفلسطينية، ومدى ما ستبديه من احترام لحرية الرأي والفكر[2].

بعد قيام السلطة الفلسطينية نشأ في الساحة الفلسطينية نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم وأحزابه وتنظيماته المعارضة، وتخاض فيه أشكال من الصراع حول قواعد اللعبة السياسية في ظل دخول بعض القوى المعارضة، وفي الوقت الذي تقلصت فيه مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتآكل دورها من جهة، ورفض القوى المعارضة قيام السلطة الفلسطينية باعتبارها امتداد لاتفاق أوسلو من جهة أخرى.

---

[1] زياد، أبو عمرو: "**الموقف في الأرض المحتلة**"، **مجلة السياسية الفلسطينية**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994، ص 11.

[2] حمامي، جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة إسلامية**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996، ص107.

النخب السياسية تتبع نمطا تعبويا مميزا وفريدا في تنشئتها السياسية وغرس القيم السياسية لأفرادها، فهي تعبئ أفرادها بصورة مبالغ فيها، حيث تعظم وتضخم من أهدافها ومقاصدها وغاياتها دون أن تملك هذه القيادات والفصائل السياسية والعسكرية وسائل أو آليات تنفيذ تلك الأهداف الطموح والمثالية، وهذا النمط التعبوي إما أن ينتج أفرادا غير عقلانيين تابعين تبعية مطلقة للقائد أو للفصيل أو للمسئول، ويؤمنون بقيم مطلقة تغيب عنها الوسطية والاعتدال والمرونة، أو أن ينتج حالة من الإحباط والعزوف عن الشأن العام وعدم الثقة في قيادات الفصائل والنخب السياسية، وكلاهما موجود في المجتمع الفلسطيني[1].

إن سلوك النخب السياسية في فلسطين، ما بين السلطة الفلسطينية والقوى المعارضة يتميز في غياب المبادرة وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وقد أدى هذا النوع من السلوك السلبي للنخب إلى إحداث أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية، فانشغالها بمصالحها الشخصية أو الحزبية الضيقة جعلها لا تلتفت إلى تطوير برامجها السياسية لتجعلها متوالية مع متطلبات المصلحة الاجتماعية العامة، وأيضاً تتمثل بالعزوف التدريجي للفلسطينيين عن الاهتمام بالسياسة وذلك بسبب جمود النخب السياسية، وغياب الإجماع الوطني حول الأهداف والقضايا الأساسية والمصيرية بين النخب الفلسطينية، ويظهر غياب الإجماع من خلال تعدد البرامج والاستراتيجيات على الساحة الفلسطينية.

ويتضح مما سبق أن قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها مهامها في بعض أجزاء فلسطين كان في أجواء مشحونة بتوتر، حيث كان عليها أن تقوم ببناء المؤسسات العامة، وبناء نظام سياسي تعددي، وأن تحافظ على الأمن مع إسرائيل، في ظل جو مشحون بالتوتر بحكم وجود الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والقوى المعارضة الفلسطينية المناهضة لاتفاق أوسلو.

وسوف يتم التطرق إلى الحديث عن الانتخابات في فصل لاحق، الانتخابات في 20/يناير/1996، والانتخابات التشريعية التي حصلت بتاريخ 2006/1/25م، شاركت بها القوى

---

[1] البطنجي،عياد: " النظام السياسي الفلسطيني.في أزمة النخب السياسية"، السياسة الدولية، موقع الأهرام،2008، الموقع الإلكتروني، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222182&eid=5311

الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، حيث فازت حركة حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني، مما أدى إلى تصاعد الصراع لتصل إلى حالة مـن الانقسـام السياسـي والجغرافي بتاريخ 2007/6/14م.

4.3 أزمة الحوار والوحدة الوطنية

لعل ضعف إدراك أبعاد التحول الذي دخل الحقل السياسي الفلسطيني ومؤثراته بعد اتفاق أوسلو، واصطدام المشروع الوطني الفلسطيني بعقبات الموقف الإسرائيلي والأمريكي هما مـن العناصر التي تفسر بعض مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني. وهو خطاب يجد في الـدعوة إلى "الحوار الوطني" مخرجاً للمأزق السياسي، وخصوصاً بعد فشل تجربة التنظيمات العشرة في المعارضة وعدم قدرتها على إسقاط اتفاق أوسلو.

جاءت منظمة التحرير الفلسطينية للتعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية، ولكن اختلـف الأمر عندما وقعت اتفاق أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، حيث أن القوى المعارضة ترفض اتفاق أوسلو، مما أدى إلى أزمة في الحوار الوطني الفلسطيني، فأحدث ذلك شـرخاً فـي السـاحة الفلسطينية. ونشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية كان هدفها هو تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي من النهر إلى البحر[1].

إن خطاب الحوار والوحدة الوطنية يقفز عن حقيقة قيام سلطة تقيم اتفاقات وترتيبات مع إسرائيل وغيرها، حيث وصلت السلطة الفلسطينية إلى مأزق وطني وصلت إلية نتيجة الاتفاقات مع إسرائيل، وعدم قدرتها على احتواء أو تحييد المعارضة، وهذه الأمـور لـم تحقـق التقـدم السياسي والاجتماعي على أساس الوحدة الوطنية، وخلق أزمة مشاركة سياسية لدى السلطة مع المعارضة.

يتوجه خطاب "الحوار الوطني" و"الوحدة الوطنية" (ومفرداتهما مثـل ترتيـب "البيـت" الفلسطيني، والقيادة الجماعية) نحو صياغة نموذج معين للعلاقات الفلسطينية السياسية الداخليـة

---

[1] حبش، صخر: "**العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية: الواقع والتطلعات**"، الدراسات الفلسطينية، نـابلس، مركـز البحـوث والدراسات الفلسطينية، 1999، ص95.

قام خلال فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية. فهذا الخطاب يعكس، في جانب منه، رغبة في الحفاظ على تماسك الجسم الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية ومنع من تآكله واندثاره لما يحمله ذلك من مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديداً في الشتات. لكن لم يعد لهذا الخطاب الوظائف ذاتها بعد قيام سلطة فلسطينية وقيام نظام الحزب الواحد. لقد رفضت حركة "فتح"، بصورة مستمرة، اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات واتحادات المنظمة. وهي لم تعتمده في نظام الانتخابات التشريعية السابقة 1996، وإنما اعتمدت قانون انتخابات يقوم على الدوائر المتعددة (16 دائرة في الضفة والقطاع والقدس) ونظام الأغلبية[1]. وفي كلا الحالتين جرى استبعاد التمثيل النسبي كونه لا يسهل تكريس سيطرة التنظيم الأكبر.

إن نظام الانتخاب النسبي، يحقق العدالة في توزيع المقاعد مقارنة بنظام الأغلبية، حيث يمثل جميع الأحزاب السياسية في البرلمان تمثيلا يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، ويكفل وجود معارضة قوية في البرلمان، ويشجع الناخبين من أنصار الأحزاب الصغيرة على ممارسة حقوقهم الانتخابية والإدلاء بأصواتهم، وقلة هدر الأصوات قياسا بنظام الأغلبية، لذا يكون أكثر تعبيرا عن رغبات المواطنين.

من هنا نجد أن السلطة الفلسطينية تحرص على تمثيل التنظيمات في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تبدي استعداداً لتمثيل قوى المعارضة بمختلف فصائلها في مؤسساتها، شرط أن تبقى هذه المؤسسات تحت سيطرتها، وهي تدرك أن هناك أغلبية شعبية فلسطينية تؤيد إقامة نظام ديمقراطي، ولذلك لا تطرح مواقف معادية، أو رافضة للديمقراطية، أو تعدها متناقضة مع التراث، أو المصلحة الوطنية وما شابه، ولكن دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني ستبقى قضية غير ممكنة ما لم ترتكز على المشاركة السياسية التي تعتبر إحدى ركائز الديمقراطية، وعلى التعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير، والتنظيم.

[1] شاهين،أبو علي: "**أهمية الوحدة الوطنية**"، صحيفة القدس، 1995/9/25.

5.3 أزمة الأحزاب السياسية الفلسطينية

تعد الأزمة التنظيمية للحزب السياسي الفلسطيني من أبرز مميزات المرحلة السياسية الحالية، أي مرحلة أفول منظمة التحرير والتشكيلات السياسية المنبثقة عنها.

لقد مرت الحركة الوطنية الفلسطينية بمراحل مختلفة يجب الوقوف عندها لمعرفة أبرز سمات الأزمة التي وصلت إليها هذه الحركة عبر مراحل تطورها. نذكر منها[1]:

المرحلة الأولى: أن مكانة وأهمية منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني، تشهد عملية تراجع متسارعة. وبدلاً من أن تكون مرجعية للسلطة وللمفاوض الفلسطيني، وفق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في أكتوبر-تشرين الأول 1993، جرت عملية تهميش وتجاهل متواصلة لدورها ومكانتها السياسية.

المرحلة الثانية: ظاهرة عدم وجود رأي عام فلسطيني، وذلك بسبب غياب غالبية العناصر والشروط والمتطلبات الضرورية لوجود "رأي عام"، المتمثلة في عدم قدرة الأحزاب على تكوين رأي عام فلسطيني يجمع جميع شرائح المجتمع نحو توحيد الصف الفلسطيني، إن مسألة غياب الرأي العام يؤثر على مختلف جوانب الحياة السياسية، بدءاً من تشكل الأحزاب السياسية، وانتهاءً بمختلف أوجه نشاطها وعملها ووجودها نفسه.

المرحلة الثالثة: ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي، وابتعاد الجمهور عن المشاركة السياسية، وفقدان العمل السياسي لجاذبيته، ومرد ذلك هو حالة الإحباط التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لأسباب عدة في مقدمتها اتفاقات التسوية مع إسرائيل التي لم تلبي الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني، والنتائج التي ألت إليها الانتفاضة.

---

[1] عبد الشافي، حيدر: "**الديمقراطية ومشاكل ممارستها في الوسط الفلسطيني**"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995، ص 47.

المرحلة الرابعة: لقد كان من السمات البارزة للمراحل التي مـرت بهـا الأحـزاب السياسـية الفلسطينية في ظل منظمة التحرير الفلسطينية، غياب آلية قانونية ومحددة بدقة للتغيـر داخـل المنظمة.

ويتضح مما سبق أن المجتمع الفلسطيني يواجهه حالة انهيار سياسي، والأهم هي حالـة الانهيار التي تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهيار برامج غالبية قوى م.ت.ف.

وتتمثل الأزمة الحالية للأحزاب الفلسطينية، بضعف الحضـور السياسـي، وبـدأ هـذا الضعف منذ عملية التسوية مع إسرائيل، بدءا بمدريد ونهاية بأوسلو الذي يقاطعها الكثيـر مـن الأحزاب الفلسطينية، مما أدى إلى وصول القرار والتخطيط الحزبي إلى تناقض مع طاقة وقدرة المجتمع الفلسطيني.

وتأتي الأزمة الحزبية الفلسطينية في ظل سلطة فلسطينية محدودة السيادة على جزء من الشعب الفلسطيني في مرحلة تجزئة هذا الشعب كيانيا، كما تأتي هذه الأزمة في ظـل مخـاوف نشوء نظام فلسطيني أبوي لا ديمقراطي، يخضع بالأساس لاعتبارات أمن إسرائيل، ومن عـدم احترام مبدأ سيادة القانون. إن البديل للحزب السياسي الفلسطيني هو حزب السلطة، وهو لـيس حزبا بحكم التعريف. فحزب السلطة هو حزب في ظل التعددية الحزبية، أما في غيابها فهو ليس حزبا وإنما مجموعة مصالح تعتمد بالأساس على الوظائف الحكومية وجهاز الأمن، وقد يكـون البديل نظام الحمولة والعشيرة أو الانتماءات العضوية الأخرى التي قـد تشـكل وسـيطا بـين أعضائها وبين السلطة، وقد تشكل حماية نسبية لهم في التعامل معها ومع الأفراد الآخرين فـي غياب سيادة القانون[1].

تعاني الأحزاب الفلسطينية من عدم قدرتها على خوض معترك سياسي يتميـز بحكـم المؤسسات، والفردية في إدارة الشؤون العامة، والمنطق القبلي والعصبي، ومن ظاهرة ضـعف علاقاتها مع الجماهير، مما أدى إلى ابتعاد الجمهور عن المشاركة فـي النشـاطات السياسـية،

---

[1] بشارة، عزمي: "**أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**"، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسـطينية لدراسـات الديمقراطيـة، 1995، ص 4.

وفقدان العمل السياسي لقيمته، بسبب حالة الإحباط العام التي يعاني منها غالبية الشعب الفلسطيني، بسبب مجرى ونهج ونتائج عملية السلام. لذلك يجب على الأحزاب السياسية الفلسطينية أن تعمل على البناء السياسي للمؤسسات والبنى السياسية والمنظمات التي تشكل مجتمعة النظام السياسي الفلسطيني، وتختلف هذه المؤسسات والبنى من دولة إلى أخرى تبعاً لوظائف النظام السياسي، وطبقاً للقيم السياسية والثقافة السائدة في الدولة المعنية. وإذا كان المشهور هو أن البناء السياسي يشير إلى المؤسسات والبنى السياسية، إلا أن البعض يرى في أن الأحزاب السياسية تعمل على البناء السياسي في المجتمع والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من خلال ما تطرحه من برامج لتطوير المجتمع، وإن المجتمع جزء لا يتجزأ من البناء السياسي ما دامت هذه القيم توجه المؤسسات وتعمل على تدعيم البناء السياسي واستقراره[1].

كما يشير عبد الستار قاسم عن ردّ فعل شعبي خلقته القضية الفلسطينية تجاه الأحزاب السياسية يتعلق بالثقة. فتعاني الساحة الفلسطينية من أزمة ثقة تنعكس على العلاقات المتبادلة وعلى نظرة الناس تجاه هذه الأحزاب. وتعود هذه الأزمة إلى عدد من الأسباب منها[2]:

1. الهزائم المتكررة التي مني بها الناس، والتراجعات المتواصلة التي تواكب الأحداث الخاصة بالقضية الفلسطينية. لقد هزم الشعب الفلسطيني عدة مرات أمام أعدائه ولم يحقق تقدما نحو تحرير وطنه أو عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم. هزم هزيمة نكراء ونتائجها معنوية والنفسية قاسية وتؤدي إلى تهتك في النسيج الاجتماعي والاحترام الذاتي. بمعنى أن الشعب الفلسطيني قد قدم الكثير من التضحيات تجاه القضية الفلسطينية عبر عشرات السنين وكانت النتائج عكس الطموحات، حيث وعدته قياداته على مختلف أشكالها العائلية والحزبية والشعبية بتحقيق الحرية والاستقلال، ولكنه لم يحصد سوى خيبة الأمل.

---

[1] البناء السياسي"، موقع الحوار الوطني، الموقع الإلكتروني، https://www.facebook.com/Alhiwaralwatanicom?ref=stream

[2] قاسم، عبد الستار: "**أزمة الحزب السياسي**"، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية،1998،ص 67.

2. التعرض للتضليل: رفعت قيادات الشعب الفلسطيني شعارات كثيرة عبر الزمن أعلنت عـن تمسكها بمبادئ وقيم من أجل تحرير فلسطين. فلا يوجد تنظيمات، أو حركات، أو فصائل، أو أحزاب، تمسكت بتلك المبادئ والشعارات.

3. تبلور انطباع جماهيري سلبي حول سلوك العاملين في الشؤون العامة، حيث يتحدث الناس على مختلف مشاربهم ومجالسهم عن المسؤولين والقيادات تحت انطباع استغلال السـلطة، فقد تبين للناس خلال تجربتهم ومعاملاتهم أن سلوك العديد من القيادات يتناقض إلى حد بعيد مع السلوك الذي من المفروض أن يتحلى به من يريد تحرير وطنه.

4. التسلط والفردية في اتخاذ القرار، تشير التجربة إلى أن القرار الفلسطيني لـيس محصـلة مشاركة حزبية أو جماهيرية، وإنما محصلة دائرة ضيقة جدا وقد تنحصر في فرد.

ويتضح مما سبق أن تطورات القضية الفلسطينية، وما نجم عن اتفاقيـات تسـوية مـع إسرائيل، تسبب في فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، وعزوف الناس عن المشاركة في الحيـاة السياسية، بسبب ما أصيبوا به من إحباط ناجم عن وعودات كثيرة لم تتحقق على أرض الواقـع سوى نقيضها، بحيث لم يعد هناك استعداد لدى الشعب الفلسطيني تقديم المزيد من الجهود فـي عمل عام قد تكون نتيجته مأساة جديدة، ومرد ذلك إلى النتائج التي مني بها المجتمع الفلسطيني، نتيجة المفاوضات المستمرة مع الجانب الإسرائيلي والتي لم تلبى الحد الأدنـى مـن متطلبـات الشعب الفلسطيني.

ومن هنا يجب عدم إغفال حقيقة أن الأحزاب السياسية الفلسطينية لم تأخذ بعين الاعتبار مستجدات المرحلة التي مرت بها الساحة الفلسطينية وواقع الحالة الجماهيرية الناجمة عن اتفاق أوسلو، حيث أن هذه الأحزاب والفصائل تتحمل مسؤولية ما آلت إليـة الأمـور فـي السـاحة الفلسطينية عبر تكريس هيمنة الحزب الواحد، أو الفرد الواحد، من خلال تغطيتها عبر المشاركة على هذا التوجيه، وعد إنجاز الإصلاح الديمقراطي في صفوف المنظمة في مراحل كان يمكـن تحقيق ذلك خلالها، وعدم نجاحها في تعزيز مفاهيم الديمقراطية سواء في علاقتها الداخلية أو في علاقتها بالجماهير.

إن تكوين الوعي السياسي لدى الأحزاب في إدارة النظام السياسي يخلق تغيرات ثقافية وسياسية واجتماعية كبرى، وبالتالي يخلق تغييراً في الوعي السياسي للحزب. ومن أهم مصادر تمويل الوعي السياسي لدى الأحزاب هي وسائل الإعلام المملوكة والمستقلة، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، وتتسع قاعدة الوعي السياسي لدى الأحزاب، من خلال المشاركة والشراكة السياسية في إدارة السلطة، كالانتخابات والاحتجاجات، والتظاهرات، والتصويت، والاستفتاء وغيرها، وتلك الممارسات تمد الحزب بخبرات سياسية وفكرية تساهم في تنشئته السياسية والاجتماعية، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية، وتخلق مناخاً سياسياً إيجابياً وقيماً اجتماعية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطي.[1]

كما أن الأحزاب الفلسطينية تعاني من عائق آخر أمام عملية المشاركة السياسية وهو يتمثل بنقص الوعي السياسي، ومن هنا يمكن القول أن الوعي السياسي هو إدراك الحزب والفرد لواقع مجتمعه الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنياً وعالمياً. والوعي السياسي هو طريق الحزب والفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة.

هذا خلق نقصاً في الكادر السياسي الواعي لهموم شعبه وقدرته على الإلمام بالمصلحة الوطنية العامة، وأن قلة الكوادر تشمل جميع المجالات والأصعدة، وليس مختصرا بالسياسة ومنها المجال التعليمي، والمجال الإعلامي، والتدخلات الأجنبية على الساحة السياسية الفلسطينية، وفي الساحة الفلسطينية يكثر فيها التدخل الأجنبي بما يخدم الصالح الغربي بشكل عام والجانب الإسرائيلي بشكل خاص، والشعب الفلسطيني أصبح ضيفا على وطنه وسياسة بلده.

إن القوى والأحزاب والتنظيمات التي لا تعتمد على الديمقراطية منهجاً وسلوكاً وممارسة في حياتها التنظيمية، إنما تدفع المنتسبين لهذا الحزب إلى الانغلاق والتعصب، وتحل القيم والمفاهيم الاستبدادية محل القيم الديمقراطية، كما إن عدم الإطلاع على الآخر، وعدم تنوع

[1] الغزى، ناجي:،"غياب الوعي السياسي في المجتمعات العربية"، الموقع الالكتروني، http://www.najialghezi.com

المصادر الفكرية والاقتصار على رؤية أحادية الجانب، إنما يوفر التربة الخصبة للتعصب الحزبي والعصبوية التنظيمية والانغلاق الذاتي. وفي الواقع الفلسطيني يتم استحضار ما يسمعه الشعب ويعيشه تجسيداً لهذا المفهوم العصبوي للتنظيم أو الحركة، والنزوع إلى السلطة الجامحة، واللجوء إلى العنف والاستبداد المطلق، وإلا كيف نفسر هذا التجاذب بين الأخوة في حركتي فتح وحماس، مرة بلغة الرصاص ومرات بالاتهامات والتحريض، والكل يدعي إنه حريص على المصلحة الوطنية، والوطن. وها هو الوطن والمواطن يتعرضان إلى كل أشكال المعاناة، ودونما التفاته فعلياً لمصلحة الوطن والمواطن، ما أدى إلى تراجع حاد للقضية الوطنية الفلسطينية على كل الصعد المحلية و الإقليمية والدولية[1].

هناك إشكالية في العلاقة ما بين برامج الأحزاب وما يتم طرحه وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، تقوم هذه الإشكالية على أساس أن هناك فجوة بين مضمون البرنامج الحزبي وبين الأفعال التي يتم تطبيقها في سبيل تعزيز المشاركة السياسية التي تخلق إدارة سليمة للنظام السياسي، وإذا تم تجاهل تطبيق البرامج لدى الأحزاب من اجل تفضيل المصلحة الخاصة الضيقة على المصلحة الوطنية العليا فان هذا يؤدي إلى ضعف في عملية المشاركة السياسية، وهذا ما نلاحظه في المشهد السياسي الفلسطيني الذي ما زال يعاني من أزمة في عدم القدرة على تطبيق البرامج لدى العديد من الأحزاب السياسية.

والسبب الآخر الذي يعزى إليه ضعف الأحزاب السياسية في عملية خلق إدارة سليمة للنظام السياسي، هو تحول الفلسطينيين إلى عبء مالي على العالم الخارجي، فالسلطة الوطنية تعتمد على تمويل ومساعدات خارجية، وحكومة حماس تعتمد على مساعدات خارجية، وبات الشعب اتكاليا يعتاش على المساعدات. قبل سنوات قلائل لم تكن غضاضة في تَقَبُل مساعدات خارجية وكان الفلسطينيون يتقبلونها بعزة نفس لأنها تقدم لشعب يقاوم الاحتلال وكانت الأموال وخصوصا العربية والإسلامية تشكل الجزء الأكبر من المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني

---

[1] سرحان، جميل: ***العصبية الحزبية والتعصب التنظيمي***"، **دورية تسامح**- مركز رام الله للدارسات حقوق الإنسان العدد 16- آذار – 2007.

وكانت تُقدم شعبيا ورسميا من منطلق الواجب القومي والديني، وأحيانا وبالنسبة للبعض كرشوة للتغطية على عجز العرب والمسلمين عن القيام بواجبهم تجاه فلسطين والقدس، أما اليوم فإن غالبية التمويل يأتي من الجهات المانحة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أو بموافقتها وهي جهات كانت وما زالت تعارض الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية وعلى رأسها حقه في دولته المستقلة وعودة اللاجئين، وهذه الأموال تدخل لمناطق السلطة عن طريق إسرائيل وبموافقتها، ويتم صرفها أيضا بما لا يتعارض مع اتفاقات التسوية وبما ترضى عنه إسرائيل، وهو الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال عن هذا الكرم الغربي الأمريكي وما هو الثمن السياسي الذي يدفعه الفلسطينيون؟[1].

تعاني غالبية هذه الأحزاب من ضعف في التمويل، بسبب عدم ملاءمة المبادئ الحزبية للكثير من هذه الأحزاب للرؤية الدولية التي أصبح التدخل الخارجي من ابرز سمات ومعيقات العمل الحزبي الفلسطيني، وان كان هنالك تمويل يكون لتنفيذ سياسة وفق الإملاءات الخارجية التي لا تخدم بالقدر الكبير الرؤية الفلسطينية في عملية إدارة النظام الفلسطيني.

وفى فلسطين يعانى الواقع السياسي من إشكاليات جوهرية، تجلت في الفشل الواضح للأحزاب السياسية في إيجاد معادلة سياسية تحقق التنمية والاستقرار السياسي، وبالتالي فإن وضع الأحزاب السياسية من حيث القوة والضعف ينعكس بشكل مباشر على المشاركة السياسية برمته، فكلما قويت الأحزاب ولعبت أدواراً اكبر في المجتمع، كلما تعززت المشاركة السياسية وقوى البناء السياسي.

ومن هنا يجب أن تشارك جميع فئات المجتمع، وأن تكون مخلصه للمصلحة العامة بما يرقى في المشاركة السياسية للوصل إلى مجتمع يسوده النظام والتعددية السياسية وتقبل الآخر، وليس على أساس المصلحة الخالصة التي تؤدي إلى تدهور إدارة النظام الفلسطيني، والأهم من ذلك بكثير هو عدم أخذ النصح من الدول الخارجية بما يتعلق بشؤون إدارة المجتمع الفلسطيني،

---

[1] أبراش، إبراهيم: " التمويل الخارجي ودورة التخريبي في فلسطين"، موقع وكالة معا، 2013، الموقع الإلكتروني، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=640063

الذي يؤثر سلباً على الحياة في الساحة الفلسطينية، ويعمل على تشكيك المواطن في النظام القائم، مما يؤثر سلباً على المشاركة السياسية، لأنها تكون هذه النصائح بهدف خدمة المصالح الغربيـــة والوجود الإسرائيلي.

الأحزاب السياسية تقع عليها مسؤولية تشكيل المجتمع عقلاً وثقافة ووعيـــاً، فـــإذا فقــد الحزب القدرة على إنتاج ذاته في إطار المسؤولية الاجتماعية العامة، فإن المجتمع الفلســطيني يفقد مسوغات النمو والتقدم، ويبقى المجتمع الفلسطيني عاجزاً بعجز الحزب عن استثمار طاقاته، ويتحول بالتالي إلى عنصر سلبي يائس مدمر الهوية بلا هدف. وهنا يتوقف الحزب عن تـــأثيره في المجتمع في صناعة التاريخ المتقدم والمتطور ويبقى وجودا هامشيا خلف كواليس التـــاريخ، وعندما يضعف دور الحزب فان هذا يعني أن المجتمع قد فقد المعنى والجـــوهر الـــذي يغذيـــه بالحركة والدافع والطاقة، فالحياة الحقيقية للحزب هي حياة المشاركة وصنع القرار.

6.3 غياب دور الإعلام المستقل وأثره على المشاركة السياسية

الإعلام يؤثر على الرأي العام في المجتمع، بما يخدم مصالح الجهة الموجة له (حكومة، حزب) ويحقق أهدافه على المستوى القريب والبعيد، والذي يضمن بمحصلته اســتمرار الــدعم والتأييد لها من الجمهور، نتيجة لذلك تشكل وسائل الإعلام دوراً مهماً في الأزمـــات السياســية والأمنية، لما لها من القدرة في التأثير على أفراد المجتمع باعتبارها المصدر الأول والأساســـي في إصدار المعلومات، وفي ظل الظروف الطارئة يعتبر الإعلام المصدر الأساســـي للحقـــائق بالنسبة للأفراد في المجتمع.

انطلقت أزمة الإعلام الفلسطيني بعد الدعوة إلى انتخابات تشريعية ثانيـــة عـــام 2006، وبعد إعلان حركة حماس قرارها بدخول الانتخابات التشريعية في 2006، كانت هذه المرحلـــة بمثابة نقطة تحول في الساحة الفلسطينية بعد قرار دخول أكبر قوة معارضة الانتخابات المتمثلة في حركة حماس، والتي حققت مفاجأة بحصد أغلبية المقاعد في المجلـــس التشـــريعي، ولكـــن الحكومة الجديدة المتمثلة في حركة حماس قوبلت برفض الأجهزة الأمنية التعامل معها، حيث قام

سعيد صيام وزير الداخلية آنذالك بتشكيل قوة مساندة تعرف ب القوة التنفيذية، وفي ظل هذه الظروف حصلت اشتباكات بين مسلحي حماس وفتح والأجهزة التابعة لهما، وانتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة، ليتحول الانقسام السياسي إلى انقسام جغرافي.

وفي ظل هذه الظروف حصلت حرب إعلامية بين الطرفين تضخمت مع مرور الوقت بتزايد الخلافات السياسية، وجسد الإعلام دوراً سلبياً في تعزيز الانقسام. لقد تميزت الخطابات السياسية لقادة وزعماء الحركتين على مدى عدة شهور بالتحريض على العنف ضد الآخر، ومما زاد الوضع سوءاً أن القادة من كلا الحركتين أصبحوا يتصارعون ويتسابقون على إدانة كل منهما الأخر في الصحف، وفي الإذاعات، وعلى شاشات التلفزة، وأصبحت المواقع الإلكترونية التابعة للحركتين، ترسم صورة الأخر على أنه الأسوأ، ومع مرور الوقت أصبح المواطن الفلسطيني يشاهد أو يسمع كل متحدث باسم إحدى الحركتين يشير بأصابع الاتهام إلى قائد ومتحدث من الحركة الأخرى[1]. وهذه الأمور التي مرت بها الساحة الفلسطينية أثرت على عملية المشاركة السياسية، وتحول الخطاب السياسي الإعلامي من خطاب كان يدعو إلى الوحدة، إلى خطاب محرض على الفتنة والقتال والانقسام.

إن المتتبع للخطاب السياسي الفلسطيني الذي ساد فترة الاقتتال وسقوط الجرحى والقتلى، يلاحظ أن هناك كماً كبيراً من الخطابات والمقالات واللقاءات الصحفية التي صدرت عن قادة الحركتين، وعن مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، وعن قادة أحزاب المعارضة، والتي أصبح من غير الممكن متابعتها. ورغم الاتفاقات العديدة التي وقعت بين الحركتين والتي تنص على التهدئة، إلا أنه سرعان ما كانت تتهاوى، وتخرق التهدئة، ويتبادل الطرفان الاتهامات حول خرقة التهدئة، و تحول الخطاب السياسي الفلسطيني إلى خطاب تحريضي تعبوي[2]. ومن هنا أصبحت وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في هذا التحول الذي لم يخدم مصلحة المجتمع

---

[1] الهوارين، سائد: "*الخطاب السياسي، والثقافة السياسية الفلسطينية هل هي ثقافة توحيد أم ثقافة تفريق*"، **مجلة تسامح**، 2007، ص119.

[2] المرجع السابق.

الفلسطيني، والذي أثر سلباً على المواطن الفلسطيني تجاه تعزيز روح المشـــاركة فـــي الحيـــاة السياسية.

غياب دور الإعلام المستقل أثر على المشاركة السياسية في الساحة الفلســـطينية، مـــن خلال عدم وجود مصداقية في عرض وجهات النظر التي لم تخدم الصـــالح العـــام، واعتمـــدها سياسة عرض الآراء من أحزاب سياسية داعمة للقناة، أو داعمة لنظام معين، أو لصالح الجهـــة الممولة للقناة.

لذلك يجب على الإعلام الفلسطيني، أن يقوم بمسؤولية تبني خطاب إعلامي موحـــد، و يقوم بدور إيجابي في تجسيد المصالحة وتقوية النسيج الاجتمـــاعي، وأن يكـــون للأعـــلام دور إيجابي في طرح كافة القضايا المهمة، فالإعلام الفلسطيني لم يســـتطع التـــأثير فـــي القضـــايا الأساسية، وفشل في التعامل مع قضية الاختلاف ما بين السلطة والمعارضة، مما لم يعزز روح المشاركة السياسية التي تساعد على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

لقد عكس الخطاب الإعلامي للعديد من الإذاعات والمواقع الإخبارية، وقناتي فلســـطين والأقصى الفضائيتين طبيعة ما يجري على الأرض من اقتتال، حاول كل فريق تسويقه إعلامياً بما يخدم أهدافه الخاصة، لقد ساهمت هذه الإذاعات في زرع الإثارة والفتن، ولم تعمل على تبني خطاب وطني موحد يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام. مما أدى إلـــى إبعاد الإعلام عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وغفل الطرفان أن جميعهم أسرى بين يدي قـــادة المحتل الإسرائيلي، ويقتتلون فيما بينهم مستكبرين بحزبيتهم التي مزقتهم[1].

ويتضح مما سبق أن الإعلام الفلسطيني أصبح رهن الخلافات السياسية، وأصبح الإعلام مرتبطا بمدى تأثير الانتماء السياسي، وقيام الفضائيات بتسليط الضوء على ســـلبيات الحـــزب

---

[1] تقرير " مجزرة بحق الإعلام الفلسطيني على أيدي فلسطينية "، 2007، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلاميه، موقـــع مـــدى، الموقـــع الإلكترونـــي، http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=298&category_id=13&year=

السياسي المخالف لها، مما أثر على المشاركة السياسية في الساحة الفلسطينية، بسبب عدم وجود مصداقية في عرض وجهات النظر.

7.3 العامل الاجتماعي والاقتصادي وأثره على المشاركة السياسية

جسدت العشائرية والعائلية بزعاماتها التقليدية ومنذ نشأتها دور السلطة على هامش الدولة وفي غيابها في الماضي، إذ كان رأس العشيرة يمثل السلطان والحاكم والقاضي ضمن أعراف وعادات عشائرية، اتبعت فيما يتعلق بعلاقات الأفراد بعضهم ببعض وبرأس العشيرة وبالعشائر الأخرى. البعد العشائري في فلسطين موجود ولكنه خف تحت وطأة عدة عوامل منها انتشار التعليم والتحول نحو الحداثة ووجود أحزاب وفصائل فلسطينية، الرابطة العائلية قد لا تكون مفيدة في بعض الأمور، لكنها تصبح بالغة الخطورة والضرر عندما تكون متسمة بالتعصب والشعور بالتفوق على العائلات الأخرى، التعصب مناقض للانفتاح الذي يعتبر أحد الشروط الحيوية للتقدم نحو المجتمع الحديث الذي يقدم الإنجاز ولا يفرق بين أبنائه.

وعندما تجسدت أركان السلطة المركزية وبرزت معالمها واستلمت زمام الأمور جميعها ومن خلال أنظمة متعددة الأنماط والأشكال لجأت العشائرية والعائلية إلى هذه السلطة ومثلت دور التابع والمؤيد لها وبذلك حافظت على هيكلها ومضمونها من التلاشي والذوبان، وظل رئيس العشيرة يجيّر نشاطات وتحركات عشيرته لصالح السلطة، ويتبادل معها التأييد والدعم لشخصه هو على اعتبار أنه رأس عشيرته وأهله وصولاً لنيل رضا ودعم هذه السلطة مهما كان شكلها وهيكلها وتصرفها. إذاً فالعشائرية والعائلية هي الامتداد السلطوي لأية سلطة قائمة، والمقصود هنا رأس العشيرة وأعوانه من المتسلطين على هذه العشيرة، وخاصة عندما تكون السلطة متناقضة مع أحلام وتطلعات شعبها الوطنية، ومن خلال أنظمة حكم قسرية تفرض نفسها بالقوة والجبروت[1].

[1] الجعبري، فتحي: "**العشائرية وأزمة الحزب السياسي**"، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2000، ص231.

لقد تمزقت الوحدة الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في أعقاب نكبة عام 1948، وتشريده من أرضة فلسطين، وتطورت تجمعاته في إطار نظم سياسية واقتصادية مختلفة، الأمر الذي حرمة من التطور الذاتي المتكامل. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الظروف على الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ويؤثر فيها.

إن دراسة التغيرات التي أصابت الأسرة الفلسطينية في العادات وأنماط الحياة، لا بد وأن تمر أساسا بدراسة محيطها العربي. تبقى الأسرة الفلسطينية التقليدية أو المعاصرة على حد سواء جزءا منه، مع وجود تباين عائد إلى الاقتلاع، وفقدان الأرض والقاعدة الاقتصادية الإنتاجية، دون أن يعني ذلك أن الأسرة الفلسطينية شكلت عنصراً ثابتاً في المجتمعات التي لجأت إليها، وإن فرضت التغيرات الجذرية والمتسارعة في بنية ووظيفة العائلة العربية منذ منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا انعكاساتها على بنية العائلة ووظائفها. وعلى سبيل المثال يتضح أن الأسرة الممتدة "العشائرية" ما زالت مستمرة بالوجود الفاعل في المجتمع العربي عموماً والفلسطيني على وجه التحديد، لكن تبقى الأسرة الممتدة "العشائرية"، تشكل نسبة لا يستهان بها من إجمالي المجتمع الفلسطيني.[1]

منذ احتلال إسرائيل لفلسطين وهي تعيش حالة حرب شاملة تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، إذ قامت إسرائيل بفرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل وقيود مشددة، على حركة الأفراد و البضائع بين (شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة مع إسرائيل)، بالإضافة إلى تعطل حركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تضرر كافة القطاعات الاقتصادية، بشكل مباشر وكبير نتيجة لمنع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وعدم قدرة العمالة الفلسطينية الوصول إلى عملها بفعل الحصار والعدوان الإسرائيلي، الذي طال مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية.

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأرض الفلسطينية عام 1967، والهيمنة المتزايدة للاقتصاد الإسرائيلي على اقتصاديات المناطق المحتلة، انتقلت أعداد كبيرة من العمال

---

[1] ضياء أيوب،"أثر النكبة على الأسرة الفلسطينية"، موقع بديل، الموقع الالكتروني، http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1794-article18.

الفلسطينيين للعمل في أفرع الاقتصاد الفلسطيني داخل الخط الأخضر، هذا الوضع خلق قوة عمل كبيرة مهاجرة، ساهمت في خلق التراكم للاقتصاد الإسرائيلي على حساب الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

لقد أدى الإغلاق والحصار والعدوان الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ العام 1967 إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، فلم تقتصر الإجراءات على تراجع النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي بدأ خلال العام 1998، بعد فترة طويلة من الركود الناجم عن السياسات الإسرائيلية المبرمجة والمدروسة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة 1993 – 1997، بل وضعت الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار، وأدت إلى تسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته، إلى درجات غير مسبوقة بلغت 60% حسب تقديرات المؤسسات الرسمية والدولية، بعد أن كانت 22% قبل الحصار والإغلاق الإسرائيلي، وارتفاع معدلات البطالة إلى نسب غير معهودة بلغت في المتوسط ما بين 50- 56% كما أدت سياسات إسرائيل المتبعة في تطبيق إجراءات العقوبات الجماعية والفردية، إلى تأثيرات بالغة الخطورة، على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية والنفسية والصحية[1].

استغلت إسرائيل تعطل 'العملية السياسية' منذ عام 2000 لفرض الحقائق على الأرض، ليس من خلال بناء جدار الفصل العنصري والاستيطان وتهويد القدس فحسب، بل ومن خلال العمل على تهويد وضم الأغوار وباقي أراضي المنطقة المسماة (ج) التي تشكل معظم أراضي الضفة الغربية، وتمتاز المناطق (ج) بأن كثير من أراضيها بكر وغير مستغلة وبأنها تضم مساحات واسعة من الأراضي الحكومية والأميرية وممتلكات الأوقاف، وبمحاذاتها لنهر الاردن والبحر الميت وتكتنز معظم الآبار الجوفية[2].

---

[1] خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن عن الحصار الإسرائيلي، موقع مؤسسة شهيد فلسطين، الموقع الإلكتروني http://www.shahidpalestine.org/

[2] الشنار، حازم، "في مواجهة سياسة الاحتلال..نحو إستراتيجية وطنية للاستثمار في مناطق (ج)"، 2014، موقع وفا، الموقع الإلكتروني، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=134670

كما تتعرض السلطة لضغوط من الدول المانحة والبنك الدولي لتوفير أســس وشــروط اقتصاد رأسمالي (تابع بالضرورة)، ومن دون انتباه لسمات الاقتصــاد الفلســطيني ومشــكلاته وحاجات الفلسطينيين.

إذا كانت المشاركة السياسية تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليــات الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، فإن ذلك يقتضي– بالضرورة – أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى صنع القرار وإلى السلطة.

وحيث أن المشاركة تتطلب حداً مقبولاً من القدرات، ومن النفوذ والسيطرة، فإنها تتطلب أيضاً مزيداً من التمكين، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية قــدرة أي شخص على مزاولة أي نشاط اقتصادي مشروع، ومعناه من الناحية الاجتماعية الاشــتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المــدني، ومعنــاه مــن الناحيــة السياسية حرية اختيار تغيير الحكام على كل مستوى[1].

الأنظمة التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، هي تلك التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتــداول القــوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، وعلى ذلك فإن الديمقراطية التــي يــدعيها أي نظــام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي يرخص لها بممارسة العمل السياسي، وإنما مــن خلال التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، بما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة السياسية، وتتكافأ الفرص لجميع أفراد الأمة دون تمييز[2].

هذه المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني، أوجدت تفاوتا اجتماعيا واقتصاديا كبيــرا بين أفراد المجتمع، وأثر هذا التفاوت على المشاركة السياسية بسبب وجود تفاوت اجتماعي مــا

[1] إبراهيم، سعد الدين: "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

[2] غليون، برهان: "**المحنة العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 272.

زال يتسم بالقبلية، وتحكيمها في سبيل خلق نخبة ترتكز على أسس عشائرية أكثر مــن كونهــا ترتكز على أساس الكفاءة، ويطلق على ذلك غياب النخبة التكنوقراط، وتفاوت اقتصادي أدى إلى انشغال المواطن الفلسطيني عن الحياة السياسية والبحث عن متطلبات الحياة وإهمال المشــاركة السياسية التي تعمل تنمية المجتمع الفلسطيني، مما خلق أزمة مشاركة سياسية.

8.3 التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية

تّعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم المؤسسات التي يتم من خلالها تنفيــذ المشــاريع التنموية، وإن كانت هذه المشاريع تركز عملها نحو قطاع معــين مــن التنميــة يتعلــق ببنــاء المؤسسات ونشر الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية، ويكون التركيز علــى هــذا القطــاع متزايداً كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني مدعومة من قبل جهات خارجية تتبنى هذه الرؤى.

شهدت منظمات المجتمع المدني في فلسطين، حالة من الصراع والتحدي والتنافس بــين بعضها البعض، تنافس سياسي مباشر ووفقا لأجندة فصائلية سياسية مباشرة من جهة، وتنــافس آخر مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي كانت في الخارج، والتي قامت قيــادة م.ت.ف بحلها بدلا من نقلها للداخل، واستعاضت عن بنية هذه المنظمات وقدراتها وتجربتهــا وخبرتهــا، بإدخال عدد من المحاسيب الذين عادوا وليس في مخططاتهم إلا تسلم قيادة منظمات المجتمع المدني في الداخل، مما أدى لظهور المنظمات الموازية لنفس القطاع المدني ضمن المجتمع الفلســطيني، فوجدنا مثلا الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام لعمال فلسطين كتعبير عن حالة الانقســام والتنافس من أجل القيادة بدلا من خوض نضال مدني وطني مسلح بالخبرة والتجربة والإمكانيات الضرورية[1].

لقد عانت منظمات المجتمع المدني من تشابك بين مختلف المنظمــات فــي برامجهــا ومشاريعها المتشابهة أو المتماثلة تقريبا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف أو انعــدام التنســيق وظهور حالة من التوتر وعدم الانسجام مع السلطة الفلسطينية في كثير من الأحيان، مما يضعف

[1] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع،" **تفعيل مؤسسات المجتمع المــدني الفلســطيني نحــو المواطنــة المسئولة والإصلاح**"، القدس،2007 ، ص79-81.

قوة هذه المنظمات على ممارسة دورها الطبيعي الضاغط على المؤسسة السياسية الرسمية ويؤدي لبعثرة جهود منظمات المجتمع المدني إضعاف دورها الطبيعي[1].

كما أن الأحزاب السياسية في فلسطين استغلت مؤسسات المجتمع المدني لتكون القناة التي يصل من خلالها الدعم الخارجي لهذه الأحزاب، تحت ستار المشاريع التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وبهذا الأمر تكون الجهات السياسية قد أزالت عن المجتمع المدني أحد أهم عناصره، وهو الإبعاد عن هيمنة الدولة أو سيطرة الأحزاب بما يكفل للمواطن مساحة من الحرية بعيدة عن يد الساسة، الذين لن يروا في نهاية المطاف إلا مصالحهم الفئوية الضيقة[2].

في حين أن كثيراً من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تجعل من نشر الديمقراطية أول أهدافها، إلا أنها في نفس الوقت لا تطبق مبادىء الديمقراطية في نطاق عملها، مما يغيب المصداقية عن هذه المؤسسات أمام الجمهور، ومن مظاهر غياب الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني تولي بعض الشخصيات قيادة هذه المؤسسات فترات طويلة، مناقضاً بذلك مبدأ تكافؤ الفرص، وحق المشاركة، والتفويض، ويقوض روح الإبداع والمبادرة الذاتية لدى الأفراد[3] .

إن استخدام مفهوم "المجتمع المدني" يزداد تعقيداً في الحال الفلسطيني بحكم غياب الدولة الوطنية، وحداثة السلطة الوطنية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها والشروط المفروضة عليها.

الخاتمة

تمخضّ عن تشكيل السلطة الوطنية، وعبورها الوطن، ترتيبات جديدة في الساحة الفلسطينية، حيث كانت ردود الأفعال الفلسطينية منقسمة تجاه اتفاق أوسلو، وأصبحت الأحزاب المعارضة وعلى رأسها الحركات الإسلامية خارج إطار السلطة، حيث مرت علاقة السلطة

---

[1] عبد الهادي، عزت: "**رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**"، مرجع سابق، ص8-9

[2] الشوبكي،بلال: "المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، موقع دنيا الرأي،2005، الموقع الإلكتروني، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html

[3] المرجع السابق.

الفلسطينية بالقوى المعارضة بمراحل انعطاف أدت إلى نزع فتيل الأمان في علاقة الطرفين ببعضهما، حيث أدى هذا التوتر إلى حدوث أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية، من ناحية المشاركة في الحياة السياسية من قبل الأحزاب السياسية التي رفضت اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى حدوث توتر في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمعارضة، والانحراف عن الوحدة الوطنية الفلسطينية، والمسار النضالي الفلسطيني.

كان من الواضح أن عملية التسوية السياسية والاشتراطات الإسرائيلية-الأمريكية استهدفت تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني، وإلغاء مجموعة من أهم الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، ويجب عدم إغفال أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال ماثلا في الأرض الفلسطينية، ونشوء السلطة الفلسطينية وافتقادها إلى الإقليم الذي سوف يمارس الشعب الفلسطيني عليه حق تقرير المصير والسيادة، بفعل الاحتلال العسكري الذي لا يعرض الفلسطينيين لكثير من المضايقات والتقييدات الإسرائيلية التي حالت دون بناء الدولة الفلسطينية.

إن أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هو ما ترتب على طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، حيث خلقت هذه المرحلة حالة من الانقسام داخل الصف الفلسطيني، وعدم يقين سياسي مما ستؤول إليه آليات اتفاقية أوسلو، وتعقيدات ومتناقضات عديدة، وإرباك وتشويش لبرامج القوى السياسية، وتتمثل الأزمة أيضاً بعدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي بأمس الحاجة إليه، ومن وهنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسطيني الجديد.

الفصل الرابع

تأثير أزمة المشاركة السياسية
على عملية التحول الديمقراطي

الفصل الرابع

تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي

1.4 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحديد تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وسوف يعرض هذا الفصل في قسمين رئيسين:

القسم الأول: ويتناول عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وفهم منطلقاته من خلال التعّرف على المفهوم، ومراحل التطور، ودور القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، والتطرق إلى معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في فلسطين.

القسم الثاني: يعرض لتأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، من خلال تناول تأثير الأزمة على عملية البناء المؤسساتي للنظام السياسي الفلسطيني، وإشكالية العلاقة مابين المنظمة والسلطة، وتأثيرها على عملية الانتخابات، وعلى عملية الإصلاح السياسي، وأثر الانقسام بين حركتي فتح وحماس على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

2.4 عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

1.2.4 مقدمة

هناك دراسات فلسطينية وعربية وغيرها كثيرة درست إمكانية إقامة نظام ديمقراطي صالح في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن دراسة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين لها خصوصية، من حيث انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من مرحلة كونها حركة تحرر وطني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى مرحلة سلطة مقيدة بمجموعه من العوامل منها اتفاقية أوسلو وما نتج عنها من خلاف حاد

في الشارع الفلسطيني بين مؤيد ومعارض لها، وتحدد صلاحيات السلطة بمجموعة من الشروط تعيق تحول هذه السلطة إلى دولة ذات سيادة.

فالنظام السياسي الفلسطيني ومراحل تطور عملية التحول الديمقراطي له، من مرحلة هيمنة المنظمة على النظام إلى مرحلة هيمنة السلطة على ذات النظام، وافتقار التجربتين لعناصر البناء السياسي، وبروز صراع داخلي ما بين السلطة والمعارضة في الداخل والخارج سواء المعارضة في صفوف منظمة التحرير أو من خارجها؛ تمحور حول السيطرة على الحقل السياسي الفلسطيني. وهذا من شأنه أن يوجه الجدل حول عملية التحول الديمقراطي في فلسطين التي تستبعد أهم القضايا المركزية في عملية التحول والمتعلقة بعلاقة النظام بالمجتمع والفرد.

التحول الديمقراطي هو أحد أدوات بناء السيادة الوطنية، وبناء المجتمع الفلسطيني، ولكن عملية التحول في فلسطين تعترضه معوقات أساسية أهمها أزمة النظام السياسي الفلسطيني، والناتجة عن نشوء سلطة ذات كيان منقوص، وقيود مفروضة عليها بحكم الاتفاقيات، وخاصة تلك التي تحد من عملية التحول الديمقراطي.

2.2.4 مفهوم عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

عملية التحول الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية، ومدى اختلاف التجربة الفلسطينية من غيرها؛ من حيث تعرض الشعب الفلسطيني للنكبة عام 1948، وما تلا ذلك من تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطيني إلى خارج دياره، الأمر الذي حال دون قيام دولة ذات سيادة، إضافة إلى تشتت الشعب وتنوع التجارب التي مر بها.

إن لدى الفلسطينيين تجربة حيّة وغنية في الديمقراطية، تركت آثارها الواضحة على مسار الحياة السياسية الفلسطينية وتطوّر المؤسسات الفلسطينية المختلفة، ابتداءً من منظمة التحرير الفلسطينية، ومروراً بالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والمنظمات الأهلية، وحتى الوصول إلى قيام سلطة فلسطينية، وقد ظهرت التجربة بشكل واضح في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، وصولا إلى مرحلة اعتبرت من أهم المراحل عندما جرت

الانتخابات الرئاسية عام 2005، والانتخابات التشريعية عام 2006، شاركت بها معظم الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

لقد ازداد الاهتمام بعملية التحول الديمقراطي في فلسطين بعد قيام السلطة الفلسطينية، إذ ظهرت على السطح إمكانية إقامة نظام ديمقراطي صالح في ظل السلطة، وطرح مواضيع ذات صلة بالديمقراطية، كالعلاقة مابين السلطة والمجتمع، وعلاقة السلطة بالمعارضة، وخاصة عند طرح موضوع الانتخابات.

التحول الديمقراطي في فلسطين ليس وليد عهد السلطة الفلسطينية، وهو ليس جديدا في الحياة السياسية الفلسطينية، بل سبق وأن مورست الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أن هناك انتقادات في فلسطين لعدم وجود دولة ذات سيادة، وأن ممارسة الديمقراطية في فلسطين تقتصر على الانتخابات والتعددية، ولكن الأهم من ذلك تبقى التجربة حول مفهوم عملية التحول الديمقراطي في فلسطين دليلا على الوعي الفلسطيني بأهمية الديمقراطية[1].

لذا ينبغي الحذر عند دراسة مفهوم عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، فالنظام السياسي الفلسطيني ذات سيادة منقوصة، والشعب الفلسطيني مشتت، فهو منقسم في الداخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين فلسطينيي 1948م وما بعد 1948م، ويقيم أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في الشتات، فالاحتلال الإسرائيلي قائم على أراضي فلسطين، مما يزيد من أزمة الاندماج الفلسطيني، ويعيق عملية التحول الديمقراطي.

3.2.4 الديمقراطية وخصوصية الوضع الفلسطيني

دراسة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ستواجه بمجموعة من الصعوبات، حيث لا يعد المجتمع الفلسطيني مجتمعا اعتياديا، وليس من المبالغ اعتباره حالة استثنائية بسبب ما يحمله من خصائص تميزه عن باقي المجتمعات، لذلك لا بد من استعراض الخصوصية التي يمر بها هذا الشعب، نذكر منها:

---

[1] نصار، وليم: " **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 60، 2006.

أولا: الشتات الفلسطيني

يقيم أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في الشتات في ظل أوضاع سياسـية وقانونيـة واقتصادية واجتماعية متباينة، تسببت بها حرب عام 1948م في تدمير الكيان الفلسطيني الـذي كان خاضعا في ذلك الحين للانتداب البريطاني، فقد قامت دولة إسرائيل بعد هذه الحرب علـى مساحة 78% من أرض فلسطين، وأي نظام سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار تطلعات فلسـطينيي الشتات، يفتقد للشرعية ويكرس حالة التجزئة والتشتت التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

ثانيا: الاتفاقات المعقودة مع إسرائيل

اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ يضيف المزيد من العراقيل على النظام السياسي الفلسطيني، فالطرف الفلسطيني مقيد بشروط؛ فالاتفاق يمنح الجانب الفلسطيني حكما ذاتيا على بعض مناطق فلسطين، ومن هنا فإن النظام السياسي الفلسطيني نظام منقوص السيادة، وإسرائيل تقوم بوضـع العوائق لمنع قيام نظام ديمقراطي في فلسطين.

ثالثا: المساعدات المالية الخارجية

عملية ضخ المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، يعكس مدى تسييس التمويـل ومـدى تدخل المجتمع الدولي في البنية الداخلية للسلطة التي أصبحت تعتمد بصورة كبيرة علـى تلـك المساعدات التمويلية الخارجية، مما أدى إلى عدم القدرة على اتخاذ قرارات معاكسة أو متناقضة مع التوجه الدولي والذي عادة ما يدعم إسرائيل التي تحول دون إقامة نظـام ديمقراطـي فـي فلسطين.

4.2.4 مراحل تطور عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

لقد مر النظام السياسي الفلسطيني في تجربته نحو عملية التحول الديمقراطي بعدد مـن المراحل، والتي يمكن أن نحصرها في أربع مراحل: المرحلة الأولى: قبـل تأسـيس منظمـة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية: بعد تأسيس منظمة التحريـر الفلسـطينية عـام 1964م،

والمرحلة الثالثة: بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، والمرحلة الرابعة: ما بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات 2004م، وسوف نعرض لهذه المراحل بشيء من التفصيل فيما يأتي:

1.4.2.4 المرحلة الأولى: ما قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

سادت في فلسطين ظاهرة التعددية السياسية والحزبية قبل العام 1948م، وكان التنافس بينها يستند إلى أسس المكانة الشخصية والعائلية برغم وجود بعض الأحزاب ذات التوجهات القومية " الاستقلال العربي" و "الحزب الشيوعي الفلسطيني" و"عصبة التحرر الوطني". أما قيادة الحركة الوطنية الرسمية مجسدة بالهيئة العربية العليا فقد كانت محكومة عائلياً من خلال قيادة الحاج أمين الحسيني لها.

إن ظاهرة التعددية الحزبية في تلك الفترة ترافقت مع وجود ظاهرة حرية الإعلام والصحافة وتشكيل النقابات العمالية والمهنية، ووجود إرهاصات من العمل الخيري والاجتماعي، إلا أن تلك الإرهاصات لم تأخذ دورها بالتبلور بسبب استمرارية تنفيذ مشروع الهجرة الصهيونية القائمة على احتلال الأرض والعمل والسوق، وقد أدى ذلك إلى إرباك حالة الاستقرار الاجتماعي بسبب تدخل العنصر الصهيوني، حيث لم تعد هناك حاجة ملحة لعالم النضال الاجتماعي الطبقي أو مطلوبة في ظل استمرار خطر الهجرة الصهيونية، وطغيان العنصر الوطني في نضال الشعب الفلسطيني على البعد الاجتماعي والاقتصادي[1].

وعليه فإن التعددية الديمقراطية كانت في سياق مرحلة التحرر الوطني ورغبة الفلسطينيين بتحقيق الاستقلال، في إطار صراعهم مع حركة الاستيطان الصهيوني التي كانت مدعومة من قبل الانتداب البريطاني وجاءت لتجسيد وعد بلفور عام 1917م والذي هدف لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني.

---

[1] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 16، 2008.

وبعد حدوث النكبة عام 1948م ترسخت التعدية السياسية والمشاركة الشعبية للمجتمع الفلسطيني، حيث قام الحاج أمين الحسيني بتشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة في 23 أيلول 1948م، ولكن مع الزمن لم تعد حكومة عموم فلسطين سوى هيئة شكلية، واضطر الحاج أمين الحسيني لمغادرة القاهرة عام 1958 إلى لبنان[1]. وعليه عرف الفلسطينيون بعض أنواع الممارسات الديمقراطية، والتي أسهمت في تأسيس الأحزاب الفلسطينية.

ويتضح مما سبق أن الشعب الفلسطيني في تاريخه الحديث عبر عن نفسه بشكل ديمقراطي، ولكنه لم يستطع ممارسة تلك الديمقراطية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتشتت الشعب الفلسطيني، فقد انتهى أي تأثير للهيئات الفلسطينية والهيئة العربية العليا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م.

2.4.2.4 المرحلة الثانية: بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964م

عرف الفلسطينيون في فلسطين وخارجها بعض سمات الحياة الديمقراطية، فقد أوجدت منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام 1964م للفلسطينيين تجريه انتخابية وتمثيلية خاصة بهم، وفرت المنظمة لهيئاتها القيادية إطارا للتمثيل الفلسطيني داخل فلسطين وفي الشتات، وقد اعتمد أسلوب التمثيل المتبع على آليات مختلفة كان من بينها أسلوب الانتخابات.

جاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964م تعبيرا عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي تعرضت للذوبان نتيجة النكبة عام 1948، وجاء تشكيل المنظمة معتمدا بشكل أساسي على الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، ومن هنا جرى تقديم المسألة الوطنية على المسألة الديمقراطية.

فبدأت المسألة الديمقراطية تأخذ حيزها في مجال بنية المنظمة بوصفها إطارا للتحرر الوطني الفلسطيني، وذلك من خلال كيفية إدارة الاختلاف وصناعة القرار وتمثيل الفصائل في

---

[1] نوفل، أحمد: "تجربة التحول الديمقراطي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، 2007، موقع أخبار العرب، الموقع الإلكتروني، www.arabrenewal.org/articles

مؤسسات المنظمة وتشكيلاتها، إذ كانت هذه المرحلة بداية المشاركة الفلسطينية في تكوين نظام سياسي له قيادة ومؤسسات، وكانت المنظمة تمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج[1].

وعليه فقد اعتمدت عملية تمثيل القوى على مبدأ المحاصصة والتمثيل النسبي بسبب صعوبة إجراء انتخابات في أماكن تواجد الثورة الفلسطينية، وقد أطلق الرئيس الراحل ياسر عرفات مقولة "ديمقراطية البنادق" أي صناعة القرار تتم بصورة ديمقراطية وعبر العمل الفدائي، وتعزز نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تم الاعتراف بها عربياً ودولياً بعد قمة الرباط التي انعقدت عام 1974م واعتماد عضوية المراقبة في الأمم المتحدة، لقد أدى هذا الاعتراف إلى محاولة قيادة المنظمة للتجاوب مع قرارات الشرعية، حيث أدى هذا الموقف إلى وجود إرباكات في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها الرئيسية، فقد أدت المتغيرات السياسية إلى انسحاب بعض الفصائل من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة مثل جبهة الرفض التي تزعمتها الجبهة الشعبية بين الأعوام 1974 – 1978، ومرة أخرى من خلال جبهة الإنقاذ والتي تزعمتها أيضا الجبهة الشعبية عام 1985م، مما عكس حالة من الإرباك ذات بعد ديمقراطي على ضرورة حسم التناقضات داخل منظمة التحرير الفلسطينية بوسائل الحوار الديمقراطي[2].

لقد شهدت هذه المرحلة تنافساً شديداً على قيادة الساحة الفلسطينية بين الحركة الوطنية من جهة، وبين الحركات الإسلامية من جهة أخرى، وقد تطور هذا التنافس تحديداً بعد تأسيس حركة حماس في العام 1987م، والتي أصبحت تطرح نفسها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم موافقة الحركة على الانخراط داخل صفوف منظمة التحرير، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية[3].

ويتضح مما سبق أن تلك المرحلة التي مّر بها النظام السياسي الفلسطيني بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، اتسمت بالتعددية الحزبية داخل المنظمة، والاقتراب من مسألة

---

[1] هلال، جميل: " **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**"، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 130، 2006.

[2] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

[3] محسن، تيسير: مقال بعنوان "النظام السياسي الفلسطيني"، العدد، 11579، 2006، موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

الديمقراطية والتي يمكن أن تعد بداية التحول الديمقراطي، رغم الإشكاليات الموجودة داخل بنية المنظمة.

3.4.2.4 المرحلة الثالثة: ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م

على أثر توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وبمصادقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تم تأسيس السلطة الفلسطينية عبر قدوم قيادات ومؤسسات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج إلى الوطن في إطار خطة غزة وأريحا أولاً، ثم تم توسيع دائرة سيطرة السلطة على مناطق أخرى من الضفة الغربية وذلك عبر سلسلة من اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية بالقاهرة وطابا وواي ريفر.

بغض النظر عن التفسيرات السياسية وراء تشكيل السلطة الفلسطينية العام 1994م، إلا أنه ساد رأي لدى عدد من المحللين السياسيين والاجتماعيين يؤكد أن هذا التشكيل يعد خطوة نوعية في إطار تطور النظام السياسي الفلسطيني من خلال وجود السلطة نواة للدولة الفلسطينية القادمة[1]. وقد عزز هذه الرؤية وجود أول انتخابات تشريعية في 1996/1/20، وفازت بها حركة فتح بالأغلبية بسبب مقاطعة قوى المعارضة الإسلامية وبعض القوى اليسارية، بسبب طبيعة التوتر الذي كان سائدا في تلك الفترة بعد توقيع أوسلو.

شكلت الانتخابات التشريعية في العام 1996م تطوراً في الساحة الفلسطينية، وبدء مسيرة تحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الديمقراطية، بالرغم من وجود النقد لعملية الانتخابات، واعتبارها تطبيقا لبنود اتفاق أوسلو، إلا أنها تعد نموذجا للتحول الديمقراطي في فلسطين.

كانت السلطة الفلسطينية مقيدة بشروط الاتفاق وبتفسيرات الاحتلال له التي تريد وضع السلطة في إطار تحقيق المطالب الأمنية الإسرائيلية، دون ربطها بأي أفق سياسي يقود إلى سيادة.

---

[1] هلال، جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**"، مرجع سابق ص 107.

كان تشخيص حالة النظام السياسي الفلسطيني، في بداية تأسيس السلطة والأعوام التـــي تبعتها، يقوم على تفرد الحزب الحاكم "حركة فتح في السلطة" في إطار مركزية الصلاحيات في يد رئيس السلطة التنفيذية الذي كان يشغل رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم اتخاذ إجراءات شديدة بحق حركة حماس كالاعتقالات التي طالت قياداتها مرات عدة، لقد أدت تلك السياسة إلى الإضرار بمبدأ التعددية السياسية والحزبية وإلى تزايد الانطباع حول الدور الوظيفي للسلطة، كما وضعت علامات استفهام واسعة حول مدى ديمقراطية السلطة.

4.4.2.4 المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات 2004م

بعد تعرض الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى حصار داخل المقاطعة، بسبب مواقفه الرافضة للمقترح الأمريكي في كامب ديفيد عام 2000م، وبسبب انخراطه ومشاركته في أعمال الانتفاضة عبر تحالفه مع قوى المقاومة، وفي هذه الأجواء قامت قوات الاحـــتلال بمنـــع الرئيس ياسر عرفات من مغادرة مقره في رام الله، وكذلك تعرض الرئيس ياسر عرفات من قبل الإدارة الأمريكية والإسرائيلية لحملة لإقصائه عن السلطة أو إبعاده عن مركز القرار بـــدعوى تحميله مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية من تـــدهور، وفـــي العـــام 2004م تدهور الوضع الصحي للرئيس ياسر عرفات، على أثره تم نقلة إلى مستشفى في فرنسا، وهناك تم الإعلان عن وفاة رئيس السلطة الفلسطينية في 11/نوفمبر 2004م.

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في تاريخ 2004/11/11م، نشأ فراغ سياسي وقـــانوني، فرض معطيات ضرورية لا يمكن تجاوزها وأهمها عقد الانتخابات الرئاسية، وحسب القـــانون الأساسي الفلسطيني فقد تم تحديد يوم 2005/1/9 موعدا لإجراء الانتخابات الرئاســـية الثانيـــة للسلطة الفلسطينية، وقد تم إجراء الانتخابات بالرغم من الصـــعوبات التـــي واجهتهـــا عمليـــة الانتخابات المتمثلة في قيام قوات الاحتلال بتدمير مقرات الأجهـــزة الأمنيـــة التابعـــة لســـلطة الفلسطينية، ووجود ظاهرة الفلتان الأمني في الحياة السياسية الفلسطينية، بسبب انتفاضة الأقصى عام 2000م، بالرغم من كل ذلك فقد تمت عملية الانتخابات بصورة سليمة وديمقراطيـــة، ولـــم

تشهد تجاوزات مميزة يمكن تسجيلها حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان ولجان الرقابة الانتخابية المنبثقة عنها[1].

تمت الانتخابات الرئاسية في فترة كانت حركة حماس فيها ما زالت رافضة أو مترددة في الانخراط في النظام السياسي معتبرة أن السلطة ليست على جدول أعمالها، بل إنها تنشد المقاومة فقط، ولذلك فهي لم تشارك في الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي قاد إلى توقيع اتفاق القاهرة في نيسان 2005م، والذي اتفقت بموجبه حركة حماس مع باقي القوى السياسية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية على دخول الانتخابات التشريعية التي تمت بعد ذلك في 2006/1/26م[2].

عُدَّ العام 2006م عام التحول الديمقراطي في فلسطين، إذ شهد تغيرات مهمة في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني، من حيث مشاركة جميع القوى الفلسطينية في الانتخابات التشريعية ما عدا حركة الجهاد الإسلامي، وتم خوض التجربة الديمقراطية بصورة سليمة، كما أن نتائج الانتخابات لها أثر على عملية التحول الديمقراطي والتعددية السياسية.

وعليه فقد شكلت الانتخابات التشريعية تحولاً نوعياً في البنية السياسية الفلسطينية، من حيث إعادة ترتيب القوى والنفوذ والحضور الجماهيري.

5.2.4 دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

شكلت منظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات عمالية، واتحادات طلابية وغيرها، دوراً بارزاً في تعزيز ثقافة العمل الطوعي والتنمية من أجل صمود المجتمع الفلسطيني.

---

[1] تقرير حول الانتخابات الفلسطينية (الانتخابات الرئاسية)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2005، ص23.

[2] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

تشكل الاتفاقات المعقودة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عبئاً على تطـور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، فهذه الاتفاقات تفرض قيودا سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني، هذه الاتفاقـات لا تمكـن السـلطة الفلسطينية من الاستجابة لعملية التطور الطبيعي للمجتمع المدني الفلسـطيني، وتفـرض علـى السلطة عوائق تحول دون قيام نظام ديمقراطي في فلسطين.

لم يكن إسهام منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الـديمقراطي فـي المجتمـع الفلسطيني أمرا ميسورا، فقد اعترضت الصعوبات والعراقيل جهود هذه المنظمات الرامية إلـى تطوير ذاتها كمنظمات مجتمع مدني فاعلة، حيث قامت الفصائل السياسـية بتفعيـل منظمـات المجتمع المدني "كأدوات وأجسام للعمل السياسي تختبئ وراءها نظرا للقيود الكثيرة والتعسـفية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية عمل هذه التنظيمات الوطنية"، ومنظمات المجتمع المدني عانت من التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل سلطات الاحتلال في عمـل هذه المنظمات، فقد قامت سلطات الاحتلال باعتقال أو مطاردة بعـض المرشـحين أو شـطب أسمائهم من القوائم الانتخابية[1].

المؤسسات الأمريكية والأوروبية لم تكن معنية بتمويل مؤسسات مجتمع مـدني تقـوم بأنشطة وطنية تواجه من خلالها الاحتلال، حيث طلب المانحين الأمـريكيين مـن مؤسسـات المجتمع المدني الفلسطيني التوقيع على وثيقة تلتزم بمقتضاها المؤسسات بعد القيام بما من شانه دعم (الإرهاب) وهي تعتبر مقاومة إسرائيل عملا إرهابيا، وهذا وكان سلبيا من حيث تقلـيص التمويل الخارجي لبعض المؤسسات، أيضا صعوبة القيام ببعض الأنشـطة لقلـة الإمكانيـات وصعوبة التواصل مع الخارج، وتغيير أولوية العمل حيث باتت الأولوية لمواجهـة التـداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحصار بدلا من التفرغ للمهام التنموية الشمولية أو التفـرغ لمواجهـة الاحتلال[2].

---

[1] عمرو، أبو زياد: " **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص 89، 2000.

[2] ابراش، ابراهيم، " دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن القضايا الوطنيه"، 2012، موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332091

وهناك بالطبع عوامل أخرى أثرت في مواقف منظمات المجتمع المدني في موضوع التحول الديمقراطي كمدى تعبير هذه المنظمات عن المصلحة العامة في مواجهة المصلحة الفئوية أو السياسية لمنظمة بعينها، ومدى إيمان منظمة ما بمبدأ الديمقراطية والتزامها بممارسته، ومدى قدرة هذه المنظمة على الاعتماد على النفس دون الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي[1].

منظمات المجتمع المدني تؤكد رفضها لمبدأ التمويل الدولي المشروط سياسياً، وأنها معنية بالتمويل التضامني، وأنها ترفض أية شروط للتدخل في بنى المؤسسات الداخلية في إطار الحفاظ على مبدأ استقلالية العمل الأهلي، كما أكدت أنها معنية بالتكامل مع مؤسسات السلطة في تقديم الخدمات وأنها ليست بديلة عنها، وإشارة إلى حقها في الرقابة الأهلية والشعبية على الأداء العام في إطار آليات المساءلة والمحاسبة الشعبية والرسمية.

إلا أن المنظمات الأهلية لم تستطع في العديد من المرات تحقيق أهدافها بسبب الانشداد نحو المأسسة والحرفية والمهنية التي تتطلب عملاً نخبوياً، في ظل ضعف القوى السياسية الديمقراطية التي يمكنها القيام بالحشد والضغط، وفي ظل ضعف العلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني وتلك القوى باتجاه يسهم في خلق الحراك الديمقراطي المدافع عن مصالح الفقراء وحقوقهم وصيانة الحريات العامة[2].

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تكمن في أنها ليست حالة تقليدية من خلال وجود دولة ذات سيادة كمؤسسات راسخة يقابلها منظمات مجتمع مدني تستطيع التأثير في الحيز العام وآليات العمل الديمقراطي والسلمي، الأمر الذي يشير إلى أن الديمقراطية جاءت إطارا شكليا من أجل تأكيد شرعية الحكم عبر الانتخابات ووجود التعددية وحرية الرأي والتعبير والتجمع، ولكن في سياق الدور السياسي للسلطة بصورة رئيسية وتصوراتها لوظائفها وأدواتها التفاوضية لتحقيق أهدافها عبر إنشاء مقومات الدولة المستقلة، حيث كانت التصورات تشير إلى أن الانتخابات ووجود سلطة تشريعية وجهاز قضائي ستساعد على إقناع المجتمع الدولي بجدارة

---

[1] ابراش، ابراهيم، " **دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن القضايا الوطنيه**"، مرجع سابق.

[2] من وثائق شبكات المنظمات الأهلية، 2000،موقع بانكو، الموقع الإلكتروني، www.pango.net

شعبنا في الحكم وفي حق تقرير المصير في الوقت الذي أشارت التجربة أن الديمقراطية ليست شرطاً لتحقيق الدولة بقدر ما هو استجابة للاستحقاقات السياسية والأمنية لشروط العلاقة مع إسرائيل وهو ما برز لاحقاً من خلال الشروط الواردة في خارطة الطريق التي طرحها الرئيس بوش الأمريكي في العام 2002م، ومن خلال عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية الثانية 2006م[1].

عليه فإن الشعارات التي رفعتها بعض المنظمات الأهلية والمنتمية لفكرة المجتمع المدني حول البناء الديمقراطي من خلال وجود تشريعات وسياسات تعزز الديمقراطية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة، لم تحقق أهدافها رغم بعض الانجازات التي تحققت عن طريق التأكيد على مبدأ صيانة الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية السياسية، وذلك بسبب ضعف أداء المنظمات نفسها التي تحول جزء من قياداتها إلى شريحة نخبوية تفضل العمل المهني على العمل الشعبي، وطبيعة المرحلة الانتقالية والمتحولة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وتداخل مرحلة التحرر الوطني مع مرحلة بناء الكيان الوطني.

6.2.4 معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في فلسطين

لا يمكن إحداث التحول الديمقراطي في ظل غياب دولة منقوصة السيادة، ولا تستطيع تحقيق المنجزات التي تحققها الأنظمة والبلدان راسخة التحول الديمقراطي، فنحن بحاجة إلى مناقشة معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.

1.6.2.4 الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل

تشكلت السلطة الفلسطينية في العام 1994م بفعل اتفاق أوسلو، وبالتالي فقد كانت محددة بقواعد وشروط مقيدة، كما أن هذا الاتفاق لم يستند إلى خطة ملزمة بانسحاب الجيش الإسرائيلي من حدود 1967م، كما أجل القضايا التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية إلى مفاوضات الحل

---

[1] أبو رمضان، محسن. – مقال بعنوان " **المنظمات الأهلية بين الإغاثة وضمان الحقوق**"، جريدة الأيام، 2005/3/30، ص15.

النهائي، وهي: القدس، اللاجئون، الحدود، المياه، المستوطنات، واعتمد سياسة الحلول الجزئية والمنقوصة بالتعامل مع الأراضي المحتلة كأرض متنازع عليها. وعليه استغلت إسرائيل هذا الاتفاق عبر فرض المزيد من العراقيل تحول دون قيام نظام ديمقراطي في فلسطين، حيث فرضت المزيد من الوقائع الاستيطانية على الأرض، وتعاملت مع الاتفاق على أساس أمني دون ربطه بأي أفق سياسي يقود إلى سيادة بما ترتب على ذلك من استحقاقات ستؤدي إلى اصطدام مكونات المجتمع الفلسطيني بعضها ببعض وصولاً إلى إضعاف وحدته الوطنية.

إن وضعية السلطة القانونية المستمدة من اتفاق أوسلو، وليس من مقومات الدولة المستقلة، وضع علامات من الشك على قدرة السلطة على إقامة نظام ديمقراطي في فلسطين، بمعزل عن تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي والدول المانحة التي أصبحت تقوم بدورها باتجاه تمويل ودعم السلطة، عوضاً عن مسؤولية الاحتلال الذي يفترض أنه مازال مسئولا قانونياً عن المناطق الفلسطينية رغم توقيع اتفاق أوسلو[1].

إن الاتفاقات المعقودة مع الجانب الإسرائيلي لم تعط السلطة الفلسطينية الصلاحيات، من حيث عدم قدرتها على السيطرة والتحكم بالموارد والحدود والمعابر، وإتباع الحلول الجزئية المنقوصة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التشريعات والسياسات التي تسنها السلطة التشريعية والتنفيذية بما لا يتعارض مع توجهات الاحتلال، هذه الأمور تعيق عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

2.6.2.4 الاحتلال الإسرائيلي

الحياة السياسية الفلسطينية كثيرا ما ارتهنت منعطفاتها الجوهرية بالتداعيات الإقليمية والدولية من حولها، وإن لإسرائيل دوراً مميزاً في التأثير سلباً على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

[1] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

أثرت إسرائيل على التطور السياسي الفلسطيني بعامة، والتحول الديمقراطي الفلسطيني بخاصة، سواء تعلق الأمر بالتدخل المباشر أو غير المباشر، إذ لم تترك إسرائيل في الرحاب الفلسطينية مؤسسات سياسية على الإطلاق إلا وعرقلت مسيرة تطورها، فقد أثرت إسرائيل على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من خلال عدة أمور، منها:

1. الاتفاقات الإسرائيلية-الفلسطينية فيها كثير من الأمور التي لها تداعياتها عبر فرض المزيد من العراقيل تحول دون قيام نظام ديمقراطي في فلسطين، فهناك قيود مفروضة على النظام السياسي الفلسطيني، على الرغم من أن أتفاق أوسلو في البند الثالث ينص على " تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية"، إلا أن إسرائيل لا تريد أن تنجح التجربة الديمقراطية الفلسطينية، كما أشار أحمد نوفل إلى أن " إسرائيل لا تريد أن تظهر الفلسطينيين للرأي العام العالمي، بأنهم يستحقون الاستقلال"[1].

2. تشجع إسرائيل قمع قوى المعارضة التي ترفض مسار التسوية معها في الجانب الفلسطيني، وقد أعلنت بصراحة أن وصول قوى المعارضة وعلى رأسها (التيار الإسلامي) إلى سدة الحكم في النظام الفلسطيني، داخل مناطق الحكم الذاتي بخاصة، سوف يدفعها إلى التخلي عن مسار التسوية برمتها[2]. نستنتج من ذلك أن إسرائيل تحرض على حرية التنظيم والحركة السياسية في الجانب الفلسطيني، وأيضاً دفع ذلك إلى اقتتال داخلي على خلفية التعاطي المختلف بين فرقاء السياسة الفلسطينية مع السياسة الإسرائيلية.

3. لم ينتج عن فترة الاحتلال الإسرائيلي أية تقاليد ديمقراطية فلسطينية، وليس من الممكن أن تكون الديمقراطية الإسرائيلية مصدرا لإلهام الفلسطينيين، بفعل ازدواجيتها في التعامل، ديمقراطية لليهود الإسرائيليين، وقمع ضد الفلسطينيين. كما أن الاحتلال الإسرائيلي الممتد

---

[1] نوفل، أحمد: " تجربة الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، موقع دمشق للدراسات النظرية، 2007 الموقع الإلكتروني، http://www.mokarabat.com

[2] اليمني، أوسان: " المقاومة الإسلامية و مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، موقع عرب نيوز، الموقع الإلكتروني، http://alarabnews.com/alshaab/GIF/12-12-2003/Osan.htm

زرع تقاليد العنف في العقل الفلسطيني وشوه شخصية الفلسطيني عبر ممارسته القمعية ضدها[1].

منذ زمن طويل، فسرت الحكومات الإسرائيلية رفضها إقامة دولة فلسطينية بسبب غياب الديمقراطية عند الفلسطينيين، اليوم يصعب تصديق أن ثمة رئيس دولة واحداً لم يفهم بعد أن مشروع إسرائيل الاستيطاني في الضفة الغربية، الذي تشجعه وتموله وتحميه سراً الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وكذلك الجيش الإسرائيلي، لا يهدف إلاّ إلى تأمين سيطرة إسرائيل الدائمة على فلسطين من البحر المتوسط حتى الحدود الأردنية. حتى أن المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، التي لم يمضِ كثير من الوقت على تعهدها بدعم ألمانيا الثابت لإسرائيل في سعيها إلى الأمن، أخبرت رئيس الوزراء الإسرائيلي أن أحداً لن يصدق أقوال "إسرائيل" عن اهتمامها بتحقيق السلام[2].

إن الحياة السياسية الفلسطينية كثيراً ما ارتهنت بمنعطفات جوهرية، ومن أبرز هذه المنعطفات قيام إسرائيل بوضع العوائق للحيلولة دون قيام نظام ديمقراطي في فلسطين، إذ أثرت إسرائيل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الساحة الفلسطينية، من خلال قمع قوى المعارضة التي ترفض مسار التسوية معها، وقيامها ببناء جدار فصل عنصري بطول 850كم، أدى إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وإعاقة تنقلاتهم.

3.6.2.4 الموقف الدولي

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وهي ملزمة في قراراتها وفق المواثيق الدولية، وبالتالي فإن اعتمادها على المساعدات الخارجية ومن الدول المانحة وارتباطها بالخارج، يحد من قدرة السلطة على ممارسة الديمقراطية بمعزل عن تأثيرات الدول المانحة التي أصبحت تقوم بدورها باتجاه تمويل ودعم السلطة، مما يحول دون بناء دولة مستقلة.

---

[1] الأزعر، خالد: "**النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1997، ص 61.

[2] سيغمان، هنري: "ثورات الديمقراطية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، 29-3-2011، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، الموقع الإلكتروني، http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=102019

إن القيود المفروضة على السلطة بحكم اتفاق أوسلو واعتماديتها الرئيسة علـــى درجـــة مساعدات الدول المانحة والمجتمع الدولي أضعفت من قدرتها علـــى المنـــاورة والاســـتقلالية، وبخاصة إذا أدركنا أهمية تلك المناورة والاستقلالية في ظل اســـتمرارية إســـرائيل بسياســـتها الاحتلالية عبر فرض الوقائع الجديدة على الأرض: تهويد القدس، وبناء جدار الفصل العنصري، والاستمرار بالنشاط الاستيطاني، وإقامة نظام من المعازل والكنتونات، وفرض الحصار والعزلة على قطاع غزة؛ حيث تفتقر قيادة السلطة إلى خطة بديلة أو موازية ولاسيما في ظل الانقســـام السياسي والجغرافي القائم بين الضفة والقطاع ومحاولة إسرائيل الاستفادة منه عبر تبديد مقومات المشروع الوطني، وهدم وحدة الشعب والأرض والهوية، وسد آفاق قيام دولة مستقلة ذات طابع ديمقراطي والتي تكون هي العنوان للهوية الوطنية في إطار سياسة إسرائيل المبنية على التفتيت والتجزئة[1].

موقف المجتمع الدولي ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية مـــن نتـــائج الانتخابـــات التشريعية الثانية العامة التي جرت في العام 2006م، والبدء في مقاطعتها لحكومة حركة حماس، وذلك عبر وضع شروط للاعتراف بها والمجسدة بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والاتفاقـــات السابقة التي وقعتها قيادة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل وذلك من أجل البدء بالتعامل مع حركة حماس والحكومة التي ترأسها، يعكس هذا الموقف مدى الازدواجية في المعايير التي يمارســـها المجتمع الدولي، وما ترتب على المقاطعة من احتجاز لأموال الســـلطة الفلســـطينية مـــن قبـــل إسرائيل وتوقف دعم المجتمع الدولي لخزينة السلطة التي أصبحت المشغل الأكبر بعـــد إغـــلاق سوق العمل في إسرائيل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب أعداد واسعة من الباحثين عن العمل، خلق أزمة مالية طالت موظفي القطاع العام وأثرت علـــى تنفيـــذ المشـــاريع الإنتاجيـــة والتنموية، وهذه الأمور تؤكد مدى التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني، الأمـــر الـــذي يشـــكك بالادعاءات حول الحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المواطنين في الاختيار الحر[2].

---

[1] المصري، هاني: مقال يعنوان" **المطلوب قرارات تاريخية جريئة**"، **جريدة** الأيام، 25-3-2008، ص22.

[2] كيالي، ماجد: "مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة"، موقع عرب 48، 2008، ص 22، الموقع الإلكترونـــي، http://www.arabs48.com/

وما يعزز ما ذكرناه بيان الرباعية الذي عقد في لندن بتاريخ 2008/5/2 حيث أشار البيان إلى استمرارية دعم السلطة في الضفة الغربية على قاعدة تنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية بينما أشار لأهمية استمرارية المساعدات الاغاثية والإنسانية لقطاع غزة، في موافقة ضمنية على حالة الإغاثة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة بدلاً من الإنتاجية والتي تتطلب فتح المعابر والتبادل التجاري وحرية الحركة وإدخال المواد الخام[1].

ضخ المساعدات المالية للسلطة، وزيادة التعهدات بتقديم المساعدات المالية لهذه الحكومة عبر مؤتمر باريس الذي عقد على أثر الاجتماع الدولي في انابولس في العام 2007م بهدف تشجيع قيادة السلطة للسير وفق خطة خارطة الطريق ومسار المفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل، يعكس مدى تسييس التمويل ومدى تدخل المجتمع الدولي في البنية الداخلية للسلطة التي أصبحت تعتمد بصورة كبيرة على تلك المساعدات التمويلية الدولية الأمر الذي يجبرها على عدم القدرة على اتخاذ قرارات معاكسة مع التوجه الدولي والذي عادة ما يدعم إسرائيل بوصفها جزءا من السياسة الكونية المرتبطة بالمصالح الرأسمالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وعليه فإن التدخلات الخارجية الدولية جسدت دوراً رئيساً ومباشراً في إعاقة التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، المجتمع الدولي كشف ازدواجية المعايير التي يمارسها، حيث لم يقم بالاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العام 2006م، والتي شهد العالم بأنها شفافة ونزيهة، وجرت في ظل حصار وعدوان من قبل الاحتلال، وهذا الأمر عكس حقيقة اعتماد السلطة على البعد الدولي سياسياً ومالياً وعدم الاكتراث كثيراً للرأي العام المحلي، وإبراز السلطة بطابعها المنكشف والمتأثر بتوجهات وضغوط المجتمع الدولي، أكثر من الاستجابة لمطالب المجتمع، وهذا من شأنه أن يعيق تحقيق التحول الديمقراطي في فلسطين.

---

[1] حملة تضامنية مع غزة في أوروبا–بيان مندد بالحصار ومسيرة شموع–لندن–إنسان اون لاين بتاريخ 2008/1/23.

[2] كيالي، ماجد: "**مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة**"، مرجع سابق ص 118.

4.6.2.4 الفئوية السياسية والعشائرية

الثقافة الفلسطينية تتكون من الأبعاد العشائرية والفئوية، لأنها تعتمد علـــى الحمولـــة أو الحزب السياسي الأكبر في تحديد موازين القوى، وبذلك تتجاوز مفاهيم المواطنة المتساوية التي تعززها المجتمعات الحديثة والمستندة إلى أن جميع المواطنين متساوون، فالثقافة الســـائدة هـــي ثقافة الطبقة الاجتماعية السائدة.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحريـــر الفلســـطينية تعتمـــد مبـــدأ المحاصصة "الكوتا" الفصائلية، وذلك في ظل غياب الانتخابات بسبب سرية العمل الفلســـطيني المتواجد بالشتات، وقد استمر العمل بهذه الطريقة حتى جـــرت الانتخابـــات الأولـــى للمجلـــس التشريعي في العام 1996م، حيث فتحت آفاق لإمكانية وجود حالـــة مـــن التعدديـــة السياســـية الحزبية، على الرغم من مقاطعة الحركات الإسلامية لهذه الانتخابات بسبب ارتباطهـــا باتفـــاق أوسلو.

وعليه فقد انتقلت ظاهرة العشائرية من الحالة العائلية إلى الحالة السياسية، وقد استخدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بعد ذلك بعض الأساليب التي أسهمت فـــي تفتيت بعض القوى السياسية وبخاصة حركة حماس عبر سياسة الاعتقال، ومن أجل ذلك تصبح علاقة التنافس بين الأحزاب مرتبطة بالمصالح الفردية إضافة إلى الاختلاف في الرؤى والبرامج الفكرية السياسية، الأمر الذي يحتم أن يأخذ مسار التنافس طابع الصراع الفئوي الضيق القريب من الصراعات التي تخوضها البنى العشائرية، وهذا ما يفسر الصراع الذي يأخذ أشكالا حـــادة وضارية قد تصل حد الحسم العنيف في بعض الحالات، كما حدث في الحالة الفلسطينية[1].

لقد برزت الفئوية السياسية من خلال تجربة اتفاق مكة التي كرست الثنائية والمحاصصة بين الحزبين الكبيرين فتح وحماس، ولم تتم مراعاة باقي القوى والفعاليات كما لم يتم التركيـــز

---

[1] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

على أسس مهنية تعمل على إعادة صياغة المؤسسة الفلسطينية على أسس الإنسان المناسب في المكان المناسب في تجاوز هؤلاء للعلاقات الفردية لصالح الكفاءة المهنية[1].

أشار بسام الصالحي إلى أن المشكلة تكمن في التربية الفئوية العالية في الأحزاب السياسية الفلسطينية، والتربية التي تبنى على التقليل من شأن الآخر، في ظل غياب تربية حزبية تحترم الرأي الأخر، وهناك حالة من العنف في جميع الفصائل وخاصة الشمولية منها، والسبب في ذلك وجود مشكلة فئوية تعمل على التقليل من الآخر وإعلاء شأن الحزب على حساب التنظيمات الأخرى والقضايا الوطنية[2].

الديمقراطية تشترط نبذ العنف وتتطلب حل التناقضات والخلافات عبر آليات انتخابية، إلا أن القبلية والتي عززت ظاهرت الفئوية السياسية في الحالة الفلسطينية قد هدمت شروط الديمقراطية، ودفعت الأمور إلى حد التصادم والاقتتال والصراع الدموي المسلح.

5.6.2.4 أزمة الثقافة السياسية

الاحتلال الإسرائيلي من العوامل الرئيسية في التأثير على الثقافة السياسية الفلسطينية، وذلك بسبب ما تركه من تشويه وضعف لمختلف جوانب الحياة الفلسطينية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أثرت على المجتمع الفلسطيني.

الاحتلال ترك عبئاً نفسياً ثقيلا تمثل في الإحساس بالضعف والمهانة والإحباط، فالخضوع لقمع الاحتلال عمَّق لدى الفلسطينيين شعوراً عميقاً بالإهانة مما أنعكس على سلوكهم السياسي، فالتهديد المستمر للأرض، وتقطيع أوصالهم، وتقسيم الفلسطينيين إلى جيوب سكانية مبعثرة، فهذا الأمر لم يؤثر على البنى الاجتماعية والاقتصادية فقط، بل أدى إلى تحقق قاسٍ ومؤلم بأن التوقعات السياسية الفلسطينية لا بد أن تبقى متواضعة طالما بقيت الحالة الفلسطينية

---

[1] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

[2] الصوالحي، بسام: " التربية الحزبية في الأحزاب الفلسطينية"، 2010، موقع وكالة وطن للأنباء، الموقع الإلكتروني، http://wattan.tv/ar/video/74463.html

على تلك الدرجة من الانكسار والضعف[1]. هذا الوضع الذي خلفه الاحتلال في المجتمع الفلسطيني أدى وما زال يؤدي إلى تشويه مجمل المفاهيم ذات العلاقة الحميمة مع الديمقراطية، كالمواطنة، والهوية، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

الحالة الفلسطينية الداخلية، والتي تلت إنشاء السلطة الفلسطينية تمثل الآن الحيز الذي أصبح من خلاله يتجلى التأثير السلبي الناجم عن عدم الشعور بالقدرة على التأثير على النظام السياسي لدى الفلسطينيين، فشعور قطاعات واسعة منهم بعدم إمكانية التأثير على مجرى الحياة السياسية، وعدم إمكانية التأثير في صنع القرارات مهما كانت مهمة وعدم جدوى النقد مهما كان بنّاءً ونزيهاً، يضعف من ثقافة المواطن ويضيق الخناق عليه، مما يؤدي إلى ابتعاد المواطن عن الحياة السياسية[2].

إن الثقافة المساندة للديمقراطية لكي تتحقق بشكل فاعل، بحاجة لأن يشعر المواطنون بامتلاك القدرة على التأثير في صنع القرار وعلى النظام السياسي القائم، لإحداث التغير السياسي نحو مجتمع يتمتع بسمات الديمقراطية الفاعلة.

6.6.2.4 أزمة التعددية السياسية

التعددية السياسية تعني وجود تنوع في الأطر الأيدلوجية والمؤسسات والممارسات الاجتماعية، وفي هذا الإطار تتولى التعددية السياسية اهتماما مميزا للأحزاب والتنظيمات السياسية وجماعات المصالح، وعملية تداول السلطة عبر وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن مسار المجتمع وأهدافه، وغالباً ما يتم التعبير عن هذا التصور من خلال وجود أكثر من حزب أو قوة سياسية.

---

[1] الزبيدي، باسم: "**الثقافة السياسية الفلسطينية**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003، ص 25.

[2] المرجع السابق.

مارس الشعب الفلسطيني التعددية السياسية والحزبية في وقت مبكر من القرن الماضي، وعبْر مراحل سياسية متتالية، إلا أن هذه التعددية كانت في ظل النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال من ناحية، وفي غياب سيادة وطنية وسلطة سياسية فلسطينية من ناحية ثانية. أما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فقد بدأت مرحلة سياسية تختلف عن المراحل السابقة، حيث نشأت سلطة سياسية فلسطينية، وإن لم تكن ذات سيادة كاملة، وأصبح المجلس التشريعي الفلسطيني صاحب صلاحية سنّ التشريعات الوطنية[1].

المؤسسات السياسية التي تبلورت في فلسطين، حملت في طياتها السمات الوراثية الاجتماعية الغائرة معيدة بذلك إنتاج العصبيات العشائرية والجهوية أو الفئوية التي أخفقت في اختراق البنية الاجتماعية والسياسية، بحيث لم يترتب على وجودها تحقيق ما يعرف بحالة " الالتحام الوطني. "التي لا تعني إلغاء الفوارق بين التوجهات السياسية، إذ يتعارض ذلك مع التعددية الديمقراطية"[2]. مما يفهم منه أن التعددية في فلسطين لم تكن انعكاساً لتطور أصيل في الفكر السياسي، ولم تكن تعبيرا عن وضعية تحديث اجتماعي – اقتصادي، وأنها لم تسهم في إجراء نقلة نوعية على صعيد الممارسة الديمقراطية.

وعلية فإن الحالة الفلسطينية تعاني من الشكوى المستمرة من تقهقر دور المؤسسات في صناعة القرار، وانتشار عدوى إدارة الخلاف بالتصادم الذي يصل إلى حد الاقتتال والصراع الدموي المسلح، وغياب الاحتكام إلى ضوابط تنظيمية وعدم الاهتداء بالحوار السلمي وروح التسامح، وشيوع روح الشللية والجهوية والروابط العائلية والموالاة الشخصية، كأسس للاختيار والتصعيد القيادي عوضاً عن الخيار الأيديولوجي والسياسي، الأمر الذي عزز البيروقراطية الإدارية، وشكل أزمة تجاه التعددية السياسية في فلسطين، أدت إلى عزوف القوى المشبعة بروح الديمقراطية عن النظام وابتعاد الجمهور عن المشاركة فيها مما أعاق عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك جمود عملية تداول السلطة.

---

[1] عيسى، حنا: "الأحزاب السياسية في فلسطين..أنظمة وقوانين"، 2013، موقع شبكة فلسطين الإخبارية، الموقع الإلكتروني، www.pnn.ps/index.php/ideas/67612–الأحزاب–السياسية–في–فلسطين–أنظمة–وقوانين

[2] غليون، برهان: " الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الصحيفة الإلكتروني المستقبل العربي، 1990، ص 29، الموقع الإلكتروني، /http://www.almustaqbal-a.com

7.6.2.4 الأوضاع الاقتصادية

الأنظمة التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، هي تلك التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتــداول القــوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع.

الأمر في الحالة الفلسطينية يتعلق بطبيعــة الخيــار الفلســطيني للنظــام الاقتصــادي والاجتماعي، وتداعيات التبعية التي يبدأ من عندها النظام فــي شــق طريقــه، وأدوار القــوى الاجتماعية المنتظر تطورها في رحابه.

اندلعت الانتفاضة الثانية إثر فشل مفاوضات قمة كامب ديفيد في تموز من العام 2000م في الاتفاق على صيغة التسوية النهائية، وقد استغلت الانتفاضة من قبل الحكومة الإسرائيلية من أجل تمرير إجراءات تهدف إلى شل الاقتصاد الفلسطيني، وتتمثل هذه الإجراءات بتجزئة مناطق الضفة الغربية وحصار مشدد على قطاع غزة، وفرض قيود مشددة على الحركة منــه وإليــه، واعتماد سياسة الاغتيال والاعتقال، كما بدأت حكومة شارون في العــام 2002م ببنــاء جــدار الفصل، الذي أقيم الجزء الأكبر منه على أرض الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى رفع نســبة البطالة والفقر بين الفلسطينيين إلى معدلات قياسية.

من الواضح أن الخيار حسم لتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي فيما يعــد نوعا من التبعية بسبب الاتفاقات الناجمة عن اتفاق أوسلو، وفي حالة الهشاشة الاقتصادية الذاتية الفلسطينية، والاعتمادية المتوقعة على الخارج والجوانب الريعية عموما، قد ينشــأ نمــط مــن العلاقات تكون فيه القوى الاجتماعية، القطاعات الأفقر بخاصة، أكثر خضوعا للعمل في إطــار ما تحدده السلطة أو النظام، مما يجبرها على الانصياع لخيارتها[1].

أبقت القيود التي فرضت على السلطة الفلسطينية في اتفــاق أوســلو وفــي الاتفاقيــات اللاحقة، ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وأصبح المجتمع الفلسطيني عرضــة

[1] الأزعر، خالد: " **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، مرجع سابق ص 116.

للضغوطات الإسرائيلية، وجعلتهما هدفا للابتزاز السياسي، وكان آخرها الحصار المالي الـذي فرض على الحكومة الجديدة التي شكلت في العام 2006م.

لقد قادت السياسة الإسرائيلية إلى وضع 54% من الأسر في الضفة الغربيـة وقطـاع غزة، في العام 2004 تحت خط الفقر، ووضع 44% من الأسر في براثن فقر الدخل الشديد (أي لا يستطيع تلبية حاجة الأسرة من المأكل والملبس والمأوى)، كما تبين المعطيـات الإحصـائية ارتفاع معدلات البطالة في أراضي السلطة الفلسطينية من 10% في الربع الثالـث مـن العـام 2000 (7.5% في الضفة الغربية و 15.5% في قطاع غزة) إلى 23% في صيف عام 2005، وارتفاع معدلات الفقر (وفق حساب الدخل وليس الاستهلاك الفعلي) إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما بين 1999 و2005[1].

الاعتماد على اقتصاد ضعيف، محدود الموارد، غالبا ما ينتج عنه تضخم قطـاع عـام بيروقراطي لا ينتج، مما يزيد التنافس على الموارد، وفي الحالة الفلسـطينية هنـاك مجـالات لاستخدام المحسوبية وتشجيع جماعة فلسطينية ضد أخرى، مما يـؤثر فـي تصـدع البنيـان الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي، ولا يمكن لمثل هذه البيئة أن تفرز نظاما ديمقراطيا[2].

شكل ما جرى من تفتيت اقتصادي واجتماع ومن عزل جغرافي ومن سياسـة التمييـز العنصري خطراً على المجتمع الفلسطيني، ونتج عن هذه الإجراءات تراجع في دخـل أغلبيـة الأسر الفلسطينية، وعدم قدرة هذه الأسر على الوصول إلى الخدمات الأساسية (صحة، تعلـيم)، وطالت الخسائر الناتجة عن الحصار والإغلاق أغلبية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني.

إن المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني، أدى إلى حدوث تفاوت اقتصادي كبير بـين أفراد المجتمع، وأن هذا التفاوت أثر على عملية التحول الديمقراطي، بسـبب وجـود تفـاوت اقتصادي أدى لانشغال المواطن الفلسطيني في البحث عن متطلبات الحياة وإهمـال المشـاركة السياسية من أجل تنمية المجتمع الفلسطيني.

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني، ماس، **المراقب الاقتصادي**، عدد رقم 11، 2004،

[2] المرجع السابق.

8.6.2.4 الفساد السياسي

انعدام الثقة في المعايير المؤسسية والمؤسسات يؤدي غالبا إلى عزوف الأفــراد عــن النظام والالتجاء إلى الولاءات المفتتة للوجود الاجتماعي والسياسي على أسس عائلية وفئويــة، وهذا يؤدي إلى شخصنه العمل والقيادات، وقصور الطاقة المؤسسية التنظيمية عن أداء وظائفها، ويقود إلى إطالة قامة القيادات (الزعامات) على حساب المؤسسات، وصولاً إلى ربــط النظــام السياسي بشخص زعيم واحد في القمة.

ظهر الفساد في فلسطين مع تأسيس السلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو عــام 1993، حيث كان الانتقال من حالة الشرعية الثورية الذي مثلته الثورة الفلسطينية إلى ما يفتــرض أنــه سيكون شرعية السلطة أو المؤسسات، ومن هنا بدت سائر مظاهر الفساد وبصور تناقض قــيم وأخلاق الثورة التي توقفت رسمياً بتوقيع اتفاق أوسلو، حيث أسست لبيئة حاضنة للفساد دعمهــا وفاقمها إسناد أجنبي وإسرائيلي، وتنوعت مظاهر الفساد السياسي والإداري تمثل فــي إغــراق مؤسسات مدنية وأمنية بعشرات الآلاف من الموظفين الموالين للحــزب الــذي أقــام السـلطة، وظهرت فئات اجتماعية عبارة عن جيش من الموظفين البيروقراطيين غيــر المنتجــين بيــنهم الآلاف ذوي المناصب العليا، وفي جانب آخر ظهرت أنواع أخرى من الفساد وهو مــا يتعلــق بالجانب الوطني، وتمثل في تزايد حالات بيع الأراضي والعقارات لإسرائيليين، وكذلك ظهــور حالات من الفساد الأمني بالتخابر والتعامل مع أجهزة الأمن الإسرائيلية ولعل اغتيــال الــرئيس الراحل ياسر عرفات من مظاهر ذلك النوع من الفساد[1].

أظهر أكبر مقياس للفساد على مستوى العالم للعام 2013، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع مؤسسة أمان (الفرع الوطني للمنظمة)، أن 85% من الفلســطينيين أفــادوا بأهمية وتأثير استخدام العلاقات الشخصية (الواسطة والمحاباة) في الحصول علــى الخــدمات

---

[1] مفارجــة، محمــد: "الفســاد فــي فلســطين"، وكالــة مــيلاد الإخباريــة، 2013/12/3، الموقــع الإلكترونــي، http://milad.ps/arb/news.php?maa=View&id=67580

العامة[1]. مما يؤدي إلى فقدان النزاهة في أداء الوظائف العامة من خـلال الرشـوة والمحابـاة وغيرها. يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فهو على الصعيد السياسي يهدم الديمقراطية والحكم السليم بإيجاد حالة من الفوضى وغياب العدالة.

وعليه فهذه السمات الغالبة، أبعدت الحياة الفلسطينية عن المؤشرات المعروفة والمطلوبة غالباً للأداء الديمقراطي، فاستمرارية هذه السمات بدون ضوابط تؤدي إلى حالة من التشـرذم، وإدارة المؤسسة بروح الحزب أو العائلة، يؤدي إلى غياب التخصص ونمط القيـادة والتسـيير القانوني، ويعيق تحقيق التحول الديمقراطي.

9.6.2.4 الانقسام الفلسطيني

الانقسام الفلسطيني الذي جرى في العام 2007م بين حركتي فتح وحماس يعد من أخطر وأشد الأمور التي أثرت على القضية الفلسطينية، وعلى وحدة الفلسطينيين وتحقيـق تطلعـاتهم وحقوقهم المشروعة في إقامة دولة مستقلة، وذلك بسبب التوترات الحادة التي حصلت مـا بـين الحركتين بعد الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006م، وانتهى هذا الخلاف بانقسـام بـين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية.

هناك عوامل كثيرة قادت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الانقسام والتنازع والاختلاف، منها: عدم قدرة الحركة السياسية الفلسطينية على إيجاد الوسائل المناسبة لإنهاء الارتباك القـائم في تحديد طبيعة المرحلة السياسية التي بصددها، وعدم الاتفاق على إستراتيجية موحـدة تجـاه مهام المرحلة، والدور السلبي للحركات والتنظيمات السياسية في عدم مأسسة نظام ديمقراطـي، وعدم إمكانيتها إشاعة الروح الديمقراطية في الحياة الداخلية الحزبية، وغياب آليـات الحـراك الديمقراطي، وهشاشة المؤسسات السياسية المرجعية، والاعتماد على المساعدات الخارجية.

العوامل التي رسّخت واقع الاختلاف والانقسام الفلسطينيين، فتكمن أساساً فـي غيـاب ذهنية حركة التحرر الوطني، وطغيان ذهنية وعلاقات السلطة، وتآكل المجال الاجتماعي، فـي

---

[1] استطلاع عالمي: فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي، رام الله، موقع وكالة معا الإخبارية، 2013، الموقع الإلكتروني، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=612361

مقابل صعود ظاهرة المتفرغين في الأجهزة السلطوية، وكما يمكن أن نسجل ضمن هذه العوامل انصراف الطبقة الوسطى -وضمنها المثقفون- عن البنى الفصائلية السائدة، وكلهـا تحـولات أفضت إلى نكوص المشروع الوطني[1].

إن طبيعة البنى الفصائلية في حالة مريعة من النكوص، فبينما كانت هذه البنى تقوم على التعددية في تمثيلها وعلى أرضيّة واسعة من التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية، إذا بهـذه الأرضيّة تتقلص اليوم -لأسباب ذاتية وموضوعية- إلى استقطاب حاد بين اتجاهين أو تيـارين (فتح وحماس)، أي التيار الوطني العام والتيار الديني (بمعناهما الضيق)، ثمة وجه آخر للأزمة الوطنية الفلسطينية ويتمثل في هشاشة الكيانات السياسية المعارضة وعدم امتلاكهـا مشـروعا وطنيا بديلا مناسبا، وعدم تقديمها لنفسها كنموذج مغاير في قيادة وإدارة الوضع الفلسطيني[2].

وعليه الساحة الفلسطينية تعاني من عدم قدرتها على البت في إستراتيجية الخلاص مـن الاحتلال وبناء دولة مستقلة، وهذا كله بسبب انعدام الفاعلية في المكونات السياسـية، وتراجـع مشروع التحرر الوطني لدى القيادة والمعارضة معاً، بالإضافة إلى دور الاحتلال الإسـرائيلي الذي يقوم بوضع العراقيل لإبقاء الساحة الفلسطينية في حالة من التشرذم.

3.4 تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

1.3.4 مقدمة

المشاركة السياسية نَبْضُ الحَياة الديمقراطية باعتبارها الفعل الذي يمكن من خلاله تدعيم الديمقراطية وتعزيزها، وهي أحد المقومات الرئيسة للديمقراطية المؤثرة والفاعلة، كمـا أنهـا تعكس مدى ممارسة الديمقراطية وما يحيط بها من ظروف وتحديات، ولكن المشاركة السياسية التي تقتضيها الديمقراطية هي تلك المشاركة المنظمة والواعية والتي تتميز بالإيجابيـة، والتـي تكون المشاركة السياسية فيها أكثر حيوية كلما كان النظام السياسة هادفا إلـى تأسـيس حيـاة

[1] كيالي، ماجد: "الأزمة الوطنية الفلسطينية تتطلب أكثر من مصالحة"،2010، موقـع الجزيـرة، الموقـع الإلكترونـي، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-f8ca89f67002

[2] المرجع السابق.

ديمقراطية داخلية أكثر، حيث يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية.

المشاركة السياسية لها مفهوم واسع لا يقتصر على المشـــاركة فـــي الانتخابـــات بـــل المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهدف المشاركة إلـــى التأثير على القرارات والسياسات الإستراتيجية العامة، إضافة إلى اختيـــار الحكـــام وأعضـــاء المؤسسات التمثيلية، لخدمة الصالح العام.

أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، مرّت ولا تزال تمرّ بمجموعة من المعيقات تحول دون ظهور مشاركة سياسية فاعلة ومؤثرة تدعم الخيار الديمقراطي في فلسطين، وفي هذا الإطار ينبغي معالجة تأثير أزمة المشاركة السياســـية علـــى عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

2.3.4 سمات الأزمة التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

تمرّ المشاركة بمجموعة من المعيقات تحول دون ظهور مشاركة سياسية فاعلـــة ومـــن النمط القادر على مساندة الخيار الديمقراطي في فلسطين، حيث أن المشاركة السياسية لا تـــزال تتسم في فلسطين بمجوعة من المعيقات، ومن هذه المعيقات ما هو نتـــاج للظـــروف الراهنـــة المرتبطة باتفاقيات أوسلو وبإنشاء السلطة الفلسطينية، وما نتج عن هذه التطورات مـــن نتـــائج ومعطيات. لذلك لا بد من الإشارة إلى سمات أزمة المشاركة السياسية في سياق ما تفرضه من تحديات أمام خيار عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

من أهم سمات انخفاض مستوى المشاركة السياسية ودرجتها، والتي يمكـــن ملاحظـــة تجلياتها في مختلف مجالات الحياة السياسية الفلســـطينية ولـــدى مختلـــف الطبقـــات والفئـــات الاجتماعية، نذكر منها[1]:

[1] الزبيدي، باسم: " **الثقافة السياسية الفلسطينية"**، مرجع سابق ص121 .

- هناك حالة من السلبية السياسية تسيطر على الجمهور، وتأخذ أشكالا مختلفة، ومنهـا عـدم الاقتناع بضرورة المشاركة وجدواها، وغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، وما يصاحب ذلك من عزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية.

- عدم اقتناع المواطنين بضرورة المشاركة واستهتارهم بها، نتيجـة للتهمـيش والإقصـاء لقطاعات شعبية واسعة، الأمر الذي عزز لديها مع الزمن الشك والريبة تجاه الغايـة مـن المشاركة السياسية. فالقرارات السياسية الصغيرة منها والكبيرة، بقيت حكراً على عدد قليل من الأفراد، وبقيت الجماهير مغيبة ومستثناة.

- غياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، يأتي إثر حالة من الشـعور باللاجـدوى واللاقـوة واللامعنى إزاء الحياة السياسية وما تفرضه من تحديات. فهناك اليوم حالـة واسـعة مـن العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية، وذلك لصالح مختلف أشكال الانتماء الأخرى، أو التي يمكن تسميتها مدنية كالعضوية، والتي تعيق تطور المفاهيم والبنى الديمقراطية. أمـا السلبية المترتبة على غياب الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بشكل عام، فتتمثل في جعـل طريق الديمقراطية وعرا وشاقا إن لم يجعل من السلطوية قدراً محتوماً.

- غياب الشعور بالمبادأة والمبادرة تجاه القضايا العامة على الرغم من أن ذات الشعور نـراه وافر الحضور في صفوف الجمهور، كما في صف النخبة عندما يتعلق الأمر بمكاسب أنانية تعود بنفع ضيق.

- غياب التقاليد المؤسسية في الحياة السياسية الفلسطينية، وقد أدّى هذا الغياب إلى شخصـنه السلطة السياسية وجعلها متوحدة مع الشخص، ودفع بها لأن تكون رهناً للنزوات ومعفاة من المساءلة والمحاسبة.

اكتسبت السلطة في السياق الفلسطيني معنى مماثلا لما هو سائد في البلدان العربية، حيث ينظر لها، على أنها " ليست للحكم من حيث ما هو وظيفة، وإنما لصيقة بالحـاكم تـدور معـه

وجوداً وعدماً، كمالاً ونقصاناً"[1]. فالحاكم هو الأب العطوف والقائد الحكيم وصانع القرارات، الأمر الذي يعني أنه صاحب الإنجازات والنجاحات، كما أنه هو مَن يراقب السلطات، ما يعني أنه فوق المساءلة وخارج طائلة القانون وساحته دائماً مبرّأة من أعمال السوء والفساد[2]. بمعنى أن هذه السطوة التي يتمتع بها الحاكم تقود، وبلا شك، إلى تعميق الشعور بعدم الاقتدار وإلى ترسيخ القناعة بعدم جدوى المشاركة وبعبثيّة الحياة السياسية بأسرها.

إن عملية التحول الديمقراطي لا تتحقق إلا بعمق الاهتمام السياسي وتكثيفه، ولا تتعزز إلا بعد أن تتحول اللامبالاة إلى عزم وإصرار، فانخفاض مستوى المشاركة يشير إلى وجود خلل في النظام القائم، وفي الكيفية التي يدير بها الحاكم الشأن العام، وهذا الخلل يعني وجود معيقات لا بد من التغلب عليها إذا أُريد لحياة سياسية ديمقراطية أن تتمخض عن تلك المشاركة السياسية، وأيضا من الصعب ترسيخ مشاركة سياسية فاعلة دون الكف عن النظر للسلطة كأمر لصيق بالشخص وكحيز يمثل امتدادا لسطوته وجبروته ودون التعامل معها كشأن عام تحكمه روح المؤسسات.

3.3.4 التأثير على عملية البناء المؤسسي

يرتبط البناء المؤسسي بشكل وثيق بظاهرة السلطة وتوزيعها والتأثير فيها، إذ تسعى جميع القوى والأحزاب السياسية للتأثير في قرارات النظام السياسي، والسلطة تمثل المؤسسات السياسية الرسمية والمرتبطة بأهداف المجتمع، والسياسة وهي عملية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، أو تنظيم الحياة السياسية، ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية، لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل.

---

[1] المنوفي، كمال: " **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي/ 1992، ص169.

[2] جقمان، جورج: مقال يعنوان " **مستقبل النظام الفلسطين**"، صحيفة الحياة، 14/حزيران 2000.

عملية التحول الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية تعد منظومة متكاملـــة لا يمكن الفصل بينهما وكل منهما يعد سبباً ونتيجة للآخر، والبناء المؤسسي للسلطة قضية مجتمعية أساسية وملحة غير قابلة للتأجيل في تنفيذها مهما كانت المسوغات، فحالة الضعف لدى السلطة الفلسطينية هي نتاج لتأخرها عن تحقيق حالة الوحدة الوطنية والابتعاد عن الخلافات والانقسام، وبسبب غياب المشاركة السياسية والفاعلة من خلال الأحزاب والتنظيمـــات السياســـية بهـــدف التداول السلمي للسلطة.

1.3.3.4 إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة

التجربة الفلسطينية سواء في الداخل أم في الخارج، قد خضعت وما زالت تخضع إلـــى كثير من التأثيرات والتناقضات والتحديات، فيما يخص الطريقة التي بواسطتها يتم بناء التصور تجاه مواجهة تلك التحديات التي تخص الإخفاق في السياسات والبرامج الفلسطينية، ومـــن ثـــم الانقسام، والتراجع في دور منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسســـة جامعـــة، وتقـــدم المشـــروع الاستيطاني وتراجع المشروع الوطني، لاسيما في ظل مسار أوسلو.

مشروع التسوية واتفاق إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقيات، مثلت نقلـــة نوعيـــة فـــي طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وشكله، وقد عدت منظمة التحرير ممثلة ذلك النظام منذ إنشائها عام 1964م وتم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، من حيث وجـــود قيـــادات ومؤسسات، حيث كان النظام السياسي الفلسطيني منذ بداياته هو نظام حركة تحرر وطني، ومن ثم إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م بعد اتفاق أوسلو، واستحواذ السلطة الفلســـطينية علـــى معظم مهامها وصلاحياتها، وبروز التداخل والتضارب بين أدوار المنظمـــة والســـلطة، والتـــي أسهمت في هشاشة بنية منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وطنية جامعة، وانتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي سيطرت على الساحة الفلسطينية، وتولي السلطة الفلسطينية المهام فـــي بعض مناطق أرض فلسطين، وقيامها بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية فـــي بعـــض المناطق الفلسطينية.

لقد انتقل مركز القرار الوطني إلى الأراضي الفلسطينية، وانتقل مركز القرار المؤسسي الوطني إلى المجلس التشريعي، بعد انتهاء دور المجلس الوطني كمؤسسة وطنية، ولكون المجلس التشريعي منتخب ديمقراطيا ويتمتع بالشرعية المحلية والدولية.

كان من المتوقع بعد الشلل الذي أصاب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أن يشكل قيام مجلس تشريعي، يتمتع بصلاحيات التشريع والرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية، حدثاً مهماً في الساحة الفلسطينية، وأن ينجم صراع بشأن صلاحيات هذه المؤسسة ودورها الوطني. من هنا بدأ المجلس أعماله بجدل صاخب مع رئاسة السلطة التنفيذية بشأن آلية طرح مسودة القانون الأساسي ومناقشتها، واعتبرت رئاسة السلطة في حينها أن المشروع مازال مسودة، وأنها لم تمر على اللجنة القانونية الخاصة التي أناطت بها اللجنة التنفيذية للمنظمة مناقشة مسودة المشروع قبل تقديمها إلى المجلس[1]. الأمر الذي يعني تعطيل مشاريع قوانين كثيرة تنتظر بتّها وإقرارها، وهو أمر يبقي السلطة التنفيذية من دون مرجعية قانونية، وبالتالي من غير مساءلة ولا محاسبة.

كما تحدث حسين حجازي عن الجدل الذي تمحور حول الفصل بين السلطات الثلاث، لأن وجود دستور شرط ضروري للحكم الديمقراطي – البرلماني، لقد استخدمت رئاسة السلطة موقعها في منظمة التحرير الفلسطينية للاستقواء على المجلس التشريعي عبر الإصرار على أن المنظمة هي المرجعية العليا لعمل المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، والتحذير من محاولات تجاوز المنظمة وشطب دورها. وهذا في الوقت الذي لم تعد فيه مؤسسات المنظمة حاضرة في الحياة السياسية الفلسطينية، ولم يكن هذا الصراع صراعاً متكافئاً، بحكم الموارد التي تتحكم فيها السلطة التنفيذية، ومصادر القوة التي تتحكم بها[2].

لقد أدى اختزال منظمة التحرير الفلسطينية في بنية السلطة بعد تأسيسها عام 1994، وتعطيل وتهميش عمل مؤسسات المنظمة إلى حالة من القلق وعدم الارتياح في أوساط العديد من المثقفين والسياسيين المنضوين في صفوف الحركة الوطنية، مما دفع إلى زيادة المطالب

---

[1] الشافي، حيدر:"**الصراع بين رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي(القانون الأساسي)**"، صحيفة الأيام، 1996.

[2] حجازي، حسين: مقال بعنوان " **النظام السياسي الفلسطيني الجديد: قوة الاستمرارية!** "، الأيام، 1996.

باتجاه إحداث الدمقرطة والانتخابات التمثيلية في أطر منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة بعد صعود حركة حماس كقوة نافذة ممثلة لكل مكونات الشعب الفلسطيني بقواها السياسية المختلفة[1].

منظمة التحرير الفلسطينية بقيت قائمة، ولكنها بقيت عنواناً، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها اللجنة التنفيذية في اجتماعات المجلس الوزاري، في إطار تشكيل القيادة الفلسطينية، كما بقي المجلس الوطني الفلسطيني لكن كهيئة احتياطية. ومن هنا فقد دعي المجلس إلى الاجتماع بعد اتفاق أوسلو، في نيسان/أبريل 1996، لتولي تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، لتنفيذ بنود اتفاق أوسلو، والذي ينص على: "وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، والاتفاق الموقع في القاهرة، ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993، والاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) الموقع في واشنطن في 28/ سبتمبر أيلول 1995، وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر/ تشرين الأول 1993، الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، ويقرر: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993"[2]. ويمكن أن يجد القارئ الرسائل المتبادلة بين رئيس م.ت.ف ورئيس الحكومة الإسرائيلية في الملحق.

تركيز القيادة على السلطة، وعدم وضوح طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، أضعف الوضع المعنوي للمنظمة، وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية حول مستقبلها، ولم يمض وقت طويل حتى سلبت السلطة منظمة التحرير الفلسطينية معظم مهامها وشلت حركتها اليومية، وحلت محلها ولم تملأ كل حيزها الجماهيري والخارجي، وأعطت نفسها

---

[1] أبو رمضان، محسن: "**الانتخابات أداة للبناء والاستقلال الوطني**" ورقة عمل مقدمة إلى شبكة المنظمات الأهلية، 2004/11/30

[2] وثائق، "الميثاق الوطني الفلسطيني"، موقع المؤسسة، الموقع الإلكتروني، http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=35

حق تجاوز اللجنة التنفيذية، مرجعيتها الأساسية. وعانت كل مؤسسات المنظمة الرسمية التشريعية والتنفيذية "مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية" من تآكل داخلي ومن تغيب واقعي لدورها، وصارت شبة محالة على التقاعد[1].

ويتضح مما سبق أن مع قيام السلطة الفلسطينية، انتقلت عملية صناعة الهيمنة في الحياة السياسية الجديدة من أطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. ولذا باشرت فور قيامها منح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها، في المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة.

إلى جانب ذلك واجهت السلطة الفلسطينية بعد أوسلو عددا من الإشكالات ومن أهمها[2]:

- نشوء تناقض حقيقي بين قانونية إلتزام منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بالاتفاقات التي توصلت لها مع الحكومة الإسرائيلية، وبين شرعية استمرار المنظمة كمؤسسة وكإطار وطني ملتزم أمام الشعب بقيادة النضال الوطني، وتنظيم أشكال النضال المناسبة ضد الاحتلال. فالاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية تلزم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بوقف حملات التعبئة ضد إسرائيل، في وقت لم تقدم الاتفاقات حلولا مرضية للشعب الفلسطيني، ولم تعالج قضاياه الأساسية.

- عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات نهوض السلطة الفلسطينية بمهمة بناء مؤسساتها المدنية والاقتصادية والأمنية، وبين متطلبات الحفاظ على وحدة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ودورها كإطار وطني قيادي لكل الشعب يضم قوى متعددة متعارضة ومتناقضة.

التحكم بالأطر القيادية التي تشكلت في الأراضي المحتلة وعدم الاستجابة لنداءات الإصلاح للمنظمة يدفع إلى الاعتقاد بأن بنية الحركة الوطنية بحاجة إلى إعادة تشكيل وصياغة

---

[1] نوفل، ممدوح: "**النظام السياسي الفلسطيني بين الخارج والداخل نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطورة**"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1999، ص 42.

[2] المرجع السابق.

على أسس المشاركة الديمقراطية، بما يضمن توسيع قاعدة التمثيل في إطـار تجـاوز السـلطة الأبوية المتحكمة بالمال والقرار[1].

العلاقة التي نشأت بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، تقـوم علـى عـدد مـن الإشكاليات التي تفاعلت في سياق الازدواجية بين مؤسساتهما، والتي أدت إلى نزاعـات حـول الأولية السياسية والوظائفية لكل منهما، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عملية التحول الـديمقراطي، وعدم تعزيز العناصر الأساسية للحكم الصالح.

إن تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية بات ضرورة ملحة في ظـل انسـداد الأفـق السياسي، بسبب حالة الانقسام والصراع على السلطة التي تفتقر لمقومات السيادة الأمـر الـذي يتطلب إعادة بناء الهوية التي تعبر عن حقوق الشعب الفلسطيني، والتي بحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإلى الدمقرطة عبر الانتخابات لكامل الوطن والشتات وحيثما أمكن، بدلاً من الصراع على السلطة الذي أضر بالقضية الفلسطينية.

2.3.3.4 إشكالية العلاقة مابين الرئاسة والحكومة

أفرزت اتفاقية أوسلو وضعاً فريداً على الساحة الفلسطينية، ومن هذه الإفرازات موضوع الانتخابات الفلسطينية التي جرت عام 1996م، التي تعد الوسيلة الديمقراطية الوحيدة، وسـيادة القانون لن تتحقق إلا بالفصل بين السلطات، فأي اجتماع لسلطتين في يد سلطة واحدة يؤدي إلى الاستبداد والتحكم.

كانت مؤسسة مجلس الوزراء ملحقة بمؤسسة الرئاسة منذ قيام السلطة الوطنية في عـام 1994م، حيث كانت تعقد اجتماعات مجلس الوزراء في مكتب الرئيس، وليس في إطار مؤسسة مجلس الوزراء، فقد بقي الطاقم المساعد للرئيس ذاته الطاقم الذي يسانده بصفته رئيسا لمجلـس وزراء السلطة الوطنية، وتم دمج أرشيفه مع أرشيف الرئيس. ومما زاد الأمر تعقيداً بأن مؤسسة

---

[1] نوفل، ممدوح: "**النظام السياسي الفلسطيني بين الخارج والداخل نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطورة**"، مرجـع سابق.

الرئاسة كانت تستخدم أحيانا منصبها كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (رئاسة اللجنة التنفيذية، رئاسة السلطة الوطنية، رئاسة مجلس وزراء السلطة الوطنية)، وقد زاد الأمر سوءا عندما قامت مؤسسة الرئاسة عام 1996م أثناء الانتخابات التشريعية وبعدها بدمج الوزراء الجدد المساءلين من المجلس التشريعي في إطار القيادة الفلسطينية برئاسة مؤسسة الرئاسة، والتي كانت تشمل إلى جانب الوزراء أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورؤساء الهيئات والأجهزة التابعة لمكتب الرئيس، وما نتج عن ذلك من إشكالات رافقت خلط السلطات؛ ففي كثير من الأحيان، وبعد عام 1996م كان يحضر هذه الاجتماعات رئيس المجلس التشريعي ورئيس السلطة القضائية، وبالرغم من كل التوصيات التي قدمت في برامج الإصلاح المحلية والدولية التي أوصت بفصل مؤسسة مجلس الوزراء عن مؤسسة الرئيس وتحديد اختصاصاتها، إلا أن ذلك لم يحدث إلا في بداية العام 2003م، بعد أن أقر المجلس التشريعي التعديلات على القانون الأساسي، والتي تنص على استحداث منصب رئيس مجلس الوزراء وتحديد اختصاصات كل من رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء، والتي أخذت منحى واضحا باتجاه النظام البرلماني، حيث تم تحديد صلاحيات الرئيس بشكل واضح وإحالة معظم الصلاحيات التنفيذية لمجلس الوزراء[1].

تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية في 25 كانون الثاني/ 2006، وكشفت الانتخابات التشريعية التي جرت عن مدى رغبة الجمهور الفلسطيني في تغيير صناع القرار، وعبرت المشاركة الواسعة في الانتخابات عن قيام المواطنين بالتعبير عن رغباتهم بتغيير الأوضاع، وقد اختلفت هذه الانتخابات عن الانتخابات السابقة التي جرت عام 1996م، حيث أنها جرت ضمن قرار مشاركة قوى المعارضة وعلى رأسها حركة حماس التي تعد ثاني أكبر تنظيم يتمتع بقاعدة شعبية مقارنة بتنظيم فتح، وقد كانت حماس رافضة للمشاركة في الانتخابات الأولى عام 1996م، وتشارك حماس لأول مرة في انتخابات تشريعية العام 2006م، وفازت بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، ورغم تسليم الحزب الحاكم بنتائج الانتخابات نظريا، إلا أنها لم

[1] أبو دية، أحمد: "**عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله نيسان 2004.

تترجم على أرض الواقع، وتم تجاهل لإرادة غالبية المواطنين بتغيير صناع القرار، وعد استعداد الحزب الحاكم لتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وجدت الحكومة الجديدة نفسها في إشكالية مزدوجة، الجانب الأول يتمثل في إشكالية علاقتها بالفصائل الفلسطينية الأخرى المتمثلة في المجلس التشريعي وفي منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تحمل برنامجاً سياسياً مختلفاً، وأيضاً علاقاتها بمؤسسة الرئاسة في السلطة الفلسطينية كزعيم لحركة فتح وكرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أما الجانب الثاني فيتمثل في إشكالية علاقات حكومة وقيادة حركة حماس الإقليمية والدولية، حيث خضعت الحكومة لضغوط مختلفة من أجل تغيير برنامجها السياسي والمخاطرة بفقدان جزء من جمهورها، والظهور بمظهر المتقلب في المواقف السياسية[1].

فيما يتعلق بالجانب الأول نحو إشكالية العلاقة ما بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة، نجد أن مؤسسة الرئاسة رشحت نفسها ببرنامج مختلف والحكومة ببرنامج مختلف آخر، مما أدى إلى شقي السلطة التنفيذية في حالة مواجهة سياسية لن يكون من السهل التعايش معها لفترة طويلة دون أن يتخلى أحد الطرفين عن برنامجه الانتخابي، أو أن يتفقا على صلاحيات كل طرف، وأشكال التنسيق وآلياته، وكلا الأمرين ليس سهلاً، مما يزيد من حالة التوتر فيما بينهما. أما فيما يتعلق بالجانب الثاني نحو إشكالية الحكومة الإقليمية والدولية، حيث أخضعت الحكومة لحصار مالي، وعدت إسرائيل السلطة الفلسطينية كلها، سلطة إرهابية، مما وضعها بعد كانون الثاني من العام 2006م تحت ضغوط لا تتحملها، وتقود إلى انهيارها.

الانتخابات التشريعية في عام 2006 أدخلت الحركة السياسية الفلسطينية في حالة من الصراع بين برنامجين وسلطتين، يستند رئيس الوزراء إلى ثقة المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطياً، ورئيس سلطة منتخب من الشعب مباشرة، ويكمن الصراع هنا بين رئيس سلطة ينتمي إلى حزب سياسي وينتمي رئيس الوزراء إلى حزب سياسي آخر.

---

[1] هلال، جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**"، مرجع سابق، ص 102.

إن وجود الحركتين ببرنامجين مختلفين أحدهما (فتح) يستند أساساً إلى خطة التسوية، والآخر (حماس) يستند أساساً إلى خط المقاومة. وإذا كان ثمة حديث عن أزمات فهو في حقيقته تعبيرٌ عن عملية إدارة كلّ منهما لبرنامجه ضمن الظروف المتاحة، وما يواجه كل برنامج من عقبات وتحديات[1]. إن التباين والاختلاف الأيدلوجي بين الحركتين، سبب حالة من عدم التوافق، وأدى إلى تعبئة فئوية ضيقة غير متسامحة لا تتقبل الرأي الآخر، وهذه الأمور لا تتيح مناخا ديمقراطيا يتسم بمبدأ المشاركة والتداول السلمي للسلطة.

وعليه فإن إشكالية العلاقة مابين الرئاسة والحكومة ولد أحساسا عاما لدى الجمهور، بأن هذه المؤسسات لا تحقق إنجازات ملموسة إضافة إلى غياب العلاقة اليومية ما بين مؤسسة الحكومة ومؤسسة الرئاسة، سبب في تراجع مكانتهما الشعبية، مما شكل أزمة مشاركة سياسية لدى الجمهور أثرت على عملية التحول الديمقراطي، بسبب عدم ثقته في هذه المؤسسات من القيام بمهامها، المتمثلة في تكريس النهج الديمقراطي وممارسته، وهو ما يعني تكريس سلطة الشعب وتنفيذها، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتأكيد مرجعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية والاستقلال الكامل لسلطة القضاء، وتأكيد احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير والاجتماع وحرية الصحافة.

4.3.4 التأثير على دور عملية الإصلاح

يهدف الإصلاح السياسي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ورفع مستويات التمثيل لجميع مكونات المجتمع، والإصلاح السياسي مرتبط بالإصلاح التشريعي والإصلاح المؤسسي وإصلاح منظومة القيم الاجتماعية التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين الفرد والمؤسسات.

استمر عدم الوضوح فيما يتعلق بمفهوم المؤسسة العامة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، حيث يسود الاعتقاد أن الشخصية الاعتبارية يعني عدم خضوع المؤسسة للمساءلة

---

[1] صالح، محسن: "أزمة حماس... وأزمة فتح"، 2006، موقع الجزيرة، الموقع الإلكتروني، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/31f81fb2-0e46-4410-93cc-991d64183363

من قبل الجهات صاحبة الاختصاص أو عدم الخضوع للقوانين التي تتضمن القواعد العامة المنظمة للمال العام والخدمة المدنية، الأمر الذي يخلق بيئة ملائمة للفساد.

هناك غياب واضح في السياسات المتعلقة بالتعامل مع الشأن الوظيفي ومعالجة مشكلة التضخم الوظيفي في مؤسسات السلطة، فليس هناك أجندة للتشريعات ذات الأولوية من وجهة نظر الحكومة والتي تتطلب من المجلس التشريعي إقرارها وترك الأمر لمدى نشاط الوزراء ومبادرتهم الشخصية وكذلك، مبادرة أعضاء المجلس التشريعي ولجانه.[1]

أدى غياب السياسات العامة للتعامل مع المؤسسات، إلى إشكاليات في التعامل مع مختلف القطاعات، وخلق ذلك أزمة متعددة الإشكاليات، أدت إلى بروز بيئة مشجعة للفساد، ونذكر من هذه الإشكاليات[2]:

- بالرغم من وجود بعض الوحدات التنسيقية مع السلطات الأخرى ضمن هيكلية مجلس الوزراء، إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود صعوبات كثيرة في تنظيم العلاقة بين مؤسسة مجلس الوزراء والسلطات الأخرى، وعلى سبيل المثال مشاركة مجلس الوزراء لرئيس السلطة في إجراءات تعيين رؤساء الهيئات العامة المنصوص عليها في القانون الأساسي هذا من جهة، ومن جهة ثانية منح رئيس السلطة مشاركة مجلس الوزراء في تعيين رؤساء هيئات عامة أخرى وتعيين كبار موظفي السلطة الذين لا يتطلب عرضهم على المجلس التشريعي. مما يعني ظهور بعض مظاهر الفساد في هذه التعيينات التي أخذت شكل المحاباة في تعيين كبار المسؤولين، وشكل الواسطة في تعيين صغار الموظفين.

- غياب آليات التعاون المحددة والإجراءات السهلة لمرور المعلومات، وعدم تحديد النماذج التي يتم فيها التعامل بشكل يضمن انسياب المعلومات وتبادل التقارير وتحديد الأشخاص والسقوف الزمنية للردود.

---

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004، التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، آذار 2006.

[2] أبو دية، أحمد، وآخرون: "**الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني**"، مواطن، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 18.

- يزيد إلحاق المؤسسات الأمنية بالرئيس في ظل غياب نظام مساءلة من فرص الفساد ومظاهره ويضعف الدور الرقابي للمجلس التشريعي. تنص المادة 7 من قانون الخدمة لقوى الأمن لسنة 2005 أن الأمن الوطني هيئة عسكرية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الأمن الوطني وتحت قيادة القائد العام في حين تنص المادة 8 منه على أنه يعين رئيس السلطة القائد العام للأمن الوطني دون تنسيب أو استشارة وزير الأمن الوطني بتعيينه، مما قد يحدث خلافات ما بين الوزير وقائد قوات الأمن الوطني حول قيادة قوات الأمن وإدارتها والتواصل مابين القيادة السياسية (الحكومة) والأمن الوطني وهو ما يجعل هذه القوات غير خاضعة للمساءلة ورقابة الحكومة والمجلس التشريعي.

- لم تستقر السلطة التنفيذية على طريقة إدارة بعض القطاعات الحكومية أو عدد الوزارات أو المؤسسات التابعة لها، فمرة تعتمد إدارة مركزية(وزارة) لفترة من الوقت ثم العودة إلى إدارة أقل مركزية من خلال هيئة أو سلطة(قطاع البيئة/ قطاع الطاقة)، وتارة كانت تلجأ لدمج الوزارات ثم تعود وتفصلها(وزارة الثقافة والإعلام، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء هذه المؤسسات والخدمة التي تقدمها للمواطنين.

- غياب نظام أو آليات عمل محددة ومكتوبة لعمل مكتب رئاسة السلطة يحد من إمكانية وضوح آليات اتخاذ القرارات في الرئاسة الفلسطينية، ويتيح المجال لتضخم عدد الموظفين في مكتب الرئيس وعدد الأجهزة والمؤسسات التابعة لرئيس السلطة.

- عدم شفافية الإجراءات وغياب الرقابة الداخلية في مؤسسة الرئاسة، وعدم وجود مساءلة على المؤسسات التابعة للرئيس أو مكتبه زاد من فرص الفساد لأشخاص يعملون تحت غطاء محمية رئيس السلطة.

إن الإصلاح السياسي يتطلب تحديد منظومة القوانين الناظمة للحياة العامة، والإصلاح المؤسسي للبنى والهياكل في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، والشعور بالإقصاء والتهميش وبروز ظاهرة الفساد ومد اليد نحو المال العام واستغلال المركز الوظيفي، وظهور

موضوع الاحتكارات والامتيازات الممنوحة لجهات محددة ولفترات طويلة، وغياب الموقف والتشريعات المنظمة لتلك المؤسسات لوضع حد لها، يعمل على تدني درجات المشاركة السياسية بسبب ضعف هيبة الدولة أمام المكونات الاجتماعية، مما أضعف مبدأ سيادة القانون والذي يعد من أهم مقومات بناء الدولة وتحقيق المساواة والعدل، أثر بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

5.3.4 التأثير على الانتخابات

عند بحث موضوع الانتخابات الفلسطينية العامة، يجب الاعتراف بقصور اتفاق "إعلان المبادئ" الفلسطيني-الإسرائيلي، وما تبعة من اتفاقات مرحلية، في مجال توحيد الموقف الفلسطيني العام. فهذا الاتفاق المعقود بصورة سرية، أدى إلى تقسيم الشعب الفلسطيني وقواه وفصائله السياسية تجاه أهم قضية فلسطينية، وهي كيفية تقرير مصير الشعب الفلسطيني.

1.5.3.4 الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية 1996م

ترتب على قيام سلطة فلسطينية ترتيبات جديدة في الحقل السياسي الفلسطيني. وكانت الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، التي جرت في العشرين من كانون الثاني/يناير 1996م في الضفة وقطاع غزة، إحدى هذه الترتيبات.

اتفاقية أوسلو سمحت بإيجاد حكم ذاتي فلسطيني وإقامة سلطة فلسطينية وإجراء انتخابات عامة لأول مرة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، لكن طبيعة المرحلة الانتقالية أدت إلى إيجاد حالة من عدم اليقين لدى الفلسطينيين، بسبب أن الاتفاقية أوجدت أزمة ما بين السلطة الفلسطينية من جهة، والقوى الرافضة لاتفاق أوسلو من جهة أخرى، مما شكل أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية أثرت على عملية التحول الديمقراطي، بحيث أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب تنظيم العمل السياسي ما بين جميع القوى الفلسطينية في إطار السعي للوصول لإقامة الكيان الفلسطيني الذي يحمل في طياته إمكانية التحول إلى دولة مستقلة.

انقسمت القوى السياسية في بداية تطبيق الحكم الذاتي تجاه الانتخابات كأحد أهم استحقاقات الانتقال الديمقراطي وخصوصاً أن اتفاقية أوسلو نصت على إجراء انتخابات. كان منطلق المؤيدين لإجراء الانتخابات أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، سواء أزمة منظمة التحرير، أو أزمة سلطة الحكم الذاتي، تحتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية بعد فشل المرتكزات التقليدية للنظام وخصوصا نظام الحصص (الكوتا) والتعيينات الفوقية، وانه في الوقت الذي عليها واجب مساندة السلطة في عملية إعادة بناء الدولة الفلسطينية وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية، عليها في الوقت نفسه العمل على دمقرطة الحياة السياسية بالمشاركة بالنظام السياسي رسميا وعبر صناديق الانتخابات، فيما ارتأت القوى المعارضة وخصوصا الإسلامية عدم المشاركة في الانتخابات، من منطلق أن مرحلة الثورة لما تنته بعد وأن الواجب الوطني والديني يتطلب توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلا من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة لا تملك من السلطة إلا اسمها. ولم تتورع قوى المعارضة لتأليب الناس ضد الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى اقتصار الانتخابات الأولى عام 1996م على حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير والمستقلين[1].

لقد جرت الانتخابات كإحدى محطات تطبيق اتفاق أوسلو، وحمتها قيود وتفسيرات هذا الاتفاق، الذي حصر الانتخابات في نطاق سكان الضفة والقطاع (وفقاً لتعريف معين بهؤلاء)، وفي نطاق العائدين على قوائم منظمة التحرير الفلسطينية. فالاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية حددت أعضاء المجلس التشريعي وصلاحياته، كما حددت صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية. ومن هنا تباينت رؤية أهداف وأبعاد العملية الانتخابية للقوى السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية، وللجمهور الفلسطيني بما في ذلك دور المجلس التشريعي المرتقب[2].

تناولت عملية الانتخابات وتداعياتها ودلالاتها أكثر من خطاب، فهناك من تعامل معها من منطلق تقني بحت كلوائح وإجراءات وترتيبات وقوانين وما شابه، وهناك من طرح أن

---

[1] أبو دية، أحمد، وآخرون: "**الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] الانتخابات التشريعية، "**نتائج استقصاء بعد الانتخابات**"، مركز البحوث والدراسات، نابلس، 1996، ص2.

الانتخابات كمفتاح لحل المشكلات الفلسطينية المستعصية باعتبارها تجسيداً لممارسة حق من حقوق السيادة، وتمكيناً لفرض واقع جديد على الأرض، وأنها تحمل دلالات إقليمية ودولية تقوي أوراق المفاوض الفلسطيني عبر مده بالشرعية الديمقراطية، واعتبر بعض أصحاب هذا الخطاب أن الانتخابات تؤسس نظاما ديمقراطيا في فلسطين، وأنها ستمنح المجلس التشريعي المنتخب القدرة على تصحيح وضع المنظمة عبر اكتساب أعضاء المجلس المنتخب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. واعتبر خطاب ثالث مصدره أوساط المعارضة الإسلامية والعلمانية أن المشاركة في الانتخابات تعني الانخراط في تطبيق آليات اتفاق أوسلو كونها إفرازا من إفرازاته، وتمنح الاتفاق ومستتبعاته شرعية[1].

كما يشير علي الجرباوي، إلى أن موضوع الانتخابات الفلسطينية العامة يُشكل المنفذ الرئيسي، وربما الوحيد لإمكانية اختراق الفلسطينيين سقف "إعلان المبادئ" من داخله، أي عن طريق الإصرار الفلسطيني على استكمال تطبيقه، وفقا لتفسير النصوص الفضفاضة المتضمنة به والمتعلقة بالانتخابات، فالانتخابات الفلسطينية العامة تُشكل مدخلاً استراتيجيا رئيسيا يمكّن الفلسطينيين من تحقيق هدفين أساسيين متكاملين وضروريين، الأول يتمثل في أن الانتخابات آلية ملائمة لمواجهة إسرائيل في الصراع المستتر والدائر حول الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، والمرحلة الثانية توفر فيه الانتخابات وسيلة مناسبة لإعادة تنظيم الشؤون الفلسطينية الداخلية بعد قيام سلطة فلسطينية داخل أرض الوطن[2].

الانتخابات تساعد على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ولكن الانتخابات وتداعياتها طرحت خطابات كثيرة ومتنوعة على الساحة الفلسطينية، فمنها من دعم هذه الانتخابات بشكل أو بآخر، ومنها من عارض هذه الانتخابات وقاطعها باعتبارها مكملا لاتفاق أوسلو التي ترفضه المعارضة، وعد بعض صيغه أن مجرد وقوع الانتخابات يعني نهاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتحويلها ومعها المجلس

[1] هلال، جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**"، مرجع سابق 102.

[2] الجرباوي، علي: "**تجربة التنمية الفلسطينية**"، رام الله، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994، ص31.

التشريعي، إلى جسم تابع للسلطة الفلسطينية، واعتبار الانتخابات أداة لتشريع الاحتلال، وبالتالي رفض المشاركة فيها، إذ أصبحت الساحة الفلسطينية ساحة صراع بين القوى السياسية الرئيسية، شكلت أزمة مشاركة سياسية أثرت على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ومأزقا يواجه تشكل دولة فلسطين مستقلة.

وعليه نحن لا نريد أن نقلل من شأن الانتخابات، بل نعتبرها نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، ويجب أن ننظر لها بوصفها حقا من حقوق السيادة وتقرير المصير، وتكمن أهميتها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وفي ظل الانقسامات الخطيرة التي تأكل من وحدة الشعب الفلسطيني، ولذلك لا يجب أن نسمح للمحتل الإسرائيلي أن يمرر مخططة ومشاريعه وفرض إرادته، فالمجتمع الديمقراطي هو وحده القادر على تجاوز هذه الأخطار، وتجسيد إرادة الشعب الحقيقية في حكم نفسه بنفسه.

موقف قوى المعارضة من الانتخابات 1996م

قوى المعارضة وعلى رأسها الحركات الإسلامية طالبت بإجراء انتخابات شاملة وكاملة في الداخل والخارج، انتخابات تشريعية في ظل أجواء طبيعية، وانتخابات حرة ونزيهة لا تكون اتفاقية الحكم الذاتي هي سقفها.

قوى المعارضة عدت الانتخابات بحد ذاتها تكريسا لاتفاقية الحكم الذاتي، وتكريس لإملاءات إسرائيل على سلطة الحكم الذاتي، كما أنها تكريس للاحتلال، ولذلك رأت قوى المعارضة أنه لا بد من العمل لإسقاط المفهوم الإسرائيلي للانتخابات التي تريدها إسرائيل، فهي انتخابات مجزوءة لا يحترم فيها الإنسان الفلسطيني، وترى قوى المعارضة أن هناك دورا لسلطة الحكم الذاتي لتحدد موقفها بوضوح من الانتخابات، فالصورة التي تطرحها سلطة الحكم الذاتي ضبابية وغامضة، لا تحمل عنصر المصارحة مع الشعب[1].

---

[1] حمامي،جميل: "**الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني; قراءة إسلامية**"، رام الله، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، ص 108، 1998.

تباينت مواقف القوى السياسية تجاه الانتخابات التي جرت عام 1996م مع الإشارة إلى عدم ثبات هذه المواقف وبشكل عام يمكن القول بوجود ثلاثة تصورات في الساحة الفلسطينية تجاه الانتخابات[1]:

الاتجاه الأول: الاتجاه المؤيد للمشاركة في الانتخابات، تمثله حركة فتح وبعض القوى الوطنية المنضوية في منظمة التحرير، والتي ترى أن الانتخابات هي الحل لإعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية، ونشير أيضاً إلى أن هذه القوى ملتزمة بالعملية السلمية، وبالاتفاقات المعقودة مع الجانب الإسرائيلي، وبنهج المفاوضات.

الاتجاه الثاني: الاتجاه المعارض للانتخابات، وتمثله حركة حماس، حيث ترفض أتفاق أوسلو واشتراطاتها، وارتأت هذه الحركة عدم المشاركة في أول انتخابات تشريعية ورئاسية من منطلق أن هذه الانتخابات تجري في ظل الاحتلال وتلبية لاتفاقات لا تعترف بها الحركة، أيضا، إن مرحلة الثورة لم تنته بعد وأن الواجب الوطني والديني يتطلب توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلا من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة، ولم تتورع حركة حماس من تأليب الناس ضد الانتخابات موظفة الخطاب الديني بالزعم بعدم شرعية الانتخابات دينيا.

الاتجاه الثالث: تمثله حركة الجهاد الإسلامي و حزب التحرير وبعض القوى الإسلامية الجديدة، هذه القوى ما زالت ترفض من حيث المبدأ وجود السلطة الوطنية والديمقراطية، وبالتالي ترفض المشاركة بمؤسساتها سواء عن طريق الانتخابات أم غيرها.

وعليه تعد قوى المعارضة الانتخابات التي جرت عام 1996م يجب أن تكون بعد انسحاب كامل وشامل للجيش الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية، وأن تكون شاملة للشعب الفلسطيني داخل الأرض الفلسطينية وفي الشتات، فهم جزء من الشعب الفلسطيني، خرجوا من ديارهم رغما عنهم وبغير وجه حق، وفي ظل عمليات تهجير فرضت عليهم، لذلك فلا بد من

---

[1] أبرش، أبراهيم: "**إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام**"، مسارات، المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2013.

سماع رأيهم ومنحهم حرية تحديد موقفهم، ورفض التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية، فالانتخابات هي مسألة فلسطينية داخلية، ولا يحق لأي كان أن يملي شروطه علينا في هذا الحق وهذه الممارسة.

ويتضح مما سبق أن قوى المعارضة وعلى رأسها الحركات الإسلامية عدت الانتخابات الأولى غير شرعية، وترفض المشاركة فيها لأنها تجسد الاحتلال الإسرائيلي وتعطيه الشرعية، ولأنها انتخابات لاختيار مجلس تنفيذي لتطبيق اتفاقيات أوسلو وتنفيذها، وأن مقاطعة الانتخابات واجب وطني، وهذه المستجدات المتتالية على الساحة الفلسطينية من خلافات على اتفاقيات وقعت مع الطرف الإسرائيلي، وما نتج عنه من مواقف وردود أفعال داخل الساحة السياسية الفلسطينية، أثرت على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وشكلت أزمة مشاركة سياسية ما بين القوى والفصائل الفلسطينية بسبب الانقسام الحاد فيما بينهم، أثرت على وحدة الشعب الفلسطيني.

2.5.3.4 أزمة المجلس التشريعي عام 1996م

بعد اتفاقية أوسلو، نشر أنيس القاسم مسودة قانون أساسي يحدد النظام السياسي الذي سيقوم عليه الحكم الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، ونحن هنا لا نريد أن نتعرض للنواحي الشكلية والصياغة، المهم أن هناك مجلسا يسمى مجلس السلطة الوطنية يتألف من عدد من الوزراء تعينهم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يكون رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو رئيس مجلس السلطة الوطنية، ومجلس السلطة الوطنية حسب القانون هو الحكومة، وتتولى هذه الحكومة صلاحية التشريع إلى أن يتم انتخاب مجلس تشريعي، ولكن بعد انتخاب المجلس التشريعي، سوف تظل الحكومة مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهي التي تعين الوزراء وهي التي تقصيهم عن مناصبهم أو تستبدلهم بوزراء آخرين[1]. بمعنى أخر المجلس التشريعي ليس له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالحكومة، وقد يكون هذا الوضع مقبولا لو كان يعالج حالة الوضع الذي يسبق الانتخابات والذي نتج عنه اتفاقية القاهرة

[1] القاسم، أنيس: "**النظام السياسي الفلسطيني**"، رام الله، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص 215، 1996.

الأولى، ولكن القانون المذكور ينص على أن يسري مفعوله خلال الفترة الانتقالية التي حـــددها بخمس سنوات، أي حتى بعد إجراء الانتخابات. السؤال الذي يبقى: إذا كان الأمر كذلك فلمـــاذا الانتخابات إذا لم تتمخض عن انتخاب مجلس تشريعي يملك فيه ممثلو الشعب صلاحية تعيـــين الحكومة ومراقبتها ونزع الثقة عنها.

رسمت الانتخابات التشريعية هيمنة تنظيم واحد على النظام السياسي الفلسطيني، وذلـــك بأنها صيغة الائتلاف الوطني العريض، التي شكلت أحد معالم الحقل السياسي الذي مثلته منظمة التحرير الفلسطينية، فقد بات القرار السياسي والاقتصادي والقانوني يتم على أرضـــية ســـيطرة تنظيم حركة "فتح" على أجهزة السلطة الجديدة ومرافقها. كما بات تنظيم حركة "فـــتح" يســـيطر على كل من المجلس التشريعي (السلطة التشريعية) والوزارة الفلسطينية (السلطة التنفيذية)، وهذا يضعف الأحزاب والمشاركة السياسية والتعددية الضرورية لإقامة نظام ديمقراطـــي، وأحيلـــت منظمة التحرير الفلسطينية على هامش الحياة السياسية الفلسطينية.

نالت حركة "فتح" النصيب الأكبر من عضوية المجلس التشريعي إذ حصل مؤيدوها على 68 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الثمانية والثمانين أو 77% من مجموع المقاعد.

وأتت هذه النتائج على أرضية سياسية تميزت بما يلي: [1]

- خاضت حركة "فتح" الانتخابات من دون منافسة من قوى المعارضـــة بشـــقيها: الـــوطني (العلماني)، المتمثل في المنظمات المنضوية تحت لـــواء منظمـــة التحريـــر الفلســـطينية، كالجبهتين الشعبية والديمقراطية، والإسلامي المتمثـــل فـــي حركـــة "حمـــاس" و"الجهـــاد الإسلامي".

- دخلت حركة "فتح" الانتخابات بقوائم رسمية أي بقوائم مقرة من قيادة "فتح" لكن عدداً مـــن كوادر الحركة رشح نفسه من خارج تلك القوائم لاعتبارات مختلفة.

---

[1] القاسم، أنيس: "**النظام السياسي الفلسطيني**"، مرجع سابق، ص215.

- لقد فاز من مرشحي القوائم الرسمية لحركة "فتح" 47 مرشحاً، ونجح من الذين ترشحوا من خارج القوائم 21 مرشحاً أو ما معدله 31% من أعضاء حركة "فتح" في المجلس التشريعي. وهي نسبة عالية تحمل دلالات تنظيمية "فتحاوية" داخلية كونها تعكس، وخصوصاً في الضفة الغربية، وجود قاعدة تنظيمية متذمرة واسعة نسبياً في صفوف حركة "فتح" قد تؤدي دوراً سياسياً في انعطافات معينة. وانعكس هذا في مواقف عدد ممن نجحوا من خارج القوائم الرسمية تجاه عدد من القضايا منها: الموقف من اتفاق أوسلو ومسار العملية التفاوضية مع إسرائيل، تعديل الميثاق الوطني، منح الحكومة الجديدة الثقة في حزيران/ يونيو 1996م، المواقف من الفساد وسوء الإدارة العامة وغير ذلك.

- لم يبرز في المجلس أعضاء من فئات عمالية أو من النقابات العمالية. ولعل هذا الغياب المترافق مع ضعف حضور التنظيمات اليسارية (التي تتبنى الدفاع عن مصالح العمال والفئات الكادحة) في المجلس، وخارجه، يعكس التراجع الذي دخل على وزن هذه الطبقة في المجتمع.

أدخلت الانتخابات العامة ممارسة مؤسسة جديدة في الساحة الفلسطينية، ورسّمت في الوقت نفسه تحكم تنظيم واحد في السلطة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والقضائية والتشريعية، بمعنى أن الذين يتولون المراكز المهمة من الفئات العليا من بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية الوافدة. وتشارك البرجوازية المحلية بثقل ثانوي يميل تنظيمياّ وسياسياّ إلى مصلحة حركة "فتح". ومن هنا نجد أن كل أعضاء المجلس التشريعي، الذين عملوا قبل ترشحهم للمجلس التشريعي في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني، من حركة "فتح"، وإن أغلبية (92%) الذين عملوا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من حركة "فتح" أيضاً، والأقلية المتبقية من المستقلين.

3.5.3.4 الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية 2006/2005

في التاسع من كانون الثاني 2005 جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، وقد جرت هذه الانتخابات في ظل ظروف صعبة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، الذي ترك فراغاً سياسياً

وشعبياً، وإن إجراء الانتخابات في ظل تلك الظروف الصعبة كان أمراً شاقاً وخطيراً، وبخاصة بالنسبة للقائمين عليها، ونظراً لعدم وجود جهة قادرة على توفير الحماية اللازمة لهم، ولكن هذه الانتخابات رغم الظروف الصعبة التي مرت بها جرت بشفافية ومصداقية بشهادة المراقبين الدوليين، ومارس الشعب الفلسطيني حقه الانتخابي في أجواء ديمقراطية.

انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005، رُشح محمود عباس كمرشح رئاسي للسلطة الفلسطينية من قبل حركة فتح، وقد جرت الانتخابات في 9 يناير 2005، وكانت النتيجة نجاحه وحصوله على ما نسبته 62.52% من الأصوات[1]. فيما قاطعت كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي الانتخابات، بسبب مواقفها الرافضة بالانخراط في مبنى النظام السياسي معتبرة أن السلطة ليست على جدول أعمالها، بل أنها تنشد المقاومة فقط، ولذلك فهي لم تشارك في الانتخابات الرئاسية.

اختلفت الانتخابات التشريعية في عام 2006م عن الانتخابات السابقة التي جرت عام 1996م، حيث أنها جرت ضمن نطاق تنافس أوسع بين المرشحين، وأيضاً قيام الانتخابات في ظل انتشار الفلتان الأمني منذ أن أقدمت سلطات الاحتلال على تدمير مباني الأجهزة الأمنية، ومنع قوات الأمن من التنقل، وهذه الأمور بسبب تداعيات الانتفاضة الثانية.

أعلنت حركت حماس قرار الدخول في الانتخابات التشريعية التي تمت في 2006/1/26، وترتب على ذلك فوز الحركة بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، حيث حصلت قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس بـ (76) مقعدا، وبذلك شكّلوا ما نسبته 57.6% من أعضاء المجلس، أما حركة فتح فقد منيت في هذه الانتخابات بخسارة، حيث لم تتمكن من حصد سوى (43) مقعدا ويشكلون ما نسبته 32.6% من هذا المجلس[2]، وتولت عبره المعارضة الإسلامية ممثلة بحركة حماس تشكيل حكومة جديدة، وتحول التنظيم الحاكم

---

[1] ملخص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، 2005، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين.

[2] المركز الفلسطيني للإعلام، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2006، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، موقع مركز الإعلام الفلسطيني، الموقع الإلكتروني، http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

والمهيمن على الساحة الفلسطينية منذ تشكل منظمة التحرير الفلسطينية المتمثل في حركة فتح إلى تنظيم معارض.

كان من الصعب أن تتم الانتخابات التشريعية الثانية لولا الموافقة الدولية وبخاصة من قبل الإدارة الأمريكية والتي أقنعت إسرائيل بضرورة عقدها على ذات الشروط والمعطيات التي تمت بها انتخابات عام 1996[1]. أي وفق ذات الاشتراطات والبنود التي حددتها اتفاقات أوسلو، بما يشمل حرمان المعتقلين الفلسطينيين، والفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات من حقهم بالتصويت لصالح سلطتهم التشريعية.

إن الرغبة الدولية وخاصة الأمريكية ومن ثم الأوروبية بعقد الانتخابات النيابية العامة عام 2006، كان لها عدة أسباب[2]:

- دمج حركة حماس في بنية النظام السياسي الفلسطيني الرسمي.
- إعادة تثبيت المعادلة الانتخابية على قاعدة اتفاق أوسلو، الذي كان مرفوضاً من العديد من القوى ومن ضمنها حركة حماس.
- الضغط على حركة حماس للموافقة على قرارات الشرعية الدولية (الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والموافقة على الاتفاقات السياسية السابقة التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل) وذلك كشرط للعلاقة والاعتراف بالحركة.

جوبهت الحكومة وبعد الإعلان عن فوزها بالانتخابات بحرب سياسية وإعلامية ومالية واقتصادية، وقد نشطت الولايات المتحدة وأقنعت "الرباعية الدولية" بضرورة وضع شروط على حكومة حركة حماس التي شكلتها الحركة بعد الانتخابات والتي كانت مكونة فقط من أعضاء الحركة، وذلك قبل البدء بالحوار أو التعامل معها وهذه الشروط هي " الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة"، ولقد أدى ذلك إلى بداية فرض

---

[1] عمر، عبد الرازق: مقال بعنوان " **الخيار الصعب: أمريكا والانتخابات الفلسطينية**"، BBC، واشنطن، 2006.

[2] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

حصار مشدد على حكومة حركة حماس التي رفضت تلك الشروط، وقامت إسرائيل أيضاً بحجز المقاصة أي أموال الضرائب التي تجنيها لصالح السلطة وفق بروتوكول باريس الاقتصادي، ووصلت قيمة الأموال المحتجزة في حينه حوالي 700 مليون دولار، بمعدل 50 مليون دولار شهرياً[1].

وعليه أدى ذلك إلى أزمة لدى الحكومة من خلال عدم قدرتها على إعطاء الموظفين رواتبهم بانتظام، ولم تعط الحكومة الجديدة الحق بالحكم عبر استمرارية عمل المسئولين التنفيذيين التابعين لحركة فتح في تسيير وزاراتهم وأجهزتهم الأمنية، رغم وجود هذا التبادل للسلطة رسمياً أو بروتوكولياً، وكانت العقبة الأكبر في إعاقة تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة تكمن بالأجهزة الأمنية وذلك في تعويق محاولات الحكومة الجدية بالسيطرة عليها، الأمر الذي دفعها لتشكيل قوة أمنية باسم "القوة التنفيذية"، ومن هنا سادت حالة من ازدواجية الأجهزة الأمنية كل واحد منها تخضع لقرارات مختلفة واحدة لفتح والثانية لحماس، وقد أدى ذلك إلى حالة من التوتر وصل إلى حد الصدام المسلح[2].

تعود أزمة الحكومة إلى انتقالها السريع من موقع المعارضة إلى موقع تشكيل الحكومة الفلسطينية، أي تحولها من موقع المعارضة إلى موقع الحزب الحاكم، فقد ترتب على تشكيل الحكومة في آذار 2006 توليها مسؤوليات تجاه المواطنين الفلسطينيين، على صعيد توفير الأمن، وتسديد رواتب الموظفين الذي يعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية.

التناقضات والانقسامات التي تعيشها القوى السياسية الفلسطينية داخل تنظيماتها وخارجها، تركت فجوة في المجتمع الفلسطيني، وعدم وجود هدف واحد سبب انقسامات داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا كله يعود إلى قلة الوعي السياسي، مما أدى إلى عدم قدرة تلك القوى على وضع خطط إستراتيجية مناسبة لتطوير علاقاتها السياسية، وتعزيز مبدأ المشاركة السياسية

---

[1] أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، مرجع سابق ص 105.

[2] حواتمة، نايف: "المستجدات السياسية"، 2007، موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=105151

وسيادة القانون، وتحريك أجوائها السياسية الراكدة، إضافة لعدم قدرتها على إدارة سليمة للسلطة والنظام السياسي، من أجل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي.

6.3.4 أثر الانقسام الفلسطيني على عملية التحول الديمقراطي

يعيش المشهد السياسي الفلسطيني حالة من ضعف ثقة المواطنين في العديد من الأحزاب الفلسطينية، نتيجة حالة التوتر بين الحكومة الجديدة المتمثلة في حركة حماس، وحركة فتح التي أصبحت التنظيم المعارض بعد أن كانت هي الحركة المهيمنة على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1965م حتى العام 2006م بعد فوز حركة حماس في الانتخابات، وعدم قدرة الأحزاب الفلسطينية على تحقيق الوحدة الوطنية وحالة الوفاق الوطني التي يتطلع لها جميع المواطنين الفلسطينيين.

حركة حماس شكلت حكومتها برئاسة إسماعيل هنية، الذي سلم يوم 19 مارس/آذار 2006م قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس محمود عباس، لكن الحكومة قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، ونظرا لرفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك سعيد صيام قوة مساندة تعرف بـ"القوة التنفيذية" بتاريخ 2006/4/20، فكان أن أصدر رئيس السلطة الفلسطينية، في اليوم التالي مرسوماً رئاسياً يلغي هذا الإجراء باعتباره ليس من صلاحيات وزير الداخلية، وحركة فتح شنت عليها حملة واسعة وصلت لحد الاصطدام مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وذلك بالتزامن مع حملة اغتيالات في غزة واعتقالات إسرائيلية للنواب في الضفة.[1]

وفي ظل هذه الظروف حصلت اشتباكات بين مسلحي حماس وفتح والأجهزة الأمنية التابعة لهما، وفشلت وساطات عديدة في تهدئة الأوضاع، واستمرت أجواء التوتر مع دخول عام 2007، تجددت الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس، وهو ما انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة فيما عرف باسم "الحسم العسكري"، ليتحول الانقسام الجغرافي إلى انقسام سياسي وسيطرة

---

[1] انقسام فلسطيني، تسلسل زمني، موقع الجزيرة للدراسات، الموقع الإلكتروني http://studies.aljazeera.net/positionestimate

كاملة في يوم 14يونيو/ حزيران 2007، وعليه أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عبـــاس إقالـــة حكومة إسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، واستمرت الأمور بحكـــومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة.

التطورات التي حصلت على أثر نتائج تلك الانتخابات أظهـــرت أن النظـــام السياســـي الفلسطيني، يعاني من أزمة مشاركة سياسية، حيث أن الحزب الحاكم لم يســـلم الســـلطة فعليـــاً وحاول التمسك بالسلطة بعدم تمكينه من ممارسة الحكم وتنفيذ برنامجه الحكومي، وهذا يعبر عن عدم إقرار حق الحزب الفائز في المشاركة في صنع القرار.

شكل الانقسام الفلسطيني عام 2007 بين حركتي فتح وحماس، خلافات سياسية مستمرة خلفت وراءها عشرات القضايا التي راح ضحيتها المواطنون الفلسطينيون، بســـبب التـــوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية، حيث أن الخلافات السياسية تهدم مبـــدأ المشـــاركة السياسية الفاعلة، وتعيق التحول الديمقراطي في فلسطين.

أعلنت حركة فتح أن ما تم هو انقلاب دموي مرتبط بأجندة ذاتية فئوية ضيقة، وبهـــدف ضرب المشروع الوطني الفلسطيني، وهو انقلاب على الديمقراطية التي تؤكد على ثقافة الحوار وعدم استخدام العنف كوسيلة لحسم الخلافات الداخلية[1].

بينما قالت حركة حماس إنها هي التي تمثل الشرعية عبر نتائج الانتخابات التشـــريعية، وأنها لم تعط فرصة للحكم بسبب الحصار الدولي والممارسات التي أقدمت عليها حركـــة فـــتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، وإن ما قامت به ليس إلا من أجل الحفاظ علـــى شـــرعية النظـــام السياسي الفلسطيني المجسدة بتمكينهم من الحكم داخل السلطة وعبر الانتخابات، وأنهـــا فـــازت بواسطة صوت المواطن وعبر انتخابات شهد العالم بشفافيتها ونزاهتها[2].

---

[1] الجاغوب، منير: مقال بعنوان "**انقلاب غزة الدموي الأسباب والتداعيات**"، جريدة الصباح، 2007/6/18.

[2] بيان صادر عن حركة حماس: "لماذا انفجرت الأوضاع في غزة؟"، 2007/7/2.

تفتقر فتح وحماس إلى وجود مرجعية أيديولوجية أو مؤسسية مشتركة، وفضلاً عن أزمة الثقة بينهما، ومن الواضح أن أستمرار حالة الانقسام الذي تشـــهده الســـاحه الفلســـطينية بـــين الفصيلين الاكبر فيها، يلحق ضرراُ بالغاً بالقضية الفلسطينية[1].

إن الانقسام الذي حصل أدى إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتكريس نهج التفرد والحكم السلطوي وتجاهل المجتمع ومؤسساته، ومن هنا أصـــبح النظـــام السياســـي الفلسطيني رهن الخلافات التي حدثت ومازالت تحدث، وأصبحت التعددية السياسية مظهراً شكلياً أكثر من كونها قادرة على تحقيق المشاركة في صنع القرار السياسي، والتـــي احتكـــرت مـــن الحزبين الكبيرين، ومحاولة الحزبين إلى احتكار تمثيل مصالح الشعب الفلســـطيني، واحتكـــار التقرير عنهم وعدم قبول مشاركة حقيقية من القوى الأخرى في تلك المسائل.

لقد ذكر شمعون بيرس أن واحدة من أهم إنجازات دولة إســـرائيل يتجســـد بالانقســـام السياسي الفلسطيني الذي جرى في حزيران 2007، ووضعه في نفس المرتبة من الأهمية مـــع إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 والهزيمة التي ألحقت بالعرب في حزيران عـــام 1967، كمـــا تدرك دولة الاحتلال أهمية سياسة فرق تسد، كما تدرك أن وحدة شعبنا يشكل الشرط الأساســـي لقوته وزيادة صلابته في مواجهتها على طريق تحقيق حقوقنا الثابتة والمشروعة، حيـــث أكـــد مؤتمر هرتسيليا الذي يجمع نخبة من الصهاينة سنوياً على أهمية العمل على انقســـام الشـــعب الفلسطيني، والذي اقترح في عام 1989 أن الدولة الفلسطينية ممكن أن تكون قطاع غزة وفـــي توجه احتلالي واضح يستهدف الضفة الغربية التي تعتبر جزءا مـــن الإســـتراتيجية التوســـعية الصهيونية[2].

حقق الانقسام بين شطري الوطن فعلا بارزا لا يستهان به، حيث أثر على المشاركة في الساحة الفلسطينية مما أضعف عملية التحول الديمقراطي، نتيجة لعدم ثقة المواطنين فـــي تلـــك

---

[1] تقرير استراتيجي: الحوار بين فتح وحماس وافاق المصالحة الوطنية، تموز 2008، موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني، http://www.alzaytouna.net/index.php

[2] أبو رمضان، محسن: مقال بعنوان " ست سنوات على الانقسام: المخاطر والتحديات"، 2013، سما الإخبارية، الموقـــع الإلكتروني، http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=162200

الأحزاب التي لا تستطيع أن تتفق على الالتحام الوطني للوصول إلى نظام فلسطيني يقوم على مبدأ ديمقراطي بحيث يتقبل كل طرف الطرف الأخر، فالمشهد السياسي الفلسطيني اليوم يكمن في انقسام حزبي بين أكبر حزبين في الإطار السياسي الفلسطيني.

ثمة وجه آخر للأزمة وتتمثل في أزمة انتهاء ولاية الرئاسة الفلسطينية، حيث تنتهي ولاية محمود عباس يوم 2009/1/8 في ظل ظروف داخلية وإقليمية ودولية معقدة، لتتجه بذلك الأزمة الداخلية الفلسطينية نحو مزيد من التعقيد، خاصة في ظل صعوبة إجراء انتخابات رئاسية مع استمرار الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوجه السلطة في رام الله للتمديد للرئيس عباس، ورفض حماس القاطع لهذا التمديد.

لم يؤد الانقسام إلى الإضرار بمكانة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني بين الأوساط العالمية فقط، ولكن كذلك إلى النكوص والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية، وبخاصة أننا نشهد الآن أزمة مؤسساتية وشرعية لتلك المؤسسات، فالمجلس التشريعي أضحى معطلا على أثر الأنقسام، وانتهاء شرعية المؤسسات الدستورية الفلسطينية وخاصة بعد انتهاء ولاية محمود عباس في يناير 2009، والمجلس التشريعي في 24 يناير 2010[1].

إن الأزمة المؤسساتية تزداد نتيجة لحالة الصراع والخلافات بين أكبر فصيلين هما فتح وحماس، الأمر الذي يرسم علامات من الفشل على طبيعة الديمقراطية الفلسطينية، من حيث أن الديمقراطية تتجسد من خلال معالمها المؤسساتية المستندة لأسس سيادة القانون، كما أن الأزمة تعكس مدى الإرباك في ظل استمرارية الصراع على السلطة وعدم القدرة على الوصول إلى توافق وطني عن طبيعة المرحلة التي يعيشها المواطنون الفلسطينيون، أي إذا بقي التصارع على المكتسبات الشخصية والحزبية الفئوية الضيقة فإن ذلك سيقود إلى الإخفاق الديمقراطي، وعدم القدرة على إنجاز الديمقراطية بالمفهوم العصري القائم على المؤسسات وسيادة القانون والمواطنة المتساوية والمشاركة السياسية والتي تكفلها مبادئ الديمقراطية.

---

[1] هلالي، ماجد: " **أي دور للمجلس التشريعي الفلسطيني في ملف المصالحة الوطنية**"، 2013/9/25، دنيا الرأي، الموقع الإلكتروني، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/09/25/306984.html

الخاتمة

إن غياب الوعي السياسي لدى الأحزاب الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني يضع المجتمع في خطر، ويفتت مفهومها ويفقد سلوكها السليم، ويضيع الفرص المناسبة على الشعب الفلسطيني للالتحاق في صفوف الدول المتقدمة، فلابد للقوى السياسية من الاهتمام بالوعي السياسي لإنجاز مشروع التنمية والتقدم في فلسطين، وتعزيز مفهومها بشكل صحيح، مسؤولية الوعي تقع على عاتق الأحزاب، فلابد لهذه الأحزاب من أن تدرك قيمة الوعي السياسي، ومساندة الأصوات والقوى السياسية التي تنادي بالإصلاح السياسي وتطوير المجتمع الفلسطيني، وتحريك عجلته السياسية من الركود والتحجر الذهني إلى الانفتاح الفكري السياسي والثقافي، وذلك من خلال تطبيق مفهوم المشاركة السياسية لتطوير المجتمع الفلسطيني بأساليب وأدوات حديثة تتناسب مع مقاييس الفهم الدولية وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي، تنسجم مع منظومة المجتمع الفلسطيني الأخلاقية والثقافية والتاريخية والدينية.

الساحة الفلسطينية تعاني من عدم قرتها على البت في إستراتيجية الخلاص من الاحتلال، وهذا كله بسبب انعدام الفاعلية في المكونات السياسية، وتراجع مشروع التحرر الوطني لدى القيادة والمعارضة معاً، وهذا يكمن أساساً في غياب ذهنية حركة التحرر الوطني، وطغيان ذهنية وعلاقات السلطة، وتآكل المجال الاجتماعي.

جسد الانقسام بين شطري الوطن دوراً بارزاً ولا يستهان به، حيث أثر على المشاركة في الساحة الفلسطينية مما أضعف عملية التحول الديمقراطي، نتيجة لعدم ثقة المواطنين في تلك الأحزاب التي لا تستطيع أن تتفق على الالتحام الوطني للوصول إلى نظام فلسطيني يقوم على مبدأ ديمقراطي بحيث يتقبل كل طرف الطرف الآخر، فالمشهد السياسي الفلسطيني اليوم يكمن في انقسام حزبي بين أكبر حزبين في الإطار السياسي الفلسطيني.

النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة موضوع أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، حيث عالجت هذه الدراسة في البداية الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المختلفة التي تبحث في التحليل والدراسة لأزمة المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، والسمات العامة لهذه المفاهيم، كمصطلحات المشاركة السياسية، أزمة المشاركة، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الإصلاح السياسي، التنمية السياسية، التحديث السياسي، النظام الديمقراطي، التحول الديمقراطي، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات، ثم تطرقت إلى أزمة المشاركة السياسية في فلسطين، والعوامل المؤثرة في الأزمة، وذلك من خلال تحولات النظام السياسي الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقة ما بين السلطة والمعارضة، ورصد أبرز التحولات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني. وتناول الفصل الأخير من الدراسة تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وذلك من خلال تقسم الموضوع إلى قسمين رئيسين، القسم الأول: عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من حيث المفهوم، ومراحل تطور عملية التحول الديمقراطي، كما ناقش أهم المعيقات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. القسم الثاني: تأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من حيث إشكالية العلاقة ما بين السلطة والمنظمة، وإشكالية العلاقة بين الحكومة والرئاسة، وتأثير الأزمة على البناء المؤسساتي، والانتخابات، والشرعية.

وبناء على ما سبق تستعرض الدراسة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وذلك على النحو التالي:

النتائج

- المحادثات التي بدأت في مدريد عام 1991، والتي أدت إلى اتفاق المبادئ بين إسرائيل والمنظمة في أوسلو عام 1993، كانت الفصل النهائي في مرحلة نضال منظمة التحرير الفلسطينية لنيل الاعتراف العالمي ممثلا شرعيا للفلسطينيين.

- اتفاق أوسلو لم ينص سوى على حكم ذاتي وليس أكثر من ذلك، بمعنى أنه لا يوجد في الاتفاق ما ينص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أو إقامة دولة، وترك الأمور الجوهرية والفاصلة في القضية الفلسطينية للمفاوضات (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود، السيادة الخ...)، وبينما تحتفظ إسرائيل بمفاتيح السيطرة على الأرض والمياه، وعلى الشأن الأمني والاقتصادي، وسائر شؤون السيادة، ويتعهد الجانب الفلسطيني بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية، وبحل جميع الخلافات معها بالوسائل التفاوضية.

- إن أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هو ما ترتب على طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، حيث خلقت هذه المرحلة حالة من الانقسام داخل الصف الفلسطيني، وعدم وجود يقين سياسي مما ستؤول إليه آليات اتفاقية أوسلو، وتعقيدات ومتناقضات عديدة، وإرباك وتشويش لبرامج القوى السياسية.

- عدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي بأمس الحاجة إلية، ومن وهنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسطيني الجديد، لأن الساحة الفلسطينية انقسمت ما بين مؤيدين لاتفاق أوسلو ومعارضين للاتفاق.

- مرت علاقة السلطة الفلسطينية بالقوى المعارضة بمراحل انعطاف أدت إلى نزع فتيل الأمان في علاقة الطرفين ببعضهما، حيث أدى هذا التوتر إلى حدوث أزمة مشاركة سياسية في الساحة الفلسطينية، من ناحية المشاركة في الحياة السياسية من قبل الأحزاب السياسية التي رفضت اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى حدوث توتر في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمعارضة، والانحراف عن الوحدة الوطنية الفلسطينية، والمسار النضالي الفلسطيني.

- تعاني الأحزاب الفلسطينية من عدم قدرتها على خوض معتــرك سياســي يتميــز بحكــم المؤسسات، والفردية في إدارة الشؤون العامة، والمنطق القبلي والعصبي، ومــن ظــاهرة ضعف علاقاتها مع الجماهير، مما أدى إلى ابتعاد الجمهور عن المشاركة فــي النشــاطات السياسية، وفقدان العمل السياسي لقيمته، بسبب حالة الإحباط العام التي يعاني منها غالبيــة الشعب الفلسطيني، مما تسبب في فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، وعزوف النــاس عــن المشاركة في الحياة السياسية، بسبب ما أصيبوا به من إحباط ناجم عن وعودات كثيرة لــم تتحقق على أرض الواقع سوى نقيضها.

- لقد أدى الإغلاق والحصار والعدوان الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، إلى إحــداث تفــاوت اقتصادي كبير، أدى إلى انشغال المواطن الفلسطيني عن الحياة السياســية والبحــث عــن متطلبات الحياة وإهمال المشاركة السياسية التي تعمل تنمية المجتمع الفلسطيني.

- الحالة الفلسطينية تعاني من الشكوى المستمرة ومن تقهقر دور المؤسســات فــي صــناعة القرار، وانتشار عدوى إدارة الخلاف بالتصادم الذي يصل إلى حــد الاقتتــال والصــراع الدموي المسلح، وغياب الاحتكام إلى ضوابط تنظيمية وعدم الاهتداء بالحوار السلمي وروح التسامح، مما شكل أزمة تجاه التعددية السياسية في فلسطين، أدت إلــى عــزوف القــوى المشبعة بروح الديمقراطية عن النظام وابتعاد الجمهور عن المشاركة فيها مما أعاق عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك جمود عملية تداول السلطة.

- انعدام الثقة في المعايير المؤسسية والمؤسسات يؤدي غالبا إلى عزوف الأفراد عن النظام، وهذا يؤدي إلى شخصنه العمل والقيادات، حيث ابتعدت الحياة الفلسطينية عن المؤشــرات المعروفة والمطلوبة غالباً للأداء الديمقراطي، فاستمرارية هذه السمات بدون ضوابط تؤدي إلى حالة من التشرذم.

- شكل الانقسام الفلسطيني عام 2007م بين حركتي فتح وحماس، أزمــة لــدى المــواطنين الفلسطينيين على مستوى المشاركة السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بــين الحــركتين،

وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية، أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

- أدى الانقسام إلى الإضرار بمكانة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني بين الأوساط العالمية، وكذلك نكوص وتراجع عن المكتسبات الديمقراطية، وبخاصة أننا نشهد الآن أزمة مؤسساتية وشرعية لتلك المؤسسات، فالمجلس التشريعي أضحى معطلا على أثر الانقسام، وانتهاء شرعية المؤسسات الدستورية الفلسطينية وخاصة بعد انتهاء ولاية محمود عباس.

التوصيات

- العمل على فصل مؤسسات وهيئات السلطة من حيث المهام والأداء، عن دوائر عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عبر تحديد صلاحيات تلك المؤسسات، ودراسة حالة التشابك القائمة داخل الوطن، بين المؤسسات ذات المهام الواحدة، ومن ثم فصلها لمصلحة تأسيس المؤسسات الفاعلة، وذلك على أساس الحفاظ على المنظمة، وتوحيد الموقف السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال تفعيل الجسم الوحيد الذي يحظى بالشرعية الفلسطينية، وكذلك يشكل إطاراً للوحدة الوطنية.

- تفعيل وبناء دور منظمة التحرير الفلسطينية بات ضرورة ملحة في ظل انسداد الأفق السياسي، بسبب حالة الانقسام والصراع على السلطة التي تفتقر لمقومات السيادة الأمر الذي يتطلب إعادة بناء الهوية التي تعبر عن حقوق الشعب الفلسطيني، والتي بحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإلى الدمقرطة عبر الانتخابات لكامل الوطن وبالشتات وحيثما أمكن، بدلاً من الصراع على السلطة الذي أضر بالقضية الفلسطينية.

- حفظ المجتمع السياسي الفلسطيني من التصدع، ودمقرطة النظام السياسي يجب أن ترتكز على المشاركة السياسية التي تعد إحدى ركائز الديمقراطية، واللجوء إلى الحلول السلمية بين القوى السياسية، ولا يجوز أن تنطلق تلك القوى من تصور إمكان القضاء على الآخر،

لذلك لابد من خلق أرضية سلمية، مما يسهل الوصول إلى احترام الآخر، وعدم استبعاد أحد من صناعة القرار.

- يجب تعزيز ثقافة الديمقراطية المبنية على التسامح، وتحريم مبدأ استخدام العنف والصدام المسلح كبديل لثقافة الحوار، والعودة إلى آليات العمل الديمقراطي، من خلال تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأن الحزب الحاكم قد يصبح في المعارضة إذا أراد المجتمع الفلسطيني عن طريق الانتخابات.

- ضرورة تحقيق الوفاق الوطني لحل النزاعات، من أجل وحدة المجتمع الفلسطيني الذي بات ضرورة ملحة من أجل مواجه الاحتلال الإسرائيلي، وضمان حقوق شعبنا المشروعة في الحرية والاستقلال.

- المجتمع الفلسطيني يواجه حالة انهيار سياسي، ومن ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي، وابتعاد الجمهور عن المشاركة السياسية، وفقدان العمل السياسي لجاذبيته، لذلك يجب على النظام السياسي الفلسطيني أن يعمل على البناء السياسي للمؤسسات والبنى السياسية والمنظمات التي تشكل مجتمعة النظام السياسي الفلسطيني، من خلال المشاركة والشراكة السياسية في إدارة السلطة، كالانتخابات والاحتجاجات، والتظاهرات، والتصويت، والاستفتاء وغيرها، وتلك الممارسات تمد المجتمع بخبرات سياسية وفكرية تساهم في تنشئته السياسية والاجتماعية، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية، وتخلق مناخا سياسيا إيجابيا وقيما اجتماعية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطية.

- إشراك جميع فئات المجتمع في الحياة السياسية الفلسطينية، وأن تكون مخلصة للمصلحة العامة بما يرتقي بالمشاركة السياسية للوصول إلى مجتمع يسوده النظام والتعددية السياسية وتقبل الآخر، وليس على أساس المصلحة الخالصة التي تؤدي إلى تدهور إدارة النظام الفلسطيني.

- يجب على الإعلام الفلسطيني، أن يقوم بمسؤولية تبني خطاب إعلامي موحد، و يقوم بدور إيجابي في تجسيد المصالحة وتقوية النسيج الاجتماعي، وأن يكون للإعلام دور إيجابي في طرح جميع القضايا المهمة.

- الانقسام الذي حصل عام 2007 بين حركتي فتح وحماس، أدى إلى إعاقة عملية التحـــول الديمقراطي في فلسطين، وتكريس نهج التفــرد والحكــم الســلطوي وتجاهــل المجتمــع ومؤسساته، ومن هنا أصبح النظام السياسي الفلسطيني رهن الخلافات التي حدثت ومازالت تحدث، لذلك يجب تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتحقيق المشاركة في صنع القــرار السياسي بين الحزبين والقوى الأخرى، وعدم احتكار الحــزبين تمثيــل مصـــالح الشــعب الفلسطيني، واحتكار التقرير عنهم، وقبول مشاركة حقيقية من القوى الأخـــرى فـــي تلـــك المسائل.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأوليّة

الوثائق

أبو رمضان، محسن: "**الانتخابات أداة للبناء والاستقلال الوطني**" ورقة عمل مقدمة إلى شبكة المنظمات الأهلية، 2004/11/30

الأمم المتحدة، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الموقع الإلكتروني، http://www.un.org/ar/documents/udhr/

بيان صادر عن حركة حماس: "لماذا انفجرت الأوضاع في غزة؟"، 2007/7/2.

تصريحات بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني"الحرية" العدد 529 (1604) تاريخ 1993/12/12.

تقرير حول الانتخابات الفلسطينية (الانتخابات الرئاسية)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2005، ص23.

حملة تضامنية مع غزة في أوروبا–بيان مندد بالحصار ومسيرة شموع–لندن–إنسان اون لاين بتاريخ 2008/1/23.

مؤتمر الإسكندرية، "**قضايا الإصلاح العربي**"، مكتبة الإسكندرية، الأهرام، 2004.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني، ماس، المراقب الاقتصادي، عدد رقم 11، 2004،

ملخص النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، 2005، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين.

من وثائق شبكات المنظمات الأهلية، 2000،موقع بانكو، الموقع الإلكتروني، www.pango.net

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عـــام 2004، التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، آذار 2006.

وثـــائق، "الميثـــاق الـــوطني الفلســـطيني"، موقـــع المؤسســـة، الموقـــع الإلكترونـــي، http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=35

المراجع

الكتب العربية

إبراهيم، سعد الدين: "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، مشروع استشراف مستقبل الـــوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

إبراهيم،سعد الدين: "**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

أبرش، أبراهيم: "**إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقســـام**"، مسارات، المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، 2013.

أبو جياب، غازي: "**تحديات التغير والتجديد في المرحلة الراهنة المعارضة ومفتـــرق الطـــرق المصيري**"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1999.

أبو دية، أحمد: "**عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله نيسان 2004.

أبو دية، أحمد، وآخرون: "**الفصل المتوازن بين السلطات في النظـــام السياســـي الفلســـطيني**"، مواطن، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

أبو رمضان، محسن: " **التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008.

أحمد، سيد: "**ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.

الأزعر، خالد: " **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1997.

الأسود، صادق: "**علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**"، جامعة بغداد، بغداد،1990.

بشارة، عزمي: "**أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**"، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1995.

بهلول،رجا:"**حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية**"،رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

توران،ألان: "**ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**"، ط2، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، دار الساقي، 2001،

الجرباوي، علي: "**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**"،رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

الجرباوي، علي: "**تجربة التنمية الفلسطينية**"، رام الله، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994.

الجعبري، فتحي: "**العشائرية وأزمة الحزب السياسي**"، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2000.

الجمل، يحيى: "**الانظمة السياسية المعاصرة**"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

حبش، صخر: "**العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية: الواقع والتطلعات**"، الدراسات الفلسطينية، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999.

حمامي،جميل: "**الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني; قـــراءة إســـلامية**"، رام الله، مركـــز الدراسات والبحوث الفلسطينية، 1998.

حمامي،جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات: قراءة إســـلامية**"، مركـــز البحـــوث والدراسات الفلسطينية، 1996.

دبو، أمين: "**دراسات في التنمية السياسية**"، كلية التجارة قسم الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية، الجامعة الإسلامية، غزة:2011-2012.

ديفرجية، موريس: "**سوسيولوجيا السياسة**"، ترجمة هشام دياب، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1980.

الزبيدي، باسم: " **الثقافة السياسية الفلسطينية**"، ط1، رام الله، مـــواطن المؤسســـة الفلســـطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

الزبيدي، باسم: "**مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربـــي**"، مركـــز القـــدس للدراسات، 2009.

زهران،جمال: "**رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر**"،القاهرة، جامعة قناة السويس، 2013.

الزيات، السيد: "**مذكرات في المشاركة السياسية**"، جامعة الإسكندرية، 1987.

زياد، أبو عمرو: "**الموقف في الأرض المحتلة**"، **مجلة السياسية الفلسطينية**"، مركز البحـــوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994.

السفاريني، علي:" **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**"، رام الله، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، 1997.

سليمان، داود: "**السلطة الوطنية الفلسطينية 1994- 1995**"، ط1، عمان، أكتوبر 1995.

سميع، صالح: "**أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي**"، القـــاهرة، ط1، الزهـــراء للإعـــلام العربي، 2010.

شميس،علي: "**العلوم السياسية**": طرابلس، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعـــلان، 1982.

عبد الشافي، حيدر: "**الديمقراطية ومشاكل ممارستها في الوسط الفلسطيني**"، مواطن المؤسســـة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995.

عبد الله، ثناء: "**آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 1987.

عمرو، أبو زياد: " **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، ط1، رام الله، مـــواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

غليون،برهان: "**المحنة العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

غليون، برهان: "**حول الخيار الديمقراطي**"، رام الله، مواطن، المؤسســـة الفلســـطينية لدراســـة الديمقراطية، 1993.

القاسم، أنيس: "**النظام السياسي الفلسطيني**"، رام الله، مركز البحوث والدراســـات الفلســـطينية، 1996.

قاسم، عبد الستار: "**أزمة الحزب السياسي**"، رام الله، مواطن المؤسســـة الفلســـطينية لدراســـات الديمقراطية، 1998.

ماشطي، شريف: "**المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**"، جامعة منتوري، 2010.

المجذوب، أحمد: "الثقافة بين الأصالة والتحديث ودور الإعلام" الخلـــيج الشـــارقة، 25 ينـــاير 1983.

محمد، مجمد: "**أصول الاجتماع السياسي**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1980.

المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع،" **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسئولة والإصلاح**"، القدس،2007 .

المنوفي، كمال: " **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 1992.

نصار، وليم: " **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**"، ط1، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

نصار،وليم: "**الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**"، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

نوفل، ممدوح: "**النظام السياسي الفلسطيني بين الخارج والداخل نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطورة**"، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1999.

هلال، جميل: " **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**"، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

هلال،جميل: "**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**"،رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

هلال،علي: "**الديمقراطية وهموم الإنسان المعاصر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

هلال،علي: "**نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية**"، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب.

وهبان، أحمد: "**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**"، ط 1، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

الصحف والمجلات والدوريات

أبو رمضان، محسن. – مقال بعنوان " **المنظمات الأهلية بين الإغاثة وضمان الحقوق**"، جريدة الأيام، 2005/3/30، ص15.

برغوثي، أياد: ***الديمقراطية والتعددية في فكر الإسلاميين الفلسطينيين***"، **مجلة السياسية الدولية**، عدد 117، القاهرة، يوليو 1994.

التنشئة السياسية المفهوم والذات، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2396 - الأحد 29 مارس 2009م الموافق 02 ربيع الثاني 1430هـ.

الجاغوب، منير: مقال بعنوان "**انقلاب غزة الدموي الأسباب والتداعيات**"، جريدة الصباح، 2007/6/18.

جقمان، جورج: مقال يعنوان " **مستقبل النظام الفلسطين**"، صحيفة الحياة، 14/حزيران 2000.

حجازي، حسين: مقال بعنوان " **النظام السياسي الفلسطيني الجديد: قوة الاستمرارية!** "، جريدة الأيام، 1996.

دايموند، لاري: ***دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية***"، **مجلة أوراق ديمقراطية**، العدد الثالث والأخير، 2007.

سرحان، جميل: " ***العصبية الحزبية والتعصب التنظيمي***"، **دورية تسامح**- مركز رام الله للدارسات حقوق الإنسان العدد 16- آذار - 2007.

الشافي، حيدر:"**الصراع بين رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي(القانون الأساسي)**"، صحيفة الأيام، 1996.

شاهين،أبو علي: "**أهمية الوحدة الوطنية**"، صحيفة القدس، 1995/9/25.

المصري، هاني: مقال يعنوان" **المطلوب قرارات تاريخية جريئة**"، **جريدة** الأيام، 25-3-2008، ص22.

معوض،عبد الله: ***أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"*، مجلة المستقبل العربي**، العـدد 55.

الهوارين، سائد: "***الخطاب السياسي، والثقافة السياسية الفلسطينية هل هي ثقافة توحيد أم ثقافة تفريق"*** ، **مجلة تسامح**، 2007، ص119.

الموسوعات والمعاجم

إمام، إبراهيم و آخرون: "**معجم العلوم الاجتماعية**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1975.

بدوي، أحمد: "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**"، مكتبة لبنان، ط 2، بيروت، 1992.

متيشيل، دينكين: "**معجم علم الاجتماع**"، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيـروت، دار الطليعـة، 1981.

الكتب الأجنبية

Dennis Kavanagh, **Political Culture** (London Macmillan,1922).

Gabriel A. Almond, **“Comparative Political Systems”,** The journal of Politics XVIII (August1956).

Gabriel A. Almond, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.** (Princeton University Press,1963).

Gabriel Almond & G. Bingham Powell. **Comparative Politics: A developmental approach** (New Delhi: Amerind, 1972).

Janel L-Thompson, **B A, Sociology** (London:Heinemann,1982).

Karl W. Deutsch, **“Social Mobilization and political Development”**, American Political Science Review LV. (September,1961).

Lucian W. pye, **Politics, Personality and Nation-Bulding** (N.J.: New Haven,1962).

Naseer Aruri, “ **The Serious Challenges Facing Palestinian Society**”, Middle East International, 25/8/1995

Robert Dahl, **Political Oppositions in Western demarcates** (N.J.: New Haven,1962).

Roy Macridis, **“Interest Groups in Comarative Analysis”**, Journal of Political,xxiii,1961.

S.E Finer, **The Man on Horse Back** (London,1962).

Samuel p. Huntington & Joan M. Nelson. No easy choice: **Political Participation in Developing Countries**. (Cambridge: Harvard University press 1976).

Verba S., **Participation Equality** (Cambridge: Cambridge Unv. Press, 1987).

Weinter, Myron. **Political Participation,** IN: Binder & Others.

المواقع الالكترونية

أبراش، إبراهيم: " التمويل الخارجي ودورة التخريبي في فلسطين"، موقع وكالة معـــا، 2013، الموقـــــــــــــــــــــــــع الإلكترونـــــــــــــــــــــــــي، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=640063

أبراش، أبراهيم: "الانتخابات الفلسطينية والإنزلق نحو الديمقراطية"، موقـــع الثقافـــة والهويـــة الوطنيـــــــــــة الفلســـــــــطينية"، 2008، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــي، .http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=182

أبراش، إبراهيم، " دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن القضايا الوطنية"، 2012، موقع الحــــــــــوار المتمـــــــــدن، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــي، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332091

أبو الحسن، منال: "المشاركة السياسية في إطار الإعلام الجديد"، مجلة المجتمع، 2013، الموقع الإلكتروني، http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=7850&pid=1898

أبو النصر، حسني:" قوى المعارضة الفلسطينية في أزمة"، موقـــع الحـــوار المتمـــدن، 2013، الموقع الإلكتروني، .http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

أبو رمضان، محسن: مقال بعنوان " ست سنوات على الانقسام: المخاطر والتحـــديات"، 2013، ســـــــــــما الإخباريـــــــــــة، الموقـــــــــــع الإلكترونـــــــــــي، http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=162200

استطلاع عالمي: فلسطين تعاني من الواسطة والمحسوبية والفساد السياسي، رام الله، موقع وكالة معـــــــــا الإخباريـــــــــة، 2013، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــي، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=612361

الاستفتاء العام، "الموسوعة الحرة"، موقع ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81 %D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D8%B9%D8%A7%D9%85

اقتراع عمومي، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الموسوعة الحرة، موقع ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA %D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%8 5%D9%8A

أكرم، سالم: "نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية"، 2007، موقع الحوار، الموقع الإلكتروني، http://.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233

الانتخابات التشريعية، "**نتائج استقصاء بعد الانتخابات**"، مركز البحوث والدراسات، نابلس، 1996.

انقسام فلسطيني، تسلسل زمني، موقع الجزيرة للدراسات، الموقع الإلكتروني http://studies.aljazeera.net/positionestimate

البصراتي، محمد: "الأحزاب والمجتمع معوقات المشاركة السياسية"، موقع الأهرام، الموقع الإلكتروني، http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=341297.

البطنجي،عياد: " النظام السياسي الفلسطيني.في أزمة النخب السياسية"، السياسة الدولية، موقع الأهرام،2008، الموقع الإلكتروني، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222182&eid=5311

البناء السياسي"، موقع الحوار الوطني، الموقع الإلكتروني، https://www.facebook.com/Alhiwaralwatanicom?ref=stream

تحالف القوى الفلسطينية"، موقع ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81_%D8%A7%D9%4%D9%82%D9%88%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

تقرير استراتيجي: الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية، تموز 2008، موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني،
http://www.alzaytouna.net/index.php

جابر، أحمد: "النخب السياسية في موقع المعارضة"، موقع الحوار المتمدن، 2002، الموقع الإلكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1924.

حكيمى، محمد: "الثقافة السياسية"،2002 موقع ويكيبيديا، الموقع الإلكترونى،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

حمدوش، رياض: "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، 2009، موقع الميثاق، الموقع الإلكتروني، www.almethaq.info/news/article1696.htm

حواتمة، نايف: "المستجدات السياسية"، 2007، موقع الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=105151

خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن عن الحصار الإسرائيلي "، موقع مؤسسة شهيد فلسطين، الموقع الإلكتروني /http://www.shahidpalestine.org

راضي، خوله: "الاستفتاء ووجوب اجرائة"، جامعة بابل، الموقع الإلكتروني،
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=22&lcid=22481

سيغمان، هنري: "ثورات الديمقراطية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، 29-3-2011، موقـــع المركـــــــز الفلســـــــطيني للإعـــــــلام، الموقـــــــع الإلكترونـــــــــي، http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=102019

شراب، ناجي: "تفسير درو المؤسسة العسكرية"، الثلاثاء 22 شباط (فبرايـــر)، 2011، الموقـــع الإلكترونـــي، almawqef.com/spip.php?page=imprimir_articulo&id_article=2472&lang=ar

الشنار، حازم، "في مواجهة سياسة الاحتلال..نحو إستراتيجية وطنية للاستثمار في مناطق (ج)"، 2014، موقـــــــــع وفـــــــــا، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــــي، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=134670

الشوبكي،بلال: "المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، موقع دنيا الرأي،2005، الموقـــــــــــــــــــع الإلكترونـــــــــــــــــــــــي، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html

صالح، محسن: "أزمة حماس... وأزمة فتح"، 2006، موقع الجزيـــرة، الموقـــع الإلكترونـــي، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/31f81fb2-0e46-4410-93cc-991d64183363

الصوالحي، بسام: " التربية الحزبية في الأحزاب الفلسطينية"، 2010، موقع وكالة وطن للأنباء، الموقع الإلكتروني، http://wattan.tv/ar/video/74463.html

ضياء أيوب،"أثر النكبة علـــى الأســـرة الفلســـطينية"، موقـــع بـــديل، الموقـــع الالكترونـــي، http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1794-article18.

عمر، عبد الرازق: مقال بعنوان " الخيار الصعب: أمريكا والانتخابـــات الفلســـطينية"، موقـــع BBC، واشـــــــــنطن، 2006، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــــي،

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/09/130926_iran_nuclear_program_us_china.shtml

عيسى، حنا: "الأحزاب السياسية في فلسطين..أنظمة وقوانين"، 2013، موقع شبكة فلسطين الإخبارية، الموقع الإلكتروني، www.pnn.ps/index.php/ideas/67612-الأحزاب-السياسية-في-فلسطين-أنظمة-وقوانين

العيص، رأفت، "المعارضة الفلسطينية والسلطة: التحديات والمواقف"، موقع العنقاء، 2010، الموقع الإلكتروني، http://al3ngaa.com/ar/writers.php?maa=View&id=248

الغزى، ناجي:،"غياب الوعي السياسي في المجتمعات العربية"، الموقع الالكتروني، http://www.najialghezi.com

غليون، برهان: " الديمقراطية وحقوق الإنسان"، الصحيفة الإلكتروني المستقبل العربي، 1990، ص 29، الموقع الإلكتروني، http://www.almustaqbal-a.com/

الفقيه، عبدالله: "تعريف علم السياسية"، موقع مدونة الدكتور عبدالله الفقيه، الثلاثاء 13 اكتوبر 2009، الموقع الإلكتروني http://dralfaqih.blogspot.com/2009/10/blog-post_13.html.

كوانت، وليام: "ألتوق إلى الديمقراطية"، العدد 96، 2000، مجلة الدراسات الفلسطينية، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الموقع الإلكتروني، http://www.palestine-studies.org/ar_journals.aspx?href=current&jid =3

كيالي، ماجد: "الأزمة الوطنية الفلسطينية تتطلب أكثر من مصالحة"،2010، موقع الجزيرة، الموقع الإلكتروني، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02a262ed-d721-415a-91cb-f8ca89f67002

كيالي، ماجد: "مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة"، موقع عــرب 48، 2008، ص 22، الموقع الإلكتروني، /http://www.arabs48.com

اللويزي، سليم: " النخبة المحلية وتطوير مفهوم المشاركة السياسية"، موقع المحــور المتمــدن، العـــــــــــــــــدد 2675، 2009، الموقـــــــــــــــــــــع الإلكتروني،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795

محسن، تيسير: مقال بعنوان " النظام السياسي الفلسطيني"، العدد، 11579، 2006، موقع الحوار المتمـــــــــــــدن، الموقـــــــــــــع الإلكترونـــــــــــــي، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

المركز الفلسطيني للإعلام، حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية فــي نتــائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2006، عمـــان، مركـــز دراسات الشرق الأوسط، موقــع مركــز الإعــلام الفلســطيني، الموقــع الإلكترونـــي، http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

مفارجة، محمد: "الفساد في فلسطين"، وكالة ميلاد الإخبارية، 2013/12/3، الموقع الإلكتروني، http://milad.ps/arb/news.php?maa=View&id=67580

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام، فصائل منظمة التحرير الفلســطينية، موقــع منظمــــــــــــة التحريـــــــــــر، الموقـــــــــــع الإلكترونـــــــــــي، http://dci.plo.ps/index.php?option=com_content&view=category&id=86&Itemid=346&lang=ar

نوفل، أحمد: " تجربة الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، موقع دمشق للدراسات النظرية، 2007 الموقع الإلكتروني، http://www.mokarabat.com

نوفل، أحمد: "تجربة التحول الديمقراطي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، 2007، موقع أخبار العرب، الموقع الإلكتروني، www.arabrenewal.org/articles

هلالي، ماجد: " أي دور للمجلس التشـــريعي الفلســـطيني فـــي ملـــف المصـــالحة الوطنيـــة"، 2013/9/25، دنيـــــــــا الـــــــــــرأي، الموقـــــــــع الإلكترونـــــــــــي، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/09/25/306984.html

اليمني، أوسان: " المقاومة الإسلامية و مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، موقع عرب نيوز، الموقـــــــع الإلكترونـــــــي، http://alarabnews.com/alshaab/GIF/12-12-2003/Osan.htm

الملاحق

اتفاق أوسلو

اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق" أوسلو " أو اتفاق "غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني والموقع عليه في1993/9/13

إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(المسودة النهائية المتفق عليها في 1993/8/19)

أن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني(في الوفد الأردني_الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط) ممثلا الشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهات والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه يتفق الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة الأولى :هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق هو بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية .المجلس المنتخب المجلس للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338.

المادة الثانية :إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة الثالثة :الانتخابات

من اجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفقًا لمبادئ الديموقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة للمجلس في إشـــراف متفــق ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية تمهيدية هامة نحو تحقيق الحقوق المشـــروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة الرابعة :الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفـــاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي .ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة الخامسة :الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي.

تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا. سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئـــين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجـــة مفاوضـــات الوضع الدائم.

المادة السادسة :النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخـــولين لهـــذه المهمة، كما هو موضح هنا وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والســياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليـــه وبانتظـــار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه.

المادة السابعة

سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلـــة الانتقاليـــة" الاتفاقيـــة الانتقالية .ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عـــدد أعضـــائه ونقـــل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنيـــة إلـــى المجلـــس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً.

سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقًا للبند التاسع المبـــين أدنـــاه والأجهـــزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبق حال تشـــكيل المجلـــس لتوليـــه الصـــلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقًا حسب البند السادس.

من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقًا للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحيتها ومسؤولياتها.

بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة الثامنة:النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة التاسعة :القوانين والأوامر العسكرية

سيخول المجلس بالتشريع وفقًا للاتفاقية الانتقالية .في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

سينظر الطرفان معًا في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حاليًا في المجالات المتبقية.

المادة العاشرة :لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة:

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات.

المادة الحادية عشر:

التعاون من اجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق برامج محددة، في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشر :الارتباط والتعاون مع مصر والأردن.

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967ومعًا، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

المادة الثالثة عشر :إعادة تموضع القوات الإسرائيلية.

بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقًا للبند الرابع عشر.

وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقًا لتولي مسؤوليات تجا ه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

المادة الرابعة عشر:الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول.

المادة الخامسة عشر :تسوية المنازعات

سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقًا للبند العاشر.

يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.

يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكـــن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشر :التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمـــة لتـــرويج "خطة مارشال "برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطـــاع غزة.

المادة السابعة عشر :بنود متفرقة

يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق بـــه ســـيتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من الاتفاق.

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

Political Participation Crisis and its Impact on the Democratization Process in Palestine (1993−2013)

By
Basel Ahmad thyab Amer

Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2014

Political Participation Crisis and its Impact on the Democratization Process in Palestine (1993−2013)

By
Basel Ahmad thyab Amer
Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This study has set the scenes on the political participation crisis in Palestine, and its impact on democratization process in Palestine. especially since Oslo agreement in 1993. The study assumes that the lack of agreements between political powers on Palestinian cause significant sector that caused crisis on political participation. Moreover, it had a negative impact on the democratization process. The study aims at defining the main challenges and difficulties that faced the democratization process. Descriptive analytical approach has been used do address the aforementioned problem.

Therefore, the study discuses the problem by deviding it into four chapters; the First Chapter illustrates study's background review, its problem, its significance, questions and assumptions, and research scale as well as illustrate literate review, on related research work and decline keywords.

The Second Chapter discusses the theoretical framework and basic concepts related to the study. Then, the Third Chapter will discuss political participation crisis in Palestine since Oslo agreement in 1993 and until end of years 2013. The Fourth Chapter will be done in two parts. The first part

is discussing the democratization process in Palestine, in this part, Palestinian Political System and the evolution of democratization process will be discussed, starting from the era of domination of Palestinian liberation organization on Palestine's political system, and until the era of domination of Palestinian authorities on the system.

Lack of political structure elements and appearance of internal conflicts between authorities and appositive in both mentioned eras will be discussed in this part. The second part discusses the impact of political participation crisis on the democratization process in Palestine. This part will show that the crisis has caused challenges that disallow effective political participation that support democracy in Palestine.

The study concluded that Oslo agreement did not allow many political powers and parties to be involved in the Palestinian political system. The effect 1of the agreement and its outcomes on Palestine's politics in general, and the role it played in damaging the political harmony in Palestine will be illustrated. This part will explain the errors in Palestinian political system and decision makers' means to rule the county.

The study has reached few conclusions and recommendations that are illustrated at the end of the thesis. Study has provided a number of recommendations that are believed to participate in solving political participation problem and reduce its effects democratization process in Palestine. One of the conclusions is that the main reasons of the political participations crisis are: First, the nature of transformation process. Second,

Palestinian people did not acceptance Oslo agreement and failed to overcome the shock caused by the resolution's reality, which caused failure to accept the limitations and boundaries on Palestine's political and economic life. Therefore, Palestine seemed to have political confusion and lack of unified political speech, which is essential at this stage. This is the main reason of political participation crisis in modern Palestinian politics. Thirdly, political conflict between Fateh and Hamas has caused avoidance to participate in political life. This is due to Fateh's and Hamas's failure to reunify West Bank and Gaza strip. Such political separation, internal conflict, and national crisis have harmed the democratic transformation process in Palestine.

The most important recommendations that this Study has concluded are: First, democratization of the political system must be based on enlarging political participation and peaceful resolution between political powers. Second, political powers shall not attempt or base its agenda on destroying other political powers, instead, peaceful common ground based on mutual respect and tolerance is to be found. Third, isolation of any decision maker shall be forbidden and culture of democracy and tolerance must be adopted. Finally, forbidding the concept of violence and conflict, and resorting to democracy while supporting concept of peaceful exchange of authority.